لا تكن شاهد زور

لا تكن ظهرا لغير

البحرين

إضاءات على طريق الوعي

لماذا قاطعنا الانتخابات التي سبقت الثورة؟

د. سعيد الشهابي

مركز أرشيف البحرين
BAHRAIN ARCHIVE CENTER

البحرين

إضاءات على طريق الوعي

لماذا قاطعنا الانتخابات التي سبقت الثورة؟

مركز أرشيف البحرين
BAHRAIN ARCHIVE CENTER

الطبعة الأولى - لندن 2023

ISBN: 978-1-3999-7034-1

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه، أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات، أو نقله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من مركز أرشيف البحرين.

info@bahrainarchive.com | www.bahrainarchive.com

البحرين

إضاءات على طريق الوعي

لماذا قاطعنا الانتخابات التي سبقت الثورة؟

د. سعيد الشهابي

صوت البحرين
VOICE OF BAHRAIN
WWW.VOB.ORG

الفهرس

مقدمة 7
لكي لا ننتحر مرتين 13
لا تكن شاهد زور 63
لا تكن ظهراً لغيرك 149

مقدمة

كانت انتفاضة التسعينات وتبعاتها من أهم العوامل التي ساهمت في تغيير مواقف شريحة من المعارضة إزاء الحكم الخليفي من حيث شرعيته وإمكان التعامل معه.

كان موقف اطياف المعارضة منذ اولى الانتفاضات الحديثة ضد الحكم الخليفي في نصف القرن الاول من الحراك المعاصر الذي بدأ في العام 1922 يطالب بكتابة دستور يؤطر العلاقة بين شعب البحرين والعائلة الخليفية التي حكمت البلاد منذ احتلالها في 1783. وجاء الانسحاب البريطاني ليحقق ذلك المطلب، بكتابة اول دستور شرعي للبلاد في العام 1973.

ولكن انقلاب العائلة الحاكمة عليه بعد عامين (اغسطس 1975) أدى الى التململ واليأس من امكان التعايش مع الحكم الخليفي. وبعد الغزو العراقي للكويت في 1990 والحرب التي شنها التحالف الدولي بقيادة امريكا في ربيع 1991 توفرت اجواء

من الافتتاح المحدود بعد حقبة الثمانينات التي هيمن عليها القمع السلطوي الرهيب.

وهنا فتح المجال لاعادة المطالبة بتفعيل ذلك الدستور، فجاءت العريضتان النخبوية (1992) والشعبية (1994) لتبلورا المشروع السياسي الذي توافقت عليه المعارضة آنذاك من خلال ما سمي «لجنة العريضة الشعبية».

ولما رفض الحاكم، عيسى بن سلمان آل خليفة، استلام العريضة او الاستماع للمطالبة بتفعيل الدستور الذي عطلت مواده الانتخابية في 1975، حدثت الانتفاضة الشعبية في ديسمبر 1994 واستمرت حتى نهاية العام 2000م.

اعتقد الكثيرون ان تلك الانتفاضة سوف تجبر الحكم للاستماع للمطلب الشعبي الاساس (إعادة العمل بدستور البلاد المعطل)، فتم التصويت على الميثاق في 14 فبراير 2001 الذي تم عرضه كمدخل لذلك.

وخلال الاثني عشر شهرا اللاحقة احتدم السجال والنقاش حول المرحلة المقبلة، على أمل ان يلتزم البيت الخليفي بالوعد الذي قدمه الحاكم ونجله ووزير العدل باعادة العمل بالدستور وجعله حاكما على الميثاق والالتزام بمواده حول أي تغيير على مواده.

ولكن الصدمة الكبرى حدثت في الذكرى الاولى للتصويت على الميثاق. ففي 14 فبراير 2002 خرج «الأمير» ليعلن نفسه ملكا، وليلغي دستور 1973 ويفرض دستوره الخاص الذي كتب من طرف

البيت الخليفي دون مشاركة من الشعب. فرفض كافة الاطياف السياسية آنذاك ذلك الدستور، وعقد المؤتمر الدستوري وكتبت الابحاث وعقدت الندوات لمناقشة المشروع الخليفي الجديد بعد فرض الدستور الجديد.

آنذاك كان هناك مجلس الشورى المعيّن الذي كان قد فرض على الشعب في العام 1992. والذي لم يحظ بقبول المواطنين، بل بقي مرفوضا كمشروع بديل للاصلاح السياسي المطلوب.

بعد 14 فبراير 2002 اتضح للشعب استحالة التوصل الى اي اتفاق مع البيت الخليفي الذي ينقض كل اتفاق مع المواطنين. فقد انقلب على الشعب في العام 1975 بتعليق العمل بالمواد الدستورية التي تنظم الممارسة الانتخابية. وانقلب عليهم مرة اخرى بعد الميثاق، وألغى الدستور الشرعي واستبدله بدستور فرض على الشعب بامكانات الدولة كافة. كانت المعارضة بكافة اطيافها موحدة في موقفها الرافض للدستور الخليفي.

فرفضت المشاركة في الانتخابات التي أقيمت في اكتوبر 2002 بموجب ذلك الدستور، وكانت المقاطعة مؤثرة جدا، اذ لم يشارك في تلك الانتخابات لاختيار 40 شخصا لمجلس وطني بموازاة مجلس الشورى الذي يعيّن البيت الخليفي كل اعضائه، سوى اقل من 30 بالمائة من المواطنين.

استمرت مقاطعة الدستور وما سمي آنذاك «المشروع الاصلاحي» الذي طرحه الحاكم الذي توّج نفسه «ملكا» بعد ان كان «أميرا». ولكن الحكم فرض على الشعب تسجيل الجمعيات

السياسية التي تبلورت في تلك الفترة، لتصبح ملزمة بتنفيذ الاوامر الخليفية.

وهنا حدث شرخ في جسد المعارضة بين من وافق على الانخراط في العمل السياسي ضمن المشروع الخليفي، ومن رفض ذلك. وحدثت نقاشات سياسية وفكرية كثيرة، وعقدت ندوات ومؤتمرات لمناقشة الازمة الدستورية في البلاد.

يحتوي هذا الكتاب على ثلاث مقالات طويلة كتبها الدكتور سعيد الشهابي لتبرير مقاطعة الانتخابات الخليفية في 2002 و 2006 و 2010. فكان أولها بعنوان: لكي لا ننتحر مرتين، والثاني: لا تكن شاهد زور، والثالث: لا تكن ظهرا لغيرك.

وارتأينا اعادة نشرها نظرا لما تحتويه من أفكار ونقاشات قديمة – جديدة، قد تساهم في صياغة الفكر السياسي للجيل الجديد من النشطاء الذين التحقوا بالمشروع التغييري الوطني الذي كانت ثورة 14 فبراير 2011 أعظم تجسيد له. والأمل ان يساهم ذلك في تعميق الوعي حول طبيعة النظام السياسي المهيمن على البحرين وشعبها، بالاعتماد على الدعم الخارجي.

ندعو الله ان يكلل جهود النشطاء والمفكرين بالنصر المؤزر الذي يعيد للبحرين سيادتها وللشعب حريته وحقوقه.

اللهم ارحم شهداءنا الأبرار، وفك قيد أسرانا، وتقبل قرابيننا يا رب العالمين.

لكي لا ننتحر مرتين

2002

ما العمل؟

هذا هو السؤال الذي يدور على ألسنة الكثير هذه الايام، وفي أذهان الجميع. قبل ان يكون هناك جواب واضح لا بد من اعادة قراءة الوضع بمسؤولية ووعي وتجرد. فالاستعجال في الامر قد يؤدي الى الاجابة الخاطئة والقرار غير الصائب.

وقبل الخوض في ذلك هناك سؤال يختلج في النفوس: بعد عام ونصف على »المشروع الاصلاحي« ما الذي تغير؟ حقا ما الذي تغير؟ لقد أعطينا القيادة للحاكم بشكل مطلق، وصوتنا لميثاقه الذي زين لنا اقراره بكل ما لدى الحكم من قوة، وعندما أقررناه خالفه قبل غيره، بعد أن أخذ منه ما يناسبه، فأعطى نفسه منصب الملوكية، وسحب من الناس حق التشريع.

وهللنا لمشروعه الاصلاحي فوجدناه اليوم يقوم على المبادئ التي ناضل شعبنا ضدها عقودا. لقد ألغى الحاكم الدستور التعاقدي الذي كان مفصلا بما يناسب الطرفين، وهيأ دستورا يناسبه شكلا وحجما وطلب منا ان نلبسه. وفرض طائفية سياسية تفوق ما فعله اسلافه، وفرض توزيعا يكرس هذه الطائفية في

الدوائر الانتخابية. وبادر لتغيير تركيبة البلاد السكانية بقرارات اصدرها بعد ان ضمن استحالة الغائها من جانب نظامه البرلماني، ووزع الجنسية البحرينية على غير البحرينيين، بينما حرم عددا كبيرا من ابناء البحرين منها.

لقد أبقى على جهاز القمع والتعذيب الرهيب ولم يدخل اي اصلاح عليه. وعلى العكس، فقد قام بترقية هذا الجهاز ليصبح وزارة مستقلة، يرأسها رئيس لجنة التعذيب المتهمة بارتكاب جرائم ضد الانسانية.

أصر على حماية عناصر التعذيب، وسمح لهم بممارسته بأشكال جديدة لإرهاب المواطنين، فتم تعذيب المواطن جاسم احمد سلمان، وقبله الناشط الحقوقي عبد الهادي الخواجة. وأسست سياسة القتل خارج القانون كما حدث للشهيد محمد جمعة الشاخوري.

ولم يتخذ اية خطوة عملية لتخفيف متاعب العاطلين عن العمل، فبقي ابناؤنا يتسكعون في الشوارع وامام بوابات الشركات التي لا تستطيع احتوائهم، فيما استمر في استقدام الاجانب.

وفرض على البلاد نظام المكرمات كممارسة يومية، متجاوزا بذلك مبدأ اقامة حكم القانون، فليس لأي مواطن اي حق بل عليه ان ينتظر المكرمات من الملك.

ومارس قمع حرية التعبير على اوسع نطاق، فحول وسائل الاعلام الى ابواق للنظام ومنع حرية التعبير فيها. وعندما لجأ بعض المواطنين للتعبير عن آرائهم على الصفحات الاليكترونية بادر لغلقها بقرار رسمي، وما تزال كذلك حتى اليوم.

وقال لنا ان بحريننا الحبيبة اصبحت في مصاف أعرق الممالك الدستورية، وهو يعلم قبل غيره ان نظامه فريد من نوعه وليس هناك مملكة او جمهورية تشبه نظام الحكم في البحرين التي تحكمها عائلة واحدة على رأسها ملك، ويشغل افرادها نصف المقاعد الوزارية، فأية مملكة دستورية في الدنيا تفعل ذلك؟

والآن: مطلوب منا ان نقر ذلك، ونصفق له ونسايره.

هذه الحقائق وغيرها اصبحت معروفة لدى المواطنين، وفي هذه الصفحات تقرأون المزيد منها لتتعرفوا على الوضع الخطير الذي تعيشه البلاد. ويروج النظام مقولة خادعة بإمكان التغيير من الداخل، وهو يعلم استحالة ذلك بعد ان حصن دستوره بمنع تغيير المواد الاساسية التي هي موضع الاختلاف، ويعلم ان الخط الفاصل بين نجاح مشروعه او فشله هو انسياق المواطنين مع مشروعه الانتخابي الصوري او مقاطعتهم له.

ان من يشارك في انتخابات اكتوبر وفقا للدستور المفروض على البلاد عليه ان يقبل بجريمة تغيير التركيبة السكانية للبلاد، فكلاهما صادر عن المصدر نفسه، اذ طرح مشروعه متكاملا، فإما نقبله او نرفضه، ولا يجوز لنا ان نأخذ بعضه ونرفض البعض الآخر.

نحن اذن امام خيارين: رفض جريمة تغيير التركيبة السكانية الذي يقتضي رفض المشروع كله او اقرار تلك الجريمة بمسايرة النظام في مشاريعه واهمها انتخابات اكتوبر الصورية.

انه موقف تاريخي يتطلب شجاعة في الموقف ووضوحا في الرؤية واستعدادا لبذل كل الجهود للحفاظ على البحرين كشعب وهوية وتاريخ وانتماء.

هذه الكلمات نطرحها على ابناء شعبنا، لا نرجو منها الا شحذ الهمم نحو الاصلاح، ولا نبتغي بها الا وجه الله.

اليوم أدركنا الخطأ التاريخي الذي ارتكبناه بإقرارنا الميثاق المشؤوم، فهل ننتحر مرة اخرى بالموافقة على الغاء دستورنا الشرعي واقرار دستور يقنن الاستبداد؟ تقييم شامل للوضع والموقف المطلوب.

تميزت حركتنا منذ انطلاقها بمبدئيتها وعقلانيتها واعتدالها وخطابها المتحضر. وخلال العشرين عاما من وجودها تعرضت لمحاولات ثنيها عن تلك الاهداف، ولكنها صمدت عليها، وواجهتها محاولات تسييرها وفق أنماط أيديولوجية وفقهية متعددة، ولكن وضوح رسالتها وفر لها حماية كافية. وعلى صعيد الخطط الحكومية، فقد استهدفت بشكل واضح بالتهديدات والقمع تارة والاغراءات تارة اخرى، وصمدت في كل تلك الظروف. حدثت اعتقالات جمعية التوعية الاسلامية فحملت القضية بشجاعة وصمود واستمرار، واعتقلت مجموعات اخرى في الثمانينات فرفعت قضاياهم الى الرأي العام الدولي وكانت صوت الشعب المسموع الذي لا يبحث عن موقع ولا عن جاه او مال.

وفي بعض فترات الانفتاح بعد غزو الكويت كان أعز اخوتنا يميل لتثبيطنا عن مواصلة العمل لان الحكومة سمحت بعودة بعض المبعدين وأعلنت تشكيل مجلس للشورى. جاءت مواقف الحكومة تلك عندما وضعت البحرين على قائمة الدول التي تخضع للمراقبة من قبل الامم المتحدة وفقا لإجراء 1503 ما بين عام 1992م و1993م.

فكان للحركة موقفها الثابت بانها لن تقبل بشيء أقل من دستور البلاد الذي يوفر الحد الادنى مما يستحقه الشعب.

وساهمت في تنوير الرأي العام خلال العريضتين الشعبيتين في 92 و94 ووفرت لهما التغطية الاعلامية المناسبة في الخارج. وبعد اندلاع الانتفاضة المباركة، قامت الحركة بما تستطيع لدعمها والدفاع عن السجناء السياسيين وتوفير منبر دولي لدعم المطالب الاساسية. وعندما أعلن رئيس الوزراء عزمه على السماح بانتخاب مجلس الشورى في 2004 رفضت الحركة ذلك الخيار بدون تردد.

هذا في الوقت الذي كانت هناك اصوات (خارج الحركة وداخلها) تطالب بمباركة تلك الخطوة رغبة في حلحلة الوضع. لكن الموقف المبدئي منعها من الوقوع في شباك الحكومة. وعندما طرح الميثاق للتصويت العام، رفضت الحركة المشاركة، واضطرت لتغيير لهجتها تحت ضغط الاخوة في الداخل، مع يقينها بان ذلك لم يكن سوى حركة التفافية حول الاهداف، ومحاولة لإسقاط المطالب الشعبية.

واليوم يواجهنا الحاكم بانقلاب خطير يعطيه كل الصلاحيات ويحرم المواطنين من المشاركة الفعلية، ويعلن وقوفه من الناحية العملية مع الحرس القديم بكل جرائمه. ويتحدى الارادة الشعبية بإلغاء دستور البلاد الشرعي وتقنين حكم استبدادي خطير.

وهنا لا بد من استذكار الحقائق التالية:

1. ان الحاكم ادرك اهمية اللعب السياسي وتذاكى على المعارضة، فبادر لاستعمال مصطلحاتها السياسية والحقوقية (الديمقراطية، الدستور، حقوق الانسان، حقوق المرأة، المشاركة السياسية، الانتخابات .. الخ)، وقام بالاتصال بالمنظمات والهيئات الدولية المهتمة بقضايا حقوق

الانسان والقضايا السياسية لأقناعها بتغيره تماما، وبذلك سحب البساط من تحت رجل المعارضة. وخلال عام التخدير الماضي توقفت اتصالات المعارضة بهذه المنظمات تقريبا بعد قيام النظام ببعض الخطوات المهمة مثل إطلاق سراح السجناء والسماح بعودة المبعدين والغاء قانون امن الدولة ومحكمة امن الدولة.

2. قبل ان يفرض مشروعه الاستبدادي استدرج المعارضة للتصويت على الميثاق والانخراط في المشاريع السياسية والاجتماعية الاخرى، واستعمل لغة متطورة لإقناع بعض الرموز بجديته في الاصلاح، الامر الذي أدى الى تراخي بعض هذه الرموز في المعارضة، والاقتناع بجدية الاصلاح، حتى وصل البعض الى نقطة اللاعودة في مواقفهم.

3. سمح النظام بتكوين الجمعيات الاجتماعية والدينية والسياسية تحت شعار مؤسسات المجتمع المدني. ونجم عن ذلك تنافس شديد زاد من تفتيت قوى المعارضة التي اختلفت حول النفوذ والسيطرة على هذه المؤسسات.

4. في هذه الاثناء سعى النظام لتخفيف حدة توتر العلاقة بين الشعب والعائلة الحاكمة، وبلغ الامر الى حد رفع صور الحاكم في المساجد والاحتفالات. وبالغ في تطبيع العلاقة بين الطرفين ونجح في ازالة الحساسية التاريخية تجاه العائلة الحاكمة، وأصبح أمرا غير مقبول ان يلقي اي مواطن محاضرة او خطبة بدون ان يتعرض بالثناء والمديح للمشروع الاصلاحي. ومن المؤكد ان لغة الخطاب تؤثر على مواقف الجماهير ومعنوياتهم وتوجهاتهم.

5. نجح النظام في خلق حالة من الرقابة الذاتية على التجمعات السياسية والشخصيات، فلم يعد مقبولا التطرق لرئيس الوزراء الذي تلطخت يداه بدماء ابناء البحرين، في الوقت الذي أوحى بشكل او آخر بوجود خلافات وهمية بين الحاكم وعمه، بينما نجح في فرض شخصية العم العزيز على الشعب كجزء من المشروع الاصلاحي.

6. لأسباب عديدة حدثت التشنجات بين مجموعات المعارضة منذ الاسابيع الاولى بعد الميثاق، وذلك لاعتقاد البعض ان المعركة التي كانت تستوجب الوحدة الوطنية قد حسمت بالإصلاحات، وبالتالي فليس هناك حاجة لتكريس تلك الوحدة، واصبحت المشكلة تتحرك في اطار الخلاف العقائدي بين الاطراف، بينما ترك الصراع السياسي مع السلطة جانبا. وعندما حدث الانقلاب الاخير ضد الدستور الشرعي، أصبح تعاون تلك الاطراف مشوبا بالحذر بسبب ما نشب من خلاف بينها في البداية.

7. في هذه الاثناء تخلت المعارضة عن وسائل المعارضة التي امتلكتها خلال ربع القرن الماضي، وأصبحت هناك قناعة بعدم وجود ضرورة للوجود في الخارج، وضرورة الانخراط في المشروع الاصلاحي وطرحت مصطلحات جديدة مثل العمل من الداخل والتغيير من داخل المؤسسة الرسمية وما الى ذلك. وبالغ بعض اطراف المعارضة في تطبيع التعامل مع السلطة متحدثة عن »شراكة« معها، ووافقت على تحسين سمعة الحكومة لدى الجهات التي تعاطفت مع الشعب خلال المحنة السابقة. وعندما تحركت بعض الجهات الدولية للتركيز على هندرسون مثلا، رفض

بعض أطراف المعارضة التعاون معها بدعوى ان الوقت غير مناسب. ولم تحتفظ المعارضة بشيء من اسلحتها السلمية المتواضعة للاستعمال وقت الحاجة، اذ ساد الاعتقاد بان هذه الحاجة لن تظهر ابدا.

8. اما الحكومة فقد احتفظت بكل ادوات القوة ووسائل مواجهة الشعب. فاحتفظت بكل الطاقم القديم في اجهزة السلطة، ولم يجر اي تغيير فعلي فيها. ولم تستمع لأية مطالبة بمحاكمة المعذبين، بل انها لم تجمد أيا منهم، ولم تجر اي تعديل في ذلك الجهاز القمعي حتى هذه اللحظة. واحتفظت بوسائل اعلامها وطواقمها كاملة، والجهات التي تتعامل معها في الخارج مثل عمر الحسن ومركزه. فهي تعلم انها ستحتاج يوما لهذه الاجهزة جميعها.

9. الحاكم لم يخف خطته لمحو المعارضة من الارض تماما، بالترغيب والترهيب. فقد استعمل حتى الآن سياسة الجزرة لتحييد العناصر الفاعلة في تلك المعارضة، وحققت نجاحا غير قليل، اذ لم يعد ممكنا تفعيل تلك العناصر مجددا فيما لو برزت الحاجة لذلك. وصرح وزير الاعلام، بأمر من الامير نفسه، بعدم وجود اية معارضة شيعية او سنية في البحرين، وذلك تعقيبا على كلمات قالها الاستاذ عبد الوهاب حسين في هذا الجانب. وما يريده هو عبيد يخضعون للملك صاحب السلطة المطلقة.

10. لقد كان واضحا ان لدى الحاكم اجندة سرية يسعى لفرضها على الشعب بكل الوسائل، ابتداء بتحييد المعارضة وتهدئة

الشارع بدغدغة عواطفه، وشراء مواقفه بالمكرمات الاميرية المالية، وانتهاء الى تغيير شكل النظام السياسي ليصبح تغييره صعبا في المستقبل.

11. كان واضحا ان الحاكم يستعمل المواطنين لتحقيق اهدافه، فعين لجنة تفعيل الميثاق وجعل بين افرادها اشخاصا محسوبين على المعارضة، وكون لجنة تغيير الدستور بسرية مطلقة، فلم يعين احدا من خارج دائرته في تلك اللجنة، وتكتم عليها بشكل رهيب، لمنع اي اعتراض على ما تفعله.

12. عندما طرح الحاكم دستوره غير الشرعي، كان يعلم ان لغطا كبيرا سوف يثور ضده، ولكي يمنع ذلك حدد موعد الانتخابات البلدية والبرلمانية بشكل مفاجئ وفي موعد قريب جدا. والهدف من ذلك ان تنشغل المعارضة بالحديث عن المشاركة او عدمها في الانتخابات والابتعاد عن مناقشة المشكلة الجوهرية التي هي الغاء دستور البلاد الشرعي وفرض دستور مزيف جديد. وقد حقق ذلك الهدف. فبعد لحظات فقط من خطابه في 14 فبراير، قرر بعض رموز المعارضة خوض المعركة الانتخابية بدون ان يكون هناك موقف متفق عليه بين أطراف المعارضة. اما الآن فقد أصبح الحديث عن الغاء دستور البلاد ثانويا لدى اغلب فصائل المعارضة، وحل محله الحديث عن المشاركة في الانتخابات من عدمها. أليس ذلك انتصارا حاسما للمشروع الحكومي؟ فالدستور الذي ناضل الشعب من اجله ربع قرن متواصلة ألغاه الحاكم بجرة قلم واحدة، واكتفى بعض رموز المعارضة بقراءة الفاتحة على روحه

مرة واحدة، وانتقل الى القضية التي فرضها الحاكم وهي الانتخابات. ان الانتخابات ليست القضية الجوهرية، فقد رفضت المعارضة انتخابات مجلس الشورى عندما أعلنها رئيس الوزراء قبل عامين، لان القضية الاساس هي الدستور الذي ينص على العملية الانتخابية وينظمها.

13. ثمة خطة اخرى سيصعق الحاكم الشعب بها وهي الدوائر الانتخابية. فقد تكتم عليها حتى الآن، ولن تعلن الا قرب موعد الانتخابات، وليس معلوما ما إذا كانت الدوائر الانتخابية للمجلس البلدي هي نفسها الدوائر الانتخابية لمجلس النواب، فذلك من الاسرار التي لن تكشف الا وقت التنفيذ. وسوف يفاجأ الجميع بخطة محكمة في تخطيط الدوائر لتحقق ما يريده الحاكم. وسوف يراعي الجانب الطائفي فيها بقوة، ليحرج المعارضة بين الحديث الطائفي بشأنها او قبولها والصمت بشأنها. حينها قد تنطلق الصرخة الاخيرة من حنجرة المعارضة التي تحتضر ليس بسبب طعنة سلاح من الحاكم بل نتيجة الوقوع في شباكه العاتلة.

14. يجب ملاحظة بعض الاساليب التي انتهجها الحاكم خلال عام التخدير. فقد قدم ابتسامات كثيرة للشعب ولرموز المعارضة، واطلق كلمات معسولة غير قليلة، وأعطى رموز المعارضة ما ترد من عطايا شخصية او فئوية، وسمح بتشكيل الجمعيات السياسية ووافق على اصدار جريدتين جديدتين لـ »الشيعة«، واعاد الجنسية البحرينية لعدد من الذين سحبت منهم في السابق، واستعمل لغة المعارضة ولغة التيار الديني على وجه الخصوص،

بالإضافة الى الخطوات التي اتخذها لغلق الملف الامني. وقوبلت تلك الخطوات بالتصفيق والاستبشار، وهو امر طبيعي في بلد لم يعرف مثل تلك التصرفات من قبل الحاكم سابقا. لكن المؤلم في الامر ان لا يتم التعاطي مع هذه الخطوات بتجرد، بل بالغ البعض في وصف الحاكم» بالإخلاص» ووصف الاصلاحات بانها »صادقة وحقيقية«، الامر الذي يؤكد نجاح اساليب الحاكم وضعف المهارة السياسية لدينا.

15. اتسمت خطوات الحاكم بالحنكة، وأهم معالمها التكتم والصمت والسرية واسلوب المفاجأة. فاقتنعت المعارضة بتأكيدات الحاكم بشأن حاكمية الدستور على الميثاق وحصر صلاحية مجلس الشورى بتقديم المشورة. ولم يعرف أحد عن التغيير الدستوري حتى اعلان الدستور المزيف، وتكتم على التجنيس بشكل مطلق، ولم يعرف عدد الذين تم تجنيسهم حتى الآن، والتزم السرية بشأن الدوائر الانتخابية. في مقابل ذلك اتسمت اساليب بعض أطراف المعارضة بالصراحة المفرطة وغياب فن الاخراج، والسذاجة في التعاطي مع القضايا الكبيرة ومع العلاقة مع الحكومة، والاستعجال في الاعلان عن المواقف، وقبول ما يطرحه الحاكم بدون مساءلة. ولم يغب عنصر الخوف من بعض النفوس وهي تتعاطى مع الوضع الجديد.

16. ثمة خطأ كبير وقع فيه بعض أطراف المعارضة وهو إقرار مبدأ المكرمات، وذلك بقبول مبدأ الحصول على ما نريد من خلال الامير وليس من خلال القنوات الرسمية

القانونية. فالقبول بالعطايا والمكرمات يؤدي الى القبول بمقولة ان الامير هو مصدر كل شيء في البلاد. وهذا يعني العودة الى منطق المجالس المفتوحة التي أطلقت لتبرر غياب المشاركة الشعبية في القرار والادارة. فقد كان النظام يروج لمقولة ان لدينا نظاما خاصا يقوم على اساس ان مجلس الامير مفتوح للمواطنين، وان الامير مستعد لحل مشاكلهم. وقد عارضنا هذه المقولة ورفضنا استبدال الحق الدستوري بالمكرمات والعطايا. ومع الاسف الشديد فقد قبل بعض أطراف المعارضة بهذا المبدأ وتسابق الكثيرون لخطب ود الحاكم.

نظرة على الخطاب:

من يتابع خطابات المعارضة يمكن ان يلاحظ ما يلي:

1. ان اللغة الدبلوماسية التي سادت خلال الفترة السابقة للميثاق تراجعت كثيرا، فأصبح الخطاب مباشرا وكأن القضايا هي أسود وأبيض. واطمأن الحاكم لتلك اللغة وأدرك ان اسلوبه قد نجح في القضاء على الخطاب الذي استعملته خلال الازمة، وهو اسلوب استفاد منه كثيرا وجعله اساسا للخطاب الرسمي الذي اتسم بالضعف وعدم المرونة والتصلب والتخلف، الامر الذي أفاد المعارضة في السابق.

2. ان الخطاب في اغلب الاحيان مرتجل ويخلو من التثبت والتشاور. فالقضايا الكبيرة التي طرحت خلال عام التخدير كان التعامل معها يتم بشكل عشوائي وكثيرا ما اضطر المتحدث للتعبير عن آرائه الشخصية وعرضها كرأي للجماعة.

3. ان تعاطي المعارضة مع تلك القضايا كان يفتقد للحرفية. بمعنى انه عندما يطلق تصريح معين من قبل أحد المسؤولين لا يجتمع المعنيون من الرموز لمناقشته بشكل سريع. بينما الحركات الجادة المحترفة تعقد اجتماعها لاستماع الخطاب او التصريح إذا كان موعده معروفا سلفا لتناقشه وتتفق على الرد المناسب بشكل جماعي وسريع. فبعد بضع ساعات يصدر الموقف الجماعي كرد سياسي مسؤول. بينما لم يعرف قط ان اجتماعا عقد في غضون ساعتان من صدور قرار رسمي مهم لمناقشته. وفي اللغة السياسية فان هذا يعني غياب الجدية المطلوبة للتعاطي مع القضايا المصيرية، والتعاطي بأساليب بسيطة معها، الامر الذي لا ينسجم مع الامانة الملقاة على عاتق المتصدين للعمل السياسي.

4. ان الخطاب كان شخصيا في اغلب الاحيان، فالمتحدث يتكلم عن نفسه ويعبر عن افكاره، حتى لكأنه قطب الرحى في الساحة السياسية. وكثيرا ما تدخل الاعتبارات الشخصية في اتخاذ الموقف او التعبير عنه. ان القضايا السياسية ليست شخصية في أغلب الاحيان، بل تتعلق بمصير الامة والشعب، ومن الضروري استمزاج الآراء والاتفاق على موقف موحد إذا أريد لأية مجموعة ان تنجح في مساعيها السياسية.

5. بسبب هذه النزعة في اتخاذ القرارات وصياغة المواقف، كثيرا ما طرحت مواقف متناقضة او غير منسجمة على الاقل، وينعكس هذا سلبا على سمعة الجماعة. فأخطر ما يؤدي الى تململ الجماهير غياب الوحدة في الخطاب والموقف لدى الرموز القيادية.

6. لوحظ تراجع في صلابة الموقف او وضوحه لدى اغلب قيادات المعارضة بعد الانقلاب الاخير على الدستور. فبدلا من توجيه التحذيرات الى الحكومة من مغبة الاقدام على اي اجراء امني ضد المواطنين، وعدم العودة الى قانون امن الدولة، وتحذيرها من المساس بالمكتسبات الشعبية خصوصا في جوانب حرية التعبير والتجمع، وجهت التحذيرات الى المواطنين من الاخلال بالأمن، فكأن المعارضة اعترفت بان المواطنين هم المسؤولون عن الاخلال بالأمن في السابق، بينما الواقع ان ردود الفعل الجماهيرية انما هي نتيجة افعال مشينة ترتكبها اجهزة الامن والشغب.

والدليل على ذلك ان الامير عندما سمح بشيء من الحرية في التجمع والتعبير لم تحدث حادثة امنية واحدة. وقد كان على الرموز القيادية ان يوجهوا التحذير الى اجهزة الامن والشغب من مغبة اية محاولة لقمع الحريات. ثم من الذي جعل هؤلاء الرموز حراسا على الشعب؟ وكيف يسمحون لأنفسهم بمنع الاحتجاج السياسي الحر إذا كان في اطار القانون؟ فقد كان من الانسب تشجيع المواطنين على الاحتجاج السلمي في إطار ما يسمح به دستور البلاد الشرعي وليس الدعوة لتكميم الافواه وعدم الاحتجاج.

ان الخطاب يجب ان يكون منطلقا عن قناعة بوجود حقوق مشروعة للشعب ومكتسبات تمت عبر التضحيات الكبيرة، ومن هذه حرية التجمع والاحتجاج والتعبير، وليس من حق أحد سلبها من المواطنين. وكان من الاولى ان تترك التحذيرات والانذارات للحكومة نفسها. اما إذا حدث شيء مخالف للقانون فعندها يمكن التصريح بالشجب والدعوة

للابتعاد عن تلك الاساليب. خصوصا ان الاحتجاج السياسي كان سيقلص حجم البهرجة في الوسط الحكومي، وسوف يفشل خطة الحاكم الذي تركزت سياساته على اخماد الاصوات المعارضة بأساليبه التي تحدثنا عنها.

7. لوحظ ان خطاب بعض الرموز انتقل بعد 14 نوفمبر من الدفاع عن دستور البلاد الى الانتخابات. هذا في الوقت الذي كانت الحكومة تنتظر فيه ردود فعل الشارع والتوجهات السياسية المختلفة لتحديد الخطوة اللاحقة. وهذا ما كانت تخطط له. وكما ذكرنا من قبل، فان من الاجدر ان نفرض الخطاب الذي نريده وجدول الاعمال على الساحة ولا نسمح للمشروع الحكومي بالنجاح. ولنعطي على ذلك مثلا. فعندما انطلقت الانتفاضة المباركة في ديسمبر 1994 كانت الحكومة تسعى بكل ما لديها من امكانات لإظهار المشكلة بانها ناجمة عن حادثة الماراثون، بينما أصرت الحركة على إبعاد قضية الماراثون جملة وتفصيلا عن الخطاب السياسي، ونجحت في ذلك تماما وتم قبر حادثة الماراثون. واليوم نحتاج لموقف مشابه. فالخطاب في الوقت الحاضر وحتى شهر او شهرين قبل الانتخابات يجب ان يتركز على الجريمة الكبيرة التي ارتكبت بحق الشعب، وليس حول الانتخابات التي ستكون هي النقطة التي ستختلف المجموعات السياسية بشأنها لاحقا.

اقول ستختلف لان هذا هو المتوقع عندما يتم التنافس على المقاعد وتسعى كل مجموعة لإنجاح مرشحها. فمن الضروري ان لا ننشغل بالحديث عن الانتخابات في الوقت الحاضر، ويجب التركيز على منطلق المعارضة بهدف

تحقيق عدد من الامور: الاول: تأكيد وجود المعارضة واستعادة فاعليتها وافهام الحاكم ان شعب البحرين ليس قطيعا يساق، وثانيا: إفهام الحاكم بان اسلوبه الذي اتبعه لمخادعة الشعب ومصادرة حقوقه والغاء الوثيقة الوحيدة الملزمة مع الشعب مرفوض وان ما حققه من قبول شخصي لدى المواطنين سوف يفقده ولن يعود له اي احترام في النفوس، وثالثا: كسر حالة الشعور بالانتصار لدى الحاكم واعوانه وادخال شيء من الطمأنينة الى قلوب ضحايا الحقبة السوداء بان المعارضة لم تتخل عن الاهداف التي ضحوا من اجلها، ورابعا: حشد الرأي العام في الداخل والخارج ضد مبدأ التصرف المطلق من الحاكم، واعادة طرح خطاب جديد للمعارضة في الداخل والخارج يضغط باتجاه الغاء القرارات التي فرضها الحاكم على الشعب في الفترة الاخيرة.

8. الخطاب السياسي المطلوب يجب ان يستند الى الثوابت الايمانية لدينا جميعا. وبالتالي فالمطلوب ازالة فكرة عدم القدرة على احداث التغيير السياسي بعد ما حدث، والتبشير بإمكان التغيير إذا كانت النفوس مستعدة لذلك. فليس هناك حاكم قادر على الاستمرار في الحكم عبر سياسات القهر والاستعباد، والحاكم اليوم لم يعد يتمتع بالمكانة والاحترام كما كان سابقا، فهناك غضب جماهيري عارم وشعور بالظلامة والاستخفاف من قبله، وهذه قضايا يمكن توجيهها لتسليط المزيد من الضغوط على النظام. اما الذين يطرحون القلق من عودة الاوضاع الى ما كانت عليه فهم لن يستطيعوا منع ذلك إذا ساءت

الامور. المهم ان خطابنا يجب ان لا يحرض على العنف، بل يؤكد على الممارسات السلمية مع التمسك بما هو حق مشروع في التعبير والاحتجاج السلمي.

الموقف من الانتخابات:

ان اللغط الذي يدور حاليا حول المشاركة في الانتخابات او عدمه له أبعاد عديدة منها ما يلي:

1. الحكومة ترغب في تضخيم الحديث عن الانتخابات واظهارها كثورة سياسية كبيرة في البلاد، وحشد أكبر قدر من الزخم الاعلامي لها، خصوصا بعد ان حددت اطارها السكاني والسياسي. وبالتالي فالإشادة بها او شجبها يصب لصالح الحكومة ومشروعها الاعلامي والدعائي.

2. ان قطاعات المعارضة فوجئت بتحديد موعد قريب من الانتخابات، ولم تكن مستعدة لذلك، وتشعر ان من غير المجدي للتصدي لمعارضتها بعد ان اجهز الحاكم على دستور البلاد ا الشرعي، ونظرا لشيخوخة بعض رموز هذه القطاعات، فهي تشعر بعدم قدرتها على الاستمرار في المعارضة وبالتالي فهي تنظر للمشاركة والقبول بالأمر الواقع.

3. بعض رموز المعارضة ربط مستقبله بالعمل السياسي داخل البلاد، ويشعر انه لن يكون قادرا على العمل السياسي الا في إطار المؤسسة القائمة. وبالرغم من التاريخ النضالي لبعض هؤلاء فقد وجدوا أنفسهم مضطرين لمسايرة الحاكم بسبب توثيقهم العلاقة معه سواء في

إطار المشاريع الخاصة او العامة، ويصعب عليهم اتخاذ قرار التراجع عن الخطوات التي اتخذوها لتصفية وجودهم في الخارج. ويسعى هؤلاء لتبرير اندفاعهم نحو النظام بكل الوسائل، ويعتبرون المعارضة من خارج الدستور غير الشرعي عودة الى الماضي.

4. الشعور بالهيمنة الكبيرة التي فرضها الحاكم على البلاد من خلال الممارسات التي قام بها خلال عام التخدير يدفع بعض أطراف المعارضة الى الشعور بعدم واقعية مشروع معارضة الدستور غير الشرعي ويسعى لإقناع نفسه وغيره بان التغيير يجب ان يكون من خلال الممارسة وفقا لذلك الدستور.

ما العمل:

ان من الصعب طرح موقف يرضي الجميع، ولكن يجب مراعاة ما يلي:

1. ان المعارضة البحرينية كانت تعمل في السابق من اجل اسقاط الحكم واقامة نظام سياسي يتناسب مع القناعات الايديولوجية لكل منها. ولكن بعض الضربات المتتالية لهذه المعارضات (اليسار في الستينات والسبعينات، والاسلاميون في الثمانينات والتسعينات) وصلت الى قناعة بان القدر الادنى من الحل المطلوب يتمثل بإعادة العمل بدستور 73.

2. ان المطالبة بالعمل الدستوري وفر للمعارضة مصداقية دولية بحيث اعتبرت واقعية وعقلانية خصوصا ان خطابها

اتسم بقدر كبير من الاعتدال، كما ان نشاطها الواسع وفر لها اعترافا غير قليل خصوصا في السنوات التي سبقت الميثاق.

3. ان الموافقة على اقرار الميثاق جاءت بعد ان قدم الامير تعهدات عديدة بحاكمية الدستور على الميثاق وحصر صلاحية مجلس الشورى بتقديم المشورة وعدم تدخله في التشريع، وان صلاحيات الامير كما هو منصوص عليها في الدستور. وعليه فان الاخلال بهذه التعهدات، وهو اخلال يتفق الجميع على حدوثه، يجعل المعارضة والشعب في حل من الميثاق نفسه. فقد كان التصويت للميثاق مشروطا بما تعهد به الامير.

4. ان ما تحقق من مكتسبات حتى الآن قد خلقت واقعا جديدا لا يستطيع الحاكم فيه التراجع بسهولة، وان التراجع سوف يؤذي النظام كثيرا ليس في الداخل فحسب بل في الخارج ايضا. وبالتالي فان رفض الانقلاب الاميري ضد الشعب والميثاق لن يؤدي بالضرورة الى العودة الى الايام الخالية.

5. ان المعارضة ممثلة في رموزها سوف تفقد الكثير من المصداقية الشعبية اذا اتضح انها تساوم على المبادئ والمطالب التي ضحى من اجلها الشعب وسقطت دماء الشهداء على طريقها.

وعليه يمكن التوصل مما سبق الى ما يلي:

1. ان مقاطعة الانتخابات النيابية هي الخيار الاسلم للمعارضة.

فالمقاطعة رسالة الى الحاكم بالغضب من نقضه الوعود والعهود، ورسالة الى الشعب بمبدئية المعارضة وعدم انتهازيتها ووفائها لدماء الشهداء وتضحيات المعذبين، وعنوان عام لحشد الضغط المحلي والدولي ضد جريمة الغاء الدستور الشرعي، ودرس للحاكم بان شعب البحرين ممثلا في رموزه السياسية لا يمكن شراؤه بالمال والكلام المعسول إذا لم يقترن كل ذلك بالعمل والوفاء والصدق واحترام العهود.

2. ان المشاركة في الانتخابات تعتبر اقرارا بالطريقة التي انتهك بها دستور البلاد، واقرارا بالدستور غير الشرعي الذي فرض على البلاد، وتخليا عن الشعارات التي رفعت خلال ربع قرن. وعندما يدلي العضو المنتخب بقسم العضوية: »أقسم بالله العظيم ان اكون مخلصا للوطن والملك« فانه يقسم بالإخلاص لملك لم يخلص لشعبه وهو امر مخالف لكرامة الانسان. فلو وفى الحاكم للشعب بوعوده لما كانت هناك مشكلة في اعلان الاخلاص له.

3. ان الذين يعتقدون بإمكان التغيير من الداخل مخطئون، حيث ان المادة 120 من الدستور تمنع تغيير المواد التي هي موضع الخلاف، بالإضافة الى ان الدستور الجديد قد صمم ليمنع قدرة النواب المنتخبين على تغيير اية مادة او سن اي تشريع او قانون ما لم توافق عليه الحكومة.

4. ان المشاركة في الانتخابات يعتبر توريطا للأجيال القادمة التي ستلعن من أقر دستورا مفروضا بالقوة على الشعب. ولا بد من الاشارة الى وجود رفض كبير للاتفاقات بين

ياسر عرفات واسرائيل، مع انه قد يكون مضطرا لذلك بعد ان خذلته الدول العربية، لان اتفاقاته تلزم الاجيال المقبلة بالاعتراف بدولة غصبت ارضهم، فما بالك بنا ونحن لسنا مضطرين للاعتراف بحق الحاكم في سلب حقوقنا واجهاض دستورنا؟ كما أشير الى تجربة الكويت مع المجلس الوطني الذي حاولت الحكومة فرضه على الشعب في 1989. فقد رفض نواب البرلمان الذي حله الامير في 1986 المشاركة في الانتخابات وخاضوا نضالا سلميا ضد النظام، واعتقل عدد منهم مثل د. احمد الخطيب، ود. ناصر صرخوه وغيرهما، ثم جاء الاجتياح العراقي ليقلب الاوضاع. ومن يدري بما تخبئه الاقدار للبحرين وللحاكم شخصيا؟

5. ان البقاء خارج الحلبة الانتخابية يوفر لنا الارضية الشرعية للمعارضة الحقيقية والمنطلق الاخلاقي للمطالبة بالتغيير. اما دخول الانتخابات فيمنع ذلك تماما، اذ ليس من المعقول ان تقسم بالإخلاص للأمير ثم تعمل ضده وتشوه سمعته. فمن يريد المشاركة في الانتخابات فعليه ان يكون على يقين بعدم قدرته على معارضة الحاكم خصوصا ان الدوائر الرسمية والبروتوكولات ستفرض عليه نمطا معينا من التعامل خصوصا مع وجود صلاحيات مطلقة للحاكم.

6. كلنا نتذكر الغضب الذي انتابنا عندما هرع بعض الاخوة للحاق بمشروع الامير في الوقت الذي كان الشعب يرفض فيه الاعتراف بوجود اصلاحات ما لم يتحقق ذلك على ارض الواقع. يومها ربما كان لأولئك شيء من العذر فيما فعلوا (مع اختلافنا الشديد مع قرارهم) نظرا لوجود

شيء من الامل بان يكون المشروع حقيقيا وجادا، اي ان حجم الاصلاحات لم يكن واضحا، وكان الاعلام يصوره بانه كبير جدا. لقد انساق اولئك وراء السراق اما الآن فقد انتهى المشروع الى الغاء دستور البلاد الشرعي وفرض دستور غير شرعي بالقوة، فما المبرر لنا للانسياق حتى بدون وجود السراب؟

7. ما دام سقف المجلس النيابي واضحا من حيث الصلاحيات والسلطات، وما دامت السلطة التنفيذية فوق كل شيء وما دام الملك يعلو الجميع، فما هي الخسارة من البقاء خارج هذه اللعبة والاحتفاظ بالموقف الاخلاقي الذي يكرس وجودنا بين ابناء شعبنا ويجبر النظام على التحسب من مواقفنا؟ ما قيمتنا إذا اصبحنا ارقاما تضاف الى الارقام الاخرى غير ذات الشأن؟ ماذا حقق مجلس الشورى؟ وماذا خسرنا من مقاطعته؟ وهل كنا سنشارك في انتخابات مجلس الشورى في 2004 لو استمر الوضع السابق وحل ذلك الموعد؟ فهل الوضع الجديد أفضل كثيرا من مجلس الشورى؟ اليس هو مجلس شورى ينتخب نصف اعضائه ولا يستطيع اقرار الا ما تريده الحكومة؟ فما معنى المشاركة بهدف التغيير من الداخل؟

8. أخيرا ومن اجل ان لا نختم سنوات عملنا ونضالنا بأسوأ الاعمال، أود التذكير بضرورة التصدي لاستبداد الحاكم بما هو متاح من وسائل سلمية ومنابر محلية ودولية. ولا يضيرنا من دخل المجلس ومن خرج منه، ما دمنا نمارس دورنا في الذود عن شعبنا وكرامته وحقوقه. لا نريد الدخول في معارك عنف مع النظام ولكن يجب ان نستعد لخوض معارك سياسية واعلامية

سلمية بدون حدود، لكي لا يتمادى المستبد في استبداده، ولا يشعر المظلوم بعدم وجود من يحمي حقوقه. سنظل نطالب بمحاكمة المعذبين والجلادين، وتعويض الضحايا، واسقاط الدستور المفروض والمطالبة بدستور البلاد الشرعي. ان تمسكنا بالدستور ليس عبادة له، فهو ليس كتابا مقدسا لا يمكن تغييره ولكنه عقد بين طرفين، ولا يجوز ان نسمح للطرف الآخر بإلغائه من طرف آخر.

ان في اعناقنا دماء شهدائنا الابرار، وهذه ليست كلمة للمزايدة وتسجيل المواقف بقدر ما هي تذكير بالثوابت، ونحذر كذلك من محاولات التسلق بعنوان الاصلاح من اي طرف كان. ان وعينا كطلائع مؤمنة بربها ودينها ووطنها وحقوقها وشعبها وانسانيتها تفرض علينا ان نعيش الحرية في وطننا وان لا نقر ظالما ولا نتنكر لمظلوم. وما يحدث اليوم في ارضنا ظلم فاضح يلزمنا التصدي له في اطار ما هو مسموح به من آفاق للتعبير والاحتجاج.

أتمنى ان اكون قد أوضحت موقفي الذي فكرت فيه جليا، وتمنيت ان تتبناه الحركة بعد مناقشته وتعديله. فحركتنا سجلت تاريخا مشرفا وستظل تصنع المواقف لأنها لا تبحث عن مواقع او بطولات بقدر ما تسعى للخدمة والاصلاح. وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين.

ما العمل؟ نظرة للخيارات المطروحة امامنا حاضرا ومستقبلا:

اصبحت صورة الوضع السياسي الحالي والمستقبلي في البلاد، وفق المنظور الحكومي، أكثر وضوحا منذ الرابع عشر من فبراير الماضي، وهو اليوم الذي ألغي فيه دستور البلاد

الشرعي وفرض على البلاد دستور جديد من طرف واحد. وفي الورقة السابقة عرضنا معالم البحرين المستقبلية التي يخطط الحكم لتحقيقها، والتي توفر له سيطرة مطلقة وتحميه من المساءلة الشعبية والمحاسبة الجماهيرية. فهل ثمة جديد؟

بضع حقائق تلخصت عن الانتخابات البلدية نجملها في ما يلي:

1. لم تكن هناك ضرورة للإسراع بالانتخابات البلدية لتسبق الانتخابات النيابية، بل تقتضي الضرورة الديمقراطية ان يكون تشريع القانون الانتخابي من حق المجلس الوطني المنتخب، ولكن الحكم اراد ان يحقق عددا من الاهداف بذلك: فهو يريد ان يقول للمواطنين انه هو الذي يشرع ويسن القوانين، واراد فحص الارضية السياسية وحقيقة قوة المعارضة، واراد ايضا ضرب القوى السياسية ببعضها في انتخابات غير ذات أهمية كبيرة في ضوء التشريعات المجحفة، واراد ايضا فرض واقع جديد في البلاد.

2. ان قانون الانتخابات وضع من قبل الحكومة بدون استشارة المواطنين، ورفضت الحكومة الاخذ بآراء الجمعيات السياسية التي قدمتها مشتركة. فمن حق هذه الجمعيات ان تنتقد وتعبر عن مواقفها ولكن الحكومة غير ملزمة بالأخذ بتلك الآراء.

3. ان القوى السياسية لا تملك قرار المشاركة في الانتخابات، فعندما اتضح ميلها وخوضها كهيئات سياسية تدخلت الحكومة ومنعتها بتوجيه من الملك. فقرار المشاركة من حق الملك الذي بيده كل الصلاحيات بشكل مطلق برغم ما يدعيه من ان نظام الحكم »ملكي دستوري«.

4. ان الحكم حقق مكسبا كبيرا على مستوى الدعاية والاعلام وكسر الحواجز النفسية لدى الكثيرين، واستطاع كسر شوكة المعارضة التي جعلها امام امر واقع، وتحقق له الكثير من الزخم الاعلامي من خلال توجيه اعلامه الرسمي او الاعلام الاجنبي الذي وجد ترحيبا كبيرا بمراسليه. ولم يعد مهما ان يوجه البعض انتقادات للممارسة، فانتقاد العملية الانتخابية يحمل ايجابية الاعتراف بتلك الانتخابات. بمعنى ان الموضوع لم يعد بين الانتخابات وعدمها بل حول شكل الممارسة، فالنقد هنا يتعلق بالشكل وليس المضمون، من وجهة نظر المراقب الاجنبي.

5. استطاع الحكم تمزيق القوى السياسية التي يمكن ان تمارس دورا معارضا متماسكا فيما لو لم يفعل الحكم ما فعل. فالعلاقات بين القوى السياسية اليوم أضعف مما كانت عليه قبل 9 مايو، ويصعب رأب الصدع في ضوء حالة الاستقطاب الواضحة التي برزت الى السطح، وتحسس الاطراف غير الاسلامية من قوة الاسلاميين. وسوف يسعى الحكم لتكريس هذه الحالة ويحاول خلط الاوراق باستمالة بعض الليبراليين الى جانبه، بالاضافة الى بعض العناصر المحسوبة على التيار الاسلامي.

6. أظهر الحكم للعالم ان الشيعة يشكلون أقلية عددية، فلم يحصلوا الا على 46 بالمائة من المقاعد بينما حصد السنة 54 بالمائة منها، وهذه هي المرة الاولى التي يحصل فيها ذلك عبر صناديق الاقتراع. ويعرف الحاكم انه سوف يثير الغضب بهذا التوزيع ولكنه مقتنع ايضا ان التلهف على الانسياق وراء مشروعه سوف يقلل أثر

هذا الغضب، وبالتالي سوف يمر مشروعه بدون معارضة حقيقية.

في ضوء هذه الحقائق، يجب تحديد الموقف تجاه انتخابات اكتوبر بحساسية بالغة لتجنب الوقوع في اخطاء استراتيجية كبيرة. وثمة موقفان اساسيان، أحدهما يدفع باتجاه المشاركة والآخر يدعو للمقاطعة، ولكل منهما اسبابه ومبرراته. ولتحديد الموقف لا بد من استعراض كل ذلك بشيء من التفصيل.

في البداية لا بد من التأكيد على ان المعارضة، بأغلب فصائلها، كانت تطالب بإعادة العمل بدستور البلاد الشرعي الذي أقره المجلس التأسيسي في 1973.

ولو تم ذلك لما كان هناك تردد في المشاركة في انتخابات المجلس الوطني المنصوص عليه في ذلك الدستور. لكن الامير اتخذ في الشهور الاخيرة خطوات كثيرة خلطت الاوراق وجعلت الوضع مربكا بشكل كبير.

وفي هذا الجانب هناك نظريتان لتفسير ما قام به الحاكم:

الاولى تقول بإخلاصه في الاصلاح السياسي، ويدعمها عدد من الامور:

1. انه أطلق سراح السجناء السياسيين وألغى قانون امن الدولة ومحكمة امن الدولة وسمح بعودة المبعدين. وهذه امور لا يمكن لحاكم ان يقوم بها لولا عزمه على الاصلاح.

2. انه اعتمد سياسة جديدة في العلاقات العامة، ففتح مجلسه للعلماء والرموز السياسية، ومد يده الى الشيعة

خصوصا بالمساهمة في موسم العاشوراء والسماح بخروج المواكب بعيدا عن طائلة جهاز الامن.

3. انه سمح بحرية التعبير، فأصبح الخطباء يقولون ما يريدون وسمح للصحافيين بالكتابة حول القضايا المهمة والحساسة وهو امر لم يعهد في البلاد منذ 1975.

4. انه طرح مشروع الانتخابات البلدية للمرة الاولى بعد قرابة نصف القرن، وشجع الجميع على المشاركة فيها، واعطى للمرأة حق الترشح والتصويت، وهي سابقة مهمة وخطوة ايجابية كبيرة.

5. انه وعد بإصلاح المناطق السكنية في البلاد وطرح مشروعا اعماريا بحوالي مليارى دولار لبناء المناطق النموذجية، وهو اجراء، إذا ما تحقق، سوف يحل جانبا من مشكلة كبيرة تواجه شباب البحرين.

الثانية تقول بان للحكم استراتيجيته البعيدة المدى والتي تهدف لما يلي:

1. تغيير التركيبة السكانية للبلاد بشكل جوهري، ليصبح الشيعة اقلية وبالتالي تنتهي مقولة حكم الاقلية للأغلبية واضطهاد ابناء البحرين الاصليين.

2. القضاء على مكونات المعارضة السياسية واتخاذ خطوات تجعل القيام بمثل ذلك امرا شبه مستحيل.

3. تكريس الحكم الخليفي وفرضه بالقوة العسكرية والامنية من جهة والدستورية من جهة اخرى من خلال الدستور الجديد.

4. الحفاظ على وحدة العائلة الحاكمة، وعدم اضعاف صفها بالسماح للمعارضة باختراقها، وذلك بحماية جميع افرادها حتى الذين شاركوا في الحقبة السوداء والذين مارسوا التعذيب والسرقة المنظمة.

5. خلق تناقضات مجتمعية تمنع تبلور موقف سياسي شعبي مشترك يضغط على الحكم، وذلك بتكريس الطائفية السياسية، وتشتيت الشيعة من خلال مشاريع اسكانية جديدة تبدو جميلة في ظاهرها ولكن لها اهدافا غير شريفة.

في سبيل تحقيق هذه الاستراتيجية يرى اصحابها ان الحكم يمارس ما يلي:

1. تجنيس أكبر عدد ممكن من غير البحرينيين وفق آلية غامضة وبشروط غير واضحة وفي سرية مطلقة. وهذه العملية مستمرة منذ أكثر من ثلاثة اعوام، ولا تتوفر ارقام بشأنها، اما التصريحات التي أطلقها مدير دائرة الجوازات، الشيخ راشد آل خليفة، فهي بعيدة عن الحقيقة والواقع وتهدف لتشويش الحقائق.

2. في السابق كان الحكم يسعى لإظهار تساوي عدد المواطنين السنة مع الشيعة من خلال تعيين عدد أكبر من السنة في المجلس الوطني وبحسب وظائفهم الوزارية.

3. منع توظيف الشيعة في الداخلية والدفاع كما هو معروف. فبرغم التأكيدات التي ذكرها الامير للرموز السياسية الشيعية خلال الخمسة عشر شهرا الماضية، فقد بقي باب التوظيف في هذين القطاعين مقفلا تماما.

4. الاستمرار في سياسة استيراد العمالة الاجنبية لإبقاء العمال البحرينيين اقلية لكي لا يشكلوا قوة تستطيع تنظيم الاضرابات والاحتجاج السياسي.

5. الغاء الدستور الشرعي الذي يوفر للشعب قدرا من الحماية وفرض دستور جديد ظاهره فيه الرحمة وباطنه من قبله العذاب.

6. ثمة خطوة مهمة اتخذها النظام في هذا الجانب تتمثل بإلغاء المادة التي تمنع ازدواجية الجنسية في الدستور الشرعي، بحيث اصبح، وفقا للدستور غير الشرعي، بإمكان الدولة منح الجنسية لغير البحرينيين الذين يرفضون التخلي عن جنسياتهم الاصلية.

7. ممارسة التهديد ضد رموز الشيعة وقياداتهم ليس من خلال جهاز الامن، بل بتحريض امريكا ضدهم وتقديم قوائم بأسمائهم الى الولايات المتحدة، وتعمد الحكم اظهار ذلك.

ويرى اصحاب هذه الفكرة ان الحكم ماض في خطته التي تسمح ببعض الممارسات الشكلية مثل الانتخابات الصورية واظهار شيء من التفاهم مع المواطنين الشيعة في الوقت الحاضر. ويعتقد هؤلاء ان الابتسامة التي يبديها الملك للشيعة تخفي اليد التي تطعنهم من الخلف، فماذا تضر هذه المداراة ما دامت الخطة مستمرة بدون توقف؟

ان هناك من الوقائع ما يرجح مقولة ان الحكم يسعى لتغيير البلاد جوهريا وبشكل نهائي ودائم، ولكي يحقق ذلك فهو

يسمح بشكل مرحلي بقدر من الحريات والتظاهر بالتسامح والديمقراطية. وتعتبر هذه الخطة أخطر كثيرا من ممارسات رئيس الوزراء. فقد اتسمت تلك الممارسات بالغلظة والشراسة، فأغضبت المواطنين ووحدت صفوفهم من اليمين الى اليسار، وشوهت صورة العائلة الحاكمة لدى الشعب حتى اصبحت هناك قطيعة كاملة بين الطرفين، ومع ذلك لم يحقق رئيس الوزراء ما يريده من امن للحكم والعائلة.

اما الشيخ حمد فيمارس اسلوبا جديدا مختلفا تماما عن اسلوب عمه وأكثر خطرا. فهو مستمر في خطته الاستراتيجية، بينما يقول للمواطنين: انشغلوا ببعضكم عنا، وتنازعوا في ما بينكم للفوز بمقاعد بمجالس بلدية معدومة الصلاحيات ومقاعد لمجلس نيابي بدون سلطة تشريعية. وقد وزع الدوائر الانتخابية بشكل طائفي بغيض وحقق ما يريد. وأثبت للعالم وفق خطة مدروسة ومحسوبة بدقة متناهية ان الشيعة لا يشكلون الاغلبية السكانية. وهو يدرك احتمال قيام ضجة مؤقتة، ولكن بعد فوات الاوان.

فمن يصدق ان حصة الشيعة في الانتخابات البلدية ستكون 46 بالمائة فقط، بينما حصل السنة على 54 بالمائة؟ والمعروف في البلدان الاخرى ان الديمقراطية تتبع واحدا من نمطين: فإما التمثيل النسبي للمواطنين وفق الهويات والاعراق والاديان، او وفق الترشيح والانتخاب المباشر الذي عادة ما يكون لغير صالح الاقليات.

ففي إيران مثلا، هناك مقاعد برلمانية مخصصة للأقليات الدينية مثل النصارى واليهود السنة، ويزداد عدد مقاعد

البرلمان المنتخب وفقا لزيادة عدد السكان بحيث يكون هناك ممثل لكل 000,100 مواطن. اما في البلدان التي لا تعمل بالتمثيل النسبي، فتكون الاقليات عادة هي الخاسرة. ففي بريطانيا، هناك أكثر من مليوني مسلم (اي حوالي 4 بالمائة) بينما ليس لديهم سوى عضو برلماني واحد.

ويشكل الشيعة في الكويت حوالي 30 بالمائة من السكان بينما لا يحصلون عادة الا على خمسة مقاعد من خمسين مقعدا هي العدد الكلي لأعضاء البرلمان. لان الاقليات تضيع في الاغلبية ولا تتمثل بما يناسب عددها. بينما في البحرين انعكست الصورة تماما، وإذا بالأقلية تحصد العدد الاكبر من المقاعد. وفي السابق كان النظام يعمد لمساواة ممثلي الطائفتين عبر التعيينات بينما أصبح الآن أكثر صفاقة، فجعل يمارس التمييز عبر صناديق الاقتراع. وهذا النمط سوف يستمر في انتخابات اكتوبر.

ولتكريس مشروعه الطائفي وتذويب الهوية الشيعية، طرح الملك مشروع الاعمار بميزانية مليارى دولار. ووفقا لما هو متوفر من معلومات فان الحاكم يهدف لتوزيع المواطنين في مناطق سكنية جديدة بدلا من اعمال المناطق التي يقطنونها حاليا.

ولا يستبعد ان يكون من بين اهدافه تفتيت الهوية الشيعية التقليدية للقرى التاريخية وذلك بالقضاء عليها تدريجيا ومحو آثارها الثقافية وانتماءاتها التاريخية. فلسنا بحاجة لقرى نموذجية، كما يقول، بل لإعمار المناطق التي بقيت حتى الآن خارج نطاق الاهتمام الرسمي من حيث الاعمار الحقيقي.

المسألة الاساسية في هذا النقاش هي مدى وجود اقتناع بمشروع التغيير السكاني في البحرين كاستراتيجية للحكم، فاذا

كان هناك اقتناع بذلك أصبح ممكنا طرح مشروع مقاومة ذلك المشروع بكافة الوسائل السلمية المتاحة لوقف ذلك المخطط. فمحاولة القضاء على هوية الشعوب جريمة كبيرة ويمكن وقفها.

فهناك موقف دولي عام يرفض ابادة الشعوب genocide ويشمل ذلك استهداف ثقافاتها وتاريخها ومعالمها الحضارية. وقد دأبت حكومة البحرين على ابادة الهوية الشيعية في البحرين منذ عقود، ولولا وعي المواطنين لتحقق لهم ذلك. وحتى الآن فالتاريخ الذي يدرس في المدارس لا يعترف بالوجود الشيعي الذي تواجد في البلاد منذ صدر الاسلام، وهناك تركيز على ان المد الثقافي لم يحدث الا بعد احتلال آل خليفة البلاد في 1783. اما إذا لم يكن هناك اقتناع بوجود خطة للتغيير الديمغرافي فسوف يكون العمل لمعارضة السياسة الحكومية بشكل آخر.

هذه الورقة تفترض وجود مشروع حكومي متواصل لتغيير التركيبة السكانية وبالتالي فهي تهدف لتسليط الاضواء على ما يمكن عمله على صعيدين:

1. وقف عملية التغيير الديمغرافي.
2. انهاء سياسات الاستبداد السياسي التي اصبحت أكثر وضوحا منذ وصول الشيخ حمد الى الحكم.
3. والعمل على الصعيد الثاني مشترك بين المنطلقين (اي المنطلق الذي يقول بوجود خطة لتغيير التركيبة السكانية، والمنطلق الآخر الذي لا يرى ذلك).

مواجهة التركيبة السكانية:

هذه الظاهرة الخطيرة، من وجهة نظرنا، مشروع متواصل اتخذ منذ سنوات، ولكنه اصبح اكثر جدية في السنوات الاخيرة. وهو مشروع يتحرك في الخفاء ويعتمد اساسا تجنيس اعداد كبيرة من السنة غير البحرينيين ليكونوا جاهزين عند الحاجة (في الانتخابات او الرد على مقولة اضطهاد الاغلبية الشيعية). ولم يعد أمرا خفيا استمرار هذه العملية، غير اننا لا نملك ارقاما تؤكد ذلك لان الحكومة وحدها هي التي تمتلك الارقام وتتحكم فيها ولا تسمح للمعارضة بالاطلاع عليها. وما قاله الشيخ راشد آل خليفة قبل بضعة شهور بان التجنيس لم يتجاوز الخمسين ألف شخص في الخمسين عاما الاخيرة، لا يمثل الحقيقية.

ولمواجهة هذا المشروع يمكن القيام بما يلي:

1. القيام بحملة تثقيفية واسعة لاطلاع المواطنين الشيعة على ما يخطط لهم في الخفاء.

2. الاطلاع على تجارب الشعوب الاخرى التي تعرضت لمسخ الهوية او الابادة الثقافية.

3. فتح القنوات مع الجهات الدولية المعنية بمكافحة الابادة. وفي الشهر الماضي اقيم في الولايات المتحدة مؤتمر للشعوب التي تتعرض للإبادة، شارك فيه عدد من الجهات الدولية المعنية. وبإمكاننا لفت نظر الحكم الى اننا واعون لمخططه بالمشاركة في هذه المؤتمرات واعداد الوثائق والاحصاءات بما يرتبط بالهوية الاسلامية الشيعية لنا.

4. المطالبة بكشف الاحصاءات الرسمية منذ ان بدأت في 1941 والتي تواصلت عبر العقود الستة الماضية، اي ان هناك الآن سبعة احصاءات رسمية من شأنها توضيح نمط التغير السكاني في كل عقد من العقود الستة. ومع ان من غير المتوقع ان يوافق الحكم على توفير تلك المعلومات الا ان الضغوط المكثفة قد تجعل ذلك ممكنا. وسوف تكشف هذه الاحصاءات عدد السكان وانتماءاتهم المذهبية وما إذا كان تغير غير طبيعي في التركيبة السكانية.

5. تشكيل توجه عام بين المواطنين للتعايش السلمي مع بقية المواطنين والاشتراك في خيرات هذه البلاد على وجه المساواة، ورفض اي مساس بالتركيبة السكانية على اسس طائفية او عرقية.

وبموازاة هذه الخطة، يجب الاستمرار في العمل لتحسين الوضع السياسي في البلاد وانهاء حالة الاستبداد والقمع التي خيمت على البلاد في العقود الثلاثة الاخيرة. وهذا يتطلب عملا مشتركا مع بقية الاطراف على اساس رفض الاجراءات والمبادرات الحكومية التي تنطلق من جهة واحدة ويتم فرضها على الشعب بقوة الحكم. فالقضية ليست المشاركة في الانتخابات النيابية او مقاطعتها، بل المسألة الاساسية تتمثل بمدى توفر مناخ سياسي يحفظ للمواطن كرامته وحقوقه بضمانات دستورية.

هذه الضمانات كانت متوفرة الى حد ما في الدستور الشرعي للعام 1973 ولكن إلغاء ذلك الدستور ألغى تلك الضمانات، وأصبح على المواطن القبول بالعيش في نظام يعتمد على الاسس التالية:

1. النظام الوراثي الذي لا علاقة للمواطنين بالمشاركة فيه.

2. البلاد اصبحت تسمى »مملكة دستورية«، واصبح الحكم يضلل المواطنين بقوله انها شبيهة بالممالك الدستورية العريقة. بينما الحقيقية انها مملكة استبدادة ليس لها شبيه في العالم. فهل هي تشبه المملكة المتحدة التي اصبحت العائلة الحاكمة فيها رمزية فقط؟ ام تشبه الاردن والمغرب اللتين لا يشغل افراد العائلة الحاكمة فيهما مناصب حكومية؟ بينما نصف الوزارات في البحرين بأيدي افراد العائلة.

3. الحكم يسعى لتكريس سياسة المكرمات، وهي السياسة التي ناضل الشعب لإلغائها خلال أكثر من ربع قرن عندما كانت السلطة تطرح شعار «المجالس المفتوحة «بديلا للنمط الديمقراطي في الحكم. فمن أراد شيئا اليوم فليذهب الى الملك ليحصل منه شيئا مما يريد كمكرمة وليس كحق. والمشكلة ان البعض يعبر بممارساته عن اقراره بهذا النمط من التعامل وذلك بقبول الذهاب الى ديوان الملك وطرح المطالب عليه بدلا من السعي لتحقيقها وفق المؤسسات التي يجب ان تكون جاهزة لتحقيق حقوق المواطنين.

4. ان الملك أصبح هو الفيصل في كل شيء ولا يحق لاحد مساءلته او معارضة ما يقول.

5. ان الملك يرفض وجود معارضة في البلاد، وقد كرر ذلك مرارا، فالملكية الدستورية التي يتحدث عنها لا تعترف بوجود معارضة، خلافا للممالك الدستورية في العالم.

6. ان البلاد أصبحت محكومة بدستور ليس سوى قرارات من الاعلى صيغت في شكل دستور، ولم تأت عبر الاساليب المتعارف عليها في الدول المتحضرة من خلال الحوار البناء بين الحكم والمواطنين ممثلين بالمعارضة.

7. ان البلاد لم يعد فيها مكان للقضاء المستقل، فهو محكوم بما يريده الحكم، وليس وفق قوانين محددة، ويستحيل على اي مواطن ان يرفع قضية ضد المعذبين او رموز العهد السابق، فالقضاء لا يتعاطى مع القضايا السياسية الا وفق ما يريده الحكم الذي يعين القضاة برئاسة وزير العدل المنحدر من العائلة الحاكمة.

8. ان الحكم أصبح يمارس الالاعيب السياسية بقذارة ويستهدف من يعارضه بأساليب غير شريفة، مستعينا بالأمريكيين وغيرهم. وكشف ذلك بوضوح عندما قدم قائمة بأسماء رموز المعارضة الى الجهات الامريكية متهما اياهم بالضلوع في الارهاب زورا وبهتانا.

9. ان الحكم مستمر حتى الآن في توجيه الايحاءات للمواطنين الذين لا يعجبونه. فما تزال دول الخليج الاخرى توقف المواطنين البحرينيين بحجة وجودهم على قوائم حكومية ما تزال موجودة في الكومبيوتر، برغم مرور أكثر من عام على «الانفتاح».

10. ان الحكم يمارس سياسة »فرق تسد« بأبشع صورها ولكن بأساليب تبدو اكثر تحضرا، وذلك بالسماح بتشكيل الجمعيات المتوازية واقناع كل منها بحاجتها لدعمه، ويكرس ذلك التفتيت عبر صناديق الاقتراع لموظفين حكوميين لا غير.

فأعضاء المجالس البلدية والمجلس النيابي لن يكونوا سوى موظفين لدى الحكومة ولكن تعيينهم جاء بالاقتراع وليس بالتوظيف المباشر. هذا الكلام ليس موجها ضد الاخوة الكرام الذين فازوا بمقاعد البلدية، بل بهدف توضيح صورة النظام الذي يضلل المواطنين.

المسألة اذن أوسع من موضوع المشاركة في الانتخابات النيابية المزمعة، فتلك الانتخابات، تماما كما كانت الانتخابات البلدية، فخ يراد منه عدد من الامور:

1. تكريس الاطروحة الحكومية في فرض ما تراه من اساليب تروج لها بانها انماط للمشاركة الشعبية والممارسة الديمقراطية.

2. فرض صورة عامة (غير واقعية في الوقت الحاضر لكنها ستكون واقعية في المستقبل) للتركيبة السكانية. فاذا قبلنا بالمشاركة فيها فعلينا القبول بنتائجها والانطباعات التي تتكون في اذهان المواطنين وغيرهم حولها وحول الحقائق التي تحيط بها. ولعل أهم هذه الانطباعات هي ان الشيعة أقلية في البلاد. لم يكن الامر من قبل بهذه الصورة، ولكن الشيخ حمد يريد ان يفرضها بأسلوبه الذكي بعد ان فشل عمه في فرضها بأساليبه المتوحشة.

3. انهاء اي تحالف وطني معارض. فقد خلقت تلك الانتخابات (والانتخابات المقبلة ستخلق ايضا) حالة صراع طائفي، فئوي، ايديولوجي يشغل أطراف المعارضة ببعضها البعض، بدلا من توحدها لمواجهة الحكم وديكتاتورية واستبداده. فالشيعة اليوم يجدون أنفسهم مستهدفين،

وبالتالي سوف يجدون أنفسهم مضطرين للدفاع عن أنفسهم، كطائفة، وليس كشعب. وهذا تغير جوهري في المعادلة السكانية السياسية. فعندما يكون الشيعة اكثرية فبإمكانهم ان يتحركوا كشعب ويطالبوا بحقوق الشعب وليس الطائفة، فشيعة إيران لا يتحركون كشيعة بل كشعب لأنهم هم الاغلبية، وكذلك شيعة العراق. وكنا خلال العقود السابقة نتحرك كشعب لأننا اغلبية وما يتحقق للشعب فنحن أكبر المستفيدين منه. بينما يسعى النظام لتكريس فكرة الطائفة في اذهاننا، لكي نتحرك على اساسها، وسيكون هو المستفيد من ذلك بينما سنكون نحن الخاسرين، لأننا فقدنا موقعنا كأغلبية ساحقة واصبحنا نتحرك بعقلية الاقلية كما هو الحال في السعودية والكويت.

4. لقد تمخض عن الانتخابات ضمور اطروحة الوحدة الوطنية، كما ذكرنا، فقد سارعنا لحصد الاصوات في مناطقنا، فحصدناها، وكان واضحا وجود حالة التوتر بيننا وبين الوطنيين، وبيننا وبين التيار الاسلامي السني. لقد نجحت خطة الحكومة في تمزيق الصف بدون ان يقدم مقابلا. فالمجالس البلدية، كما ذكرنا، تفتقد الصلاحيات، اذ سيبقى الامر كله بأيدي السلطة، وسيكون الاعضاء المنتخبين موظفين لديها، تماما كما كان بعضهم قبل الانتخابات (اي ان بعضهم كان موظفا بالوزارات الحكومية كمهندس او مدرس او غير ذلك). والواضح ان الحكومة صممت الانتخابات لتحقق هذا الهدف، اذ فرضتها في وقت قصير جدا فلم يكن هناك وقت لتداول الآراء والمواقف

والتخطيط لمواجهة الانتخابات بشكل لا يضعف المعارضة. كما ان اعلامها روج لتلك الانتخابات وعرضها وكأنها فعلا انتخابات نزيهة ومهمة وخطوة سياسية عظيمة، بينما الواقع غير ذلك، كما سنكتشف.

5. ان خوض الانتخابات البلدية كشف للعالم قبولنا بالخطوط العامة لاطروحات الحكومة، وان اختلفنا معها في بعض التفصيلات كالتوزيع الطائفي وصلاحيات المجالس المنتخبة. وحتى هذه الاختلافات لم تصل الى الحد الذي تدفعنا للمقاطعة، فشاركنا بقراراتنا الخاصة، وساهمنا في تثبيت مخطط السلطة، وفق مقولة اننا سنعمل على التغيير من داخل هذه المجالس، الامر الذي يبدو مستحيلا.

امام هذه الحقائق مجتمعة، فما هو موقفنا من الانتخابات النيابية المقبلة؟

هناك انقسام واضح في الساحة الشيعية على وجه الخصوص حول هذه القضية، فالداعون للمشاركة يبررون ذلك بما يلي:

1. ان عدم مشاركتنا سوف يجعلنا خارج اللعبة السياسية، ولن نستطيع التأثير على مجريات الامور في البلاد.

2. ان وجودنا داخل المجلس النيابي سوف يوفر لنا موقعا ننطلق منه لعرض مطالبنا والتأثير على القرارات المهمة المتعلقة بنا. كما سيوفر لنا مجالا لتغيير الواقع الدستوري، فعندما نحصد المقاعد المخصصة للشيعة، ولنفترض كما حصل في الانتخابات البلدية، فسوف نصبح كتلة كبيرة تستطيع التحرك بتوافق وتطرح آراءها بقوة وتخاطب

العالم كتيار فاعل. وسوف يجد الحكم من الصعوبة بمكان تجاهل اطروحاتنا، وبالتالي ستتجه الامور نحو الحلحلة.

3. ان المشاركة سوف توفر حصانة للأعضاء وسوف يكونون أقدر على التعبير العلني بقوة عن مشاكل الناس ومطالب الطائفة.

4. ان المشاركة سوف تفتح آفاقا أكبر خصوصا على الصعيد الخارجي، اذ يحصل الاعضاء المنتخبون على تسهيلات لا تتوفر لغيرهم مثل جواز السفر الخاص والسفرات المنتظمة للخارج والاتصال بالجهات السياسية والحقوقية وغيرها.

5. ان المشاركة تحسن لصورتنا لدى الآخرين، فنحن لسنا متطرفين، ولسنا معارضين من اجل المعارضة، بل نحن ايجابيون نتفاعل مع اطروحات الحكومة ونعمل في إطار الدستور ولدينا نظرات متحضرة ازاء القضايا التي تهم وطننا وشعبنا.

6. ان المشاركة سوف تقلل الاحتكاك والتوتر الامني، وتوفر طريقا أقل كلفة للتعبير عن الظلامات، وتنتهي بذلك معاناة الناس بعد عقود من التوتر والسجون والمنافي.

هذا ملخص ما يقوله الداعون للمشاركة، وكما هو واضح، فهناك قدر من الواقعية في تحديد المنافع والايجابيات. اما الداعون للمقاطعة فيبنون موقفهم على ما يلي:

1. ان المشاركة تعني اقرار مشروع حمد الذي يقوم على اساس الغاء الدستور التعاقدي وادارة البلاد بدستور وضع ليناسب ما يريده الحاكم، وتغيير التركيبة السكانية

وتحويل البلاد لتصبح محكومة بنظام المكرمات وليس القوانين والحقوق.

2. ان من غير المنطقي للعضو المنتخب الذي يقسم بالله بان يكون مخلصا للملك والدستور ان يعمل لتغيير الدستور خارج ارادة الملك، وهذا القسم يجعل العضو ملزما بمواد الدستور ويسلب قدرته على المعارضة مهما حاول البعض ان يناقش عكس ذلك.

3. ان التغيير من الداخل شبه مستحيل. فالعضو المنتخب عادة يتعايش مع الوضع ويصبح جزءا من النظام السياسي (حتى وان اختلف مع الحكومة). والدستور الجديد وضع سقفا للتغيير كما يلي: ان المواد التي هي موضع الاختلاف غير قابلة للتغيير وفقا للمادة 121، اي النظام الوراثي ونظام المجلسين. وان اي تغيير في مواد الدستور او طرح اي قانون جديد لا يمكن ان يتم اقراره بدون موافقة الحكومة. فهي التي تصدر الاوامر والقرارات لمجلس الشورى الذي لا بد من موافقة بعض اعضائه على الاقل لتحقيق نسبة الثلثين المطلوبة لذلك. كما ان اي مشروع يجب ان يرفع الى الحكومة بعد اقراره لإعداد صياغته النهائية. فالمجلس الوطني (بشقيه النيابي والشورى) ليس مخولا بالتشريع المستقبل عن إرادة الحكومة. فالأعضاء المنتخبون سوف يكونون دمى منصبة على مقاعد في المجلس، يستلمون رواتب عالية ولكنهم ليسوا سوى مستشارين للحكومة، ولا يستطيعون التشريع الملزم للحكومة.

4. ان المشاركة سوف تؤدي الى شرخ عميق في الجسد الشيعي، لان هناك مشاعر واسعة ضد المشاركة. فاذا كانت نسبة المشاركة في الانتخابات البلدية التي وافق اغلب الجهات السياسية على خوضها لم تتعد النصف، فكيف سيكون الوضع في انتخابات تعارضها نسبة كبيرة من المواطنين؟

5. ان المشاركة تعني اقرار التوزيع الطائفي الذي فرضه النظام. وكان الأولى ان يتم الاعلان عن مقاطعة المجالس البلدية بعد اعلان ذلك التقسيم المقيت لإظهار الغضب بشكل واقعي وعدم الاكتفاء بالشجب الكلامي الذي لا يجد له مصاديق عملية. وبالتالي سيكون أحد اسباب مقاطعتنا التوزيع الطائفي الذي يكرس الطائفية السياسية بشكل مقيت، وان المسؤولية الاخلاقية تحتم علينا ليس معارضة ذلك فحسب بل العمل على الغائه تماما.

6. ان الممارسة الديمقراطية الحقيقية في اي بلد تعني امساك الاغلبية بزمام الامور. وحيث ان هذا يعتبر تغييرا جوهريا في الوضع السياسي في البحرين، فقد تغيرت اطروحات المجموعات السياسية عبر العقود الخمسة الماضية من العمل لإحداث تغيير جوهري في نظام الحكم الى تفعيل دستور البلاد الشرعي للعام 1973، باعتباره الحد الادنى من المطالب التي تتوافق بشأنها القوى السياسية. والغاء الدستور من قبل الحاكم يعني انقلابا حقيقيا ضد كل ما أنجزه شعب البحرين عبر العقود الثمانية الماضية، وعودة الى ما كان الوضع عليه في مطلع العشرينات، خصوصا مع وجود المحافظين من آل

خليفة على رؤوس الناس في المحافظات. كما ان ذلك تنازل عن المبادئ التي انطلقت على اساسها التحركات السياسية في العقدين الماضيين واستشهد بسبب ذلك عدد غير قليل من المواطنين.

7. ان هناك ميلا طبيعيا لدى قطاع واسع من المواطنين للمقاطعة بعد ما شاهدوه من غدر ونكث بالعهود والمواعيد. وبالإمكان تحقيق مكاسب أكبر بالعودة الى المعارضة القوية الرافضة للاستبداد المقنن، خصوصا مع وجود مشروع تغيير واسع للبلاد.

8. ان المشاركة توفر للحاكم الاستمرار في مشروعه التغييري، بينما المعارضة، إذا قررت المقاطعة، ستكون قادرة على كشف الاوراق بوضوح للعالم، ومواجهة سياسات التجنيس والتغيير السكاني والفرز الطائفي. فحتى الآن ما يزال الحكم يمارس الطائفية السياسية بأقبح اشكالها سواء في التوظيفات العامة ام التعيينات للمناصب العليا في الدولة. وحتى الآن لم يتم تغيير نسبة التواجد الشيعي في المؤسسات، واستمر التحريض ضد الناشطين السياسيين (القائمة التي اعطيت للأمريكان)، كما استمر تحريض دول الخليج الاخرى ضد البحرينيين (كما حدث في الكويت مرارا وما يزال يحدث، وكذلك في الامارات).

اننا نرجح مقاطعة الانتخابات النيابية بشكل واضح وصريح، على الاسس التالية:

1. الغاء دستور البلاد الشرعي من طرف واحد.
2. فرض دستور جديد لا يحمل الصفة التعاقدية.

3. استمرار الطائفية السياسية وتوزيع الدوائر الانتخابية وفق ذلك المنهج.

4. استمرار سياسة التجنيس في الخفاء واستمرار مزاولة سياسة التضليل بإخفاء المعلومات حول ذلك.

5. عدم التزام الحكم بدستور البلاد الذي يدعو الى اجراء انتخابات في غضون شهرين من حل المجلس الوطني المنتخب، ولا بميثاق العمل الوطني الذي ينص على ان مجلس الشورى له صفة استشارية فقط.

6. استمرار السياسة الطائفية في توزيع المناصب والتوظيف في وزارتي الداخلية والدفاع.

اما القول بان المجموعات التي قاطعت الانتخابات في بلدان مثل الاردن ومصر خسرت كثيرا فيرد عليه بما يلي:

1. ان الاوضاع في الاردن ومصر مختلفة تماما عن البحرين، ففي مملكة البحرين تهيمن العائلة المالكة على اهم وزارات الدولة والمناصب الرفيعة فيها.

2. ان تغيير الدستور الاردني عرض للاستفتاء، بينما دستور البلاد فرض بقوة الحكم.

3. ان حكومة الاردن تهدف من وراء التغييرات الدستورية لحماية العائلة المالكة، ولكنها لا تخطط لتغيير التركيبة السكانية للبلاد، وهي الامر الاخطر في الوضع البحريني.

4. والمعارضة الاردنية لا تتوفر لها الارضية الشعبية المتوفرة في البحرين من حيث التلاحم والتاريخ النضالي والسلطة الاخلاقية.

ولنا في الكويت مثال كالتالي:

1. عندما حل امير الكويت مجلس الامة في 1986 وحاول احداث تغيير جوهري في الوضع بطرح مجلس وطني نصفه منتخب والآخر معين، رفضت المجموعات السياسية ذلك (الوطنيون والشيعة بشكل خاص وبعض قطاعات الاخوان). واجريت الانتخابات لنصف اعضاء المجلس، ولكنه كان باهتا، ثم جاء الغزو العراقي ليغير المعادلة كلها. المهم في الامر ان المعارضة الكويتية رفضت الانصياع لقرار الحكومة وحدثت مواجهات في ديوانيات الاثنين التي كانت تقام للتعبير عن معارضة المشروع الحكومي.

2. ان الشيعة في الكويت يمثلون ثلث السكان تقريبا، ولكن بسبب النمط الانتخابي المتبع (وهو شبيه بالبحرين) فانهم لا يحققون سوى عشرة بالمائة من عدد مقاعد مجلس الامة. بينما في البحرين يعمد النظام لتقليص عدد المقاعد التي تفوز بها الاغلبية.

ومثال آخر في «اسرائيل»:

1. مضى على الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين 55 عاما وما يزال الرفض الفلسطيني لذلك متواصلا.

2. إن سياسة الاستيطان الاسرائيلية حققت تغييرا في التركيبة السكانية، اذ اصبح الفلسطينيون الآن يشكلون خمس سكان الاراضي المحتلة عام 48 فقط، وتعمل حكومة البحرين وفق سياسة مماثلة، اذ يجري بناء المستوطنات للمجنسين في جنوب البلاد، ويعلن الحكم عن برنامج اعمار لإقامة قرى

نموذجية وذلك لإزاحة المواطنين عن اراضيهم بحجة تبدو جميلة و مقبولة.

3. ان قوات الاحتلال سعت لازالة الهوية الثقافية لفلسطين وفشلت. وفي البحرين تمارس الحكومة منذ الستينات سياسة الابادة الثقافية المحرمة دوليا، ونحن لا نلتفت لذلك بشكل جدي بل نتعامل معه بلا مبالاة من الناحية العملية.

4. تمارس الحكومة الاسرائيلية سياسة الابعاد للمواطنين الفلسطينيين، وما تزال تفعل ذلك بين الحين والآخر. وقامت في 1993 بابعاد 400 فلسطيني الى مرج الزهور في جنوب لبنان، ولكنها تراجعت تحت الضغط الدولي عن ذلك القرار. وحكومة البحرين مارست سياسة الابعاد خصوصا في العشرين عاما الماضية، وأبعدت مئات البحرينيين الى ايران ومناطق اخرى. ولم تتوقف عن الابعاد الا في العامين الماضيين.

ودرس من سنغافورة:

بسبب التركيبة السكانية المضطربة في سنغافورة، تمارس الحكومة سياسة تجنيس واسعة للمهاجرين من أصل صيني وذلك لمواجهة الاعداد المتزايدة من المسلمين من اصل ماليزي. وسياسة التجنيس لا تلجأ اليها الا الحكومات التي تمثل الاقلية او التي جاءت من خارج البلاد. فحكومة سنغافورة من المهاجرين الاوروبيين الذين استوطنوا البلاد قبل مائتي عام تقريبا.

ودرس من العراق:

خلال الحرب العراقية - الايرانية حاول صدام احداث تغيير جوهري في التركيبة السكانية، فاستقدم أكثر من اربعة ملايين مصري لتوطينهم في العراق وذلك بهدف تغيير التركيبة السكانية التي يمثل الشيعة اغلبية كبيرة فيها. ولكن تراجع حظوظه في الحرب ومقتل اعداد كبيرة من المصريين، وعودة توابيت القتلى منهم الى مصر، أدى الى نزوح عكسي ففشلت خطة التجنيس.

ودرس من مصر:

في 1930 ألغى الملك فاروق دستور 1927 واستبدله بدستور غير ديمقراطي. فعارضه المصريون ورفضوا الانصياع للدستور الجديد، فوجد نفسه في 1933 مضطرا لإعادة العمل بالدستور الاول.

ودرس من جنوب أفريقيا:

بقي النظام العنصري في جنوب أفريقيا حوالي المائة عام وهو يجثم على صدور الاغلبية السود. ومورست اصناف الفصل العنصري ضد المواطنين الاصليين، ولكن صمود المناضلين مثل مانديلا أفشل المخطط وأدى الى هزيمة الاقلية البيضاء التي استوطنت البلاد وحكمتها بالحديد والنار. وكذلك الحال مع روديسيا التي كانت محكومة من قبل الاقلية البيضاء. المهم في هذه البلدان ان اصحاب البلاد الاصليين لم ينخدعوا بالمشاريع الكثيرة التي طرحتهم الاقلية المستوطنة، فناضلوا عقودا من الزمن حتى تحققت مطالبهم.

والاهم في كل هذه النضالات ان اصحاب الحق لم ينخرطوا في مشاريع السلطات التي تسعى لحرف مسيرتهم.

لا تكن شاهد زور

2006

بداية الكلام

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا، وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ) سورة العنكبوت، الآية: 69.

هذا الكتيب يهدف لطرح وجهة نظر شخصية حول الوضع الذي تعيشه بلدنا، انطلاقا من الشعور بالمسؤولية امام الله وامام دماء الشهداء الابطال، والضمير والتاريخ. انه لا يهدف لمصادرة رأي أحد او موقفه، بل يأمل ان يركز الانظار على الوضع الذي تعيشه البلاد منذ ان استلم الحاكم الحالي زمام الحكم من ابيه بعد وفاته، وهو الأخطر منذ ان احتلت العائلة الخليفية ارضنا في 1783.

انه محاولة لإعادة شيء من التوازن الى روح النضال والمقاومة المدنية لنظام ما برح يخطط ضد أهل البحرين، ويسعى لإحداث تغيير جوهري في التوازن السكاني بين أبنائه الذين عاشوا أحبة متقاربين، يجمعهم الولاء لله والوطن والعمل للوصول الى صيغة تعايش يساهمون في بلورتها ضمن نصوص الشرائع الاسلامية والانسانية. انها وجهات نظر أطرحها انطلاقا من

الرغبة في الحفاظ على شيء من قداسة الموقف، أبتغي من ذلك وجه الله، ولا شيء سواه.

ولا بد من التنويه الى عدد من الامور:

1. ان الكتاب يعبر عن موقف شخصي ولا يمثل بالضرورة رأي الاتجاه الذي أنتمي اليه.
2. ان المفاهيم المطروحة هنا قابلة للنقاش، ولا أعتبرها الحقيقة المطلقة.
3. ان تلك المفاهيم مطروحة وفق فهم النصوص التي تضمنتها، ولم أقصد ان أستهدف بها أحدا. وأرجو ان لا يكون انطباقها على بعض المواقف سببا لرفضها. فقد انطلقت في ذلك على اساس قول الامام علي عليه السلام: لا تقيسوا الحق بالرجال، ولكن قيسوا الرجال بالحق، او قوله: اعرف الحق تعرف أهله. والحق هو القرآن الكريم، وسنة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم، والأئمة الاطهار عليهم السلام.
4. أتمنى ان يكون التفاعل مع افكاره منطلقا من الآية الكريمة التي تصف المؤمنين بانهم «الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه".

هل الشيخ حمد حاكم عادل ام ظالم؟

كلمة «العدل» استعملت في القرآن الكريم في أكثر من مدلول نشير إلى أهمها كالتالي:

العدل بمعنى الاستقامة في الفعل بوضع الشيء موضعه، فلا ظلم ولا جور، وتدل عليها الآيات القرآنية التالية: قال الله

عز وجل: (.. وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ..) سورة النساء، الآية: 58.

وقال عز من قائل: (وَمِن قَوْمِ مُوسَىٰ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ) سورة الأعراف، الآية: 159.

العدل بمعنى الإنصاف الذي يأتي بين الظلم والتفضل (الإحسان) ويكون هذا في المعاملة، فلا جور بإنقاص الحق و لا تفضل بالزيادة عليه، و منه قول الله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ) سورة النحل ،الآية: 90.

اما الظلم في المصطلح الشرعي فله عدد من المعاني منها التصرف في حق الغير بغير حق، أو مجاوزة الحق.

وقيل: الظلم عبارة عن التعدي عن الحق إلى الباطل، وهو الجور، وقيل: وضع الشيء بغير محله بنقص أو زيادة أو عدول عن زمنه، وقيل: الظلم وضع الشيء في غير موضعه، والتصرف في حق الغير، ومجاوزة حد الشرع.

لو طبقنا مفاهيم العدل والظلم على نظام حمد لاتضح لنا ما يلي:

1. انه حكم عائلي توارثي لا يساوي بين الناس في فرص الوصول الى الحكم، بل يقتصر على توريثه في العائلة الخليفية. وفي هذا ظلم مجحف للناس لأنه يبعدهم عن ادارة أنفسهم، واتخاذ قرارات بأنفسهم في ما يتعلق بأمورهم. خلافا لقوله تعالى: (وَأَمْرُهُمْ شورى بَيْنَهُمْ) سورة الشورى، الآية: 38. وسمة التشاور لا مكان لها في النظام الذي يتوارث الأبناء الحكم من آبائهم.

2. ان نظام حكم الشيخ حمد لا يمارس العدل على اي مستوى من المستويات. فهو لا يساوي بين الناس في الحقوق والواجبات، بل يمارس المحسوبية والواسطة في كل شيء ويشجع على الرشوة لتسيير امور الناس، كما يحدث في قضايا الاسكان والتوظيف واستصدار جوازات السفر والحصول على تأشيرات للعمالة الاجنبية.

3. النظام لا يساوي في توزيع الثروة أو ما اصطلح عليه إسلاميا بالمساواة في العطاء، بل تستحوذ العائلة الخليفية على كافة موارد الدولة العائدة للمواطنين وتعتبرها ملكا لها وتتصرف فيها كما تشاء. فالعائدات النفطية ملك مطلق للعائلة تتصرف فيها كما تشاء بدون ضوابط او قوانين، بل أنها لا تفصح للناس عن مقدارها. عائدات النفط مثلا تبلغ في الوقت الحاضر قرابة 6 مليارات دولار سنويا، و لكن لا يدخل ميزانية الدولة سوى مبلغ يقل عن نصفها. فأين تذهب بقية الاموال؟ ولماذا تسرق بهذه الصورة الواضحة؟ خلافا لمبدأ التوزيع العادل للثروة؟

4. العائلة الحاكمة بجميع أفرادها لا تخضع لحكم القانون وليس للنظام القضائي سلطة على أي من أفرادها بل أن كل القضاة تحت تصرف العائلة الخليفية بجميع أفرادها، والشيخ حمد هو الذي يعين القضاة، ويفترض فيهم الولاء والطاعة.

5. الاسلام دين الدولة حسب نص الدستور ولكن لا يطبق من قوانين الإسلام سوى القليل مما يتعلق بالأحوال الشخصية. أما موازين العدل التي وضعها الإسلام فهي آخر ما يتحدث عنه النظام فضلا عن تطبيقه.

أيهما أشد خطرا على شعب البحرين: الشيخ حمد ام عمه؟

خلال الخمسة وعشرين عاما التي سبقت صعود الشيخ حمد الى الحكم، ساد التوتر السياسي والامني في البلاد بسبب اصرار المعارضة على مقاومة الاستبداد الذي أعقب تعليق العمل ببعض مواد الدستور وحل المجلس الوطني في 1975.

واليوم يهيمن الشيخ حمد وسياساته على البلاد. فلننظر الى ممارسات الحكم الحالي وسياساته، ونقارنها بالحقبة السابقة، ومن ثم لنقيم ما اذا كان من المناسب مسايرة هذه السياسات واقرارها ام مقاومتها ولو بالقلب على الاقل. وسوف نلاحظ من هذه الامثلة ان الشيخ حمد ليس كعمه، فهو لا يكتفي بعلاج الظواهر، بل يعمد الى حلول جذرية للقضايا الخلافية مع ابناء البحرين.

أولا: في اغسطس 1975 اتخذ الشيخ خليفة قراره المشؤوم بتعليق العمل ببعض مواد الدستور التي تنظم الممارسة السياسية للمواطنين في ضوء ذلك الدستور، وحل المجلس الوطني.

وبقي الشعب معارضا لذلك طوال سنوات ربع قرن متواصلة، لم يكل ولم يمل ولم يضعف. وبرغم سياسات القمع التي أسسها الضابط البريطاني ايان هندرسون، بقي الشعب شامخا، ولم تكسر شوكته، ولم تلن عزيمته.

جاء الشيخ حمد ولسان حاله يقول لعمه: ماذا يعني وجود دستور للبلاد اذا كان العديد من مواده معلقا؟ كيف نبرر للعالم هذا الموقف؟ وبدلا من تفعيل تلك المواد، قام الشيخ حمد بالغاء الدستور جملة وتفصيلا، وفرض دستوره الخاص الذي لم يكن للشعب اي دور في صياغته او اقراره.

ثانياً: أقام الشيخ خليفة حكمه على اساس القمع الشامل. فأنشأ جهاز أمن قمعيا لا نظير له الا في بلدان قليلة في المنطقة ونصب عليه ايان هندرسون وجلاوزته.

فكان المعارضون يعتقلون ويتعرضون للتنكيل والتعذيب، فتحرق جلودهم باعقاب السجائر وتثقب بالمخاريز، فكانوا يتألمون ويصرخون بأعلى أصواتهم من الألم، فيسمعهم العالم فيتعاطف معهم بالبيانات الداعمة التي تشجب الممارسات الخليفية.

ذلك التعذيب الوحشي ادى الى استشهاد عدد من المواطنين في زنزانات التعذيب، ولكنه لم ينل من عزيمة الشعب أو يضعف إرادته واصراره على ممارسة المعارضة ورفض الاستبداد.

وعندما جاء الشيخ حمد استدرك الامر ولسان حاله يقول لعمه: لماذا تمارس التعذيب بهذا الاسلوب؟ وبدأ أسلوبا آخر.

فبدأ عهده بالتخدير النفسي للناس، واستعمله على اوسع نطاق. فهو يغرز المادة المخدرة في الجسد ثم يقوم بقطع اليد اليمني، ثم اليسرى، ثم يزيد حقنة التخدير، ويقطع الرجلين وهكذا. يحدث كل هذا والضحية لا يتألم لانه واقع تحت تأثير التخدير.

وما ان يصحو من ذلك التخدير حتى يجد نفسه مقطعا، يحدث كل ذلك بدون ان يشعر بالالم. سياسة التخدير هذه ادت الى تقطيع اوصال المعارضة حتى وصلت الى ما وصلت اليه الآن من ضعف وخور، بعد ان خسرت قدرتها على الحركة. فالشيخ حمد لم يتعاط مع التمرد الشعبي بالطريقة التي انتهجها عمه، بل تبنى سياسة التخدير من اليوم الاول، لتساعده في التغيير الجذري في البلاد لاحقا.

ثالثاً: مارس الشيخ خليفة سياسة القمع الشاملة ضد المعارضين كما أسلفنا، فزج بهم في السجون، ومارس أبشع وسائل التعذيب بحقهم منذ 1975 حتى 2000.

ومع ذلك لم يستطع القضاء على المعارضة، بل ازدادت قوة مع الوقت حتى انفجرت الاوضاع في الانتفاضة الشعبية المباركة في 1994.

كما ادت الى تشويه سمعة العائلة الخليفية في العالم، فصدرت التقارير الدولية التي تدين ممارساتها القمعية، وبلغ الامر درجة خطيرة بالنسبة لهذه العائلة الجائرة في 1992 عندما وضعت البحرين على قائمة الدول الخاضعة للرقابة الدولية حول انتهاك حقوق الانسان.

الشيخ حمد جاء ليقول لعمه: ما جدوى هذه السياسة؟ واتخذ قراره بتغييرها جذريا. فبدلا من سجن زعماء المعارضة وتعذيبهم، سعى لشراء بعضهم بشكل كامل، ومارس التخدير مع البعض الآخر.

وبلغ الامر في الوقت الحاضر مستوى لم تشهده البحرين منذ الاحتلال الخليفي للبلاد، حيث اصبح بعض رموز المعارضة يدعو للانخراط في مشروعها السياسي ودعم «المشروع الاصلاحي لجلالة الملك»، والتخلي حتى عن الرفض القلبي للمنكر الذي تمارسه. هل شهدت المعارضة وضعا كهذا من قبل؟ الشيخ حمد نجح بتفوق في تحييد رموز المعارضة بسياساته تلك، أليس كذلك؟

رابعاً: تعاطى الشيخ خليفة مع ظاهرة الاضرابات العمالية المؤثرة التي عمت البلاد في الخمسينات والستينات وبداية

السبعينات، بسياسته الخاصة، فقام باستقدام العمالة الاجنبية بعد حل المجلس الوطني الذي تزامن مع الطفرة النفطية التي فتحت المجال لتوسع النشاط الاقتصادي.

ومع ازدياد العمالة الاجنبية انتشرت ظاهرة البطالة بين المواطنين، فتعالت الصيحات من العاطلين. فكان موقف الشيخ خليفة ان طرح شعار «بحرنة الوظائف» على امل ان يؤدي ذلك الى تخفيف الضغط على عائلته.

ولكنها لم تجد شيئا. جاء الشيخ حمد ولسان حاله يقول لعمه: ما معنى شعار «بحرنة الوظائف» الذي مر عليه قرابة العشرين عاما؟ فطرح بدلا من ذلك شعارا لم يعلنه ولكنه يمارسه بوضوح يقول «بحرنة الأجانب»، فطرح مشروع التجنيس الذي يهدف، بين ما يهدف اليه، لإسكات المعترضين على وجود اكثر من ربع مليون عامل اجنبي، في الوقت الذي تتصاعد فيه ظاهرة البطالة بين المواطنين، واليوم يجنس تلك العمالة بالآلاف ليضايقوا المواطنين في أرزاقهم وليستخدمهم كورقة سياسية يستخدمها في شراء الأصوات الانتخابية وكسب المرشحين.

خامساً: انتهج الشيخ خليفة سياسة التعايش مع الوضع السكاني بأساليب التمييز على اسس مذهبية وعرقية، وبقي الحكم الخليفي يوصف في الاعلام الدولي عادة ب «حكم الاقلية».

وقد دعمت بريطانيا حكم الأقليات في روديسيا (زيمبابوي حاليا) وجنوب أفريقيا والعراق والبحرين. الشيخ حمد سعى لتغيير هذه الظاهرة بمشروع خطير لم يمارسه من سبقه من الحكام الخليفيين. فتبنى مشروع «التجنيس» كأساس لتغيير التركيبة السكانية. وبهذا يسعى الشيخ حمد لتغيير نظرة

العالم الى حكم عائلته، وبشكل تدريجي تتغير النظرة اليه وتقل الضغوط.

الشيخ حمد مارس التغيير السكاني بشكل منهجي، فطرح في العام 2002 مرسوما ملكيا يقضي بمنح الجنسية البحرينية لمواطني دول الخليج الاخرى بدون ان يطلب منهم التخلي عن جنسياتهم الاصلية. طرح هذا المرسوم، ثم تم تغييبه عن الوسائل الاعلامية بشكل كامل، تماما كما حدث مع بقية المراسيم مثل المرسوم 56 الذي طرح لحماية المعذبين وقانون الصحافة.

هذا التغييب لا يعني الالغاء، ولكن ابعاد الانظار عنها حتى حين. الشيخ حمد تبنى تغيير التركيبة السكانية كأساس ثابت في سياسته. ويعتقد ان مشروعه السياسي لم يطرح في مطلع 2001 الا بعد ان اتخذت العائلة الخليفية قرار تغيير التركيبة السكانية بشكل جذري. واليوم يظهر لنا تقرير البندر سياسة رسمية وتنظيما حكوميا تابعا للديوان الملكي يقوم على تنفيذ هذه السياسية.

ونظرا لأهمية هذه الخطوة وخطورتها وما يمكن ان تثيره من مشاعر، طرحت كافة الاجراءات الاخرى لتسهل تنفيذ تلك السياسة. فالتغيير السكاني سياسة محورية واستراتيجية، اما بقية الاجراءات فطرحت لتقليل المقاومة لتلك السياسة.

فاطلاق سراح السجناء السياسيين في فبراير 2001 جاء استجابة للضغوط الخارجية وساهم في قيام اجواء مهرجانية واسعة شغلت الناس وفسحت المجال للمتآمرين ضد الشعب لتنفيذ خطة تغيير التركيبة السكاني: وقرار الشيخ حمد مؤخرا بإلغاء

التصويت الإلكتروني يأتي ضمن هذا السياق بعد أن فضح تقرير البندر الخطة المبيتة للتزوير الواسع لنتيجة الانتخابات الصورية.

وهكذا الامر مع بقية الاجراءات والوعود التي طرحها الشيخ حمد امام الشعب ثم تخلى عنها. فسياسته تقوم على اساس خلق اجواء مهرجانية متواصلة ابتداء بأجواء الميثاق والبهرجة الاعلامية التي صاحبته، وإطلاق سراح السجناء، ثم لجنة تفعيل الميثاق. هذه الخطوات فسحت المجال للشيخ حمد لفرض دستوره في فبراير 2002.

وبرغم المعارضة الاولية لذلك الدستور، واصل الشيخ حمد المظاهر المهرجانية بطرح مشروع الانتخابات البلدية الذي لم يقدم او يؤخر شيئا، ولم يتطرق حتى الآن الى مصالح العائلة الخليفية ولم يلمس الاراضي التي استلبتها من ارض البحرين وبحرها. واستكمل المشروع المهرجاني بالانتخابات الصورية لنصف اعضاء مجلس الشورى. كل هذه الاجراءات بقيت شكلية وساهمت في احكام القبضة الخليفية على الامور.

سادساً: قامت سياسة الشيخ خليفة على اساس معادلة بسيطة. فالشيخ خليفة يأخذ مثلا عشرة دنانير ولا يعطي الناس شيئا. فيشعر المواطنون بالجوع وترتفع صيحات الاستنكار والشجب لسياسة التجويع هذه. الشيخ حمد انتهج سياسة اخرى.

فأصبح يأخذ مائة دينار ويعطي المواطنين خمسة دنانير. هذه الدنانير الخمسة تخفف ألم الجياع، فتهدأ ثورتهم، ويقل غضبهم على النظام الذي ازداد سلبه للثروات بدون حساب.

سابعاً: الشيخ حمد عمم الفساد كممارسة، وأشرك المواطنين

فيها. فالسيارات اللكزس والمخصصات العالية التي تعطى للمرتبطين بالمشروع الخليفي بقرارات من العائلة الخليفية، تهدف لإشراكهم في الفساد المالي والسلب والنهب على حساب المواطنين العاديين.

فمن يقبل بالعطايا التي لا تتناسب مع وظيفته ويستمتع بالامتيازات الاخرى والعلاوات الهائلة، يصبح شريكا في الفساد ويستدرج لممارسة الفساد المالي والاداري، ويقوم بدور «الواسطة» في مسائل الاراضي والقضايا القانونية العالقة والتوظيف. وعلى اقل تقدير، سوف يصمت لسانه وتعمى عينه عن خطايا النظام وجرائمه.

ان سياسة تعميم الفساد تهدف لمصادرة العدالة وتكريس سياسات الاستلاب والنهب، وتغييب سلطة القانون، وهو امر أصبح سائدا في السنوات الاخيرة على نطاق واسع.

ثامناً: وثمة قضايا أخرى تكشف عمق الازمة المعاشية للمواطنين. فأزمة السكن تتفاقم لأسباب عديدة. اولها ان العائلة الخليفية أصبحت أكثر استحواذا على الاراضي البرية والبحرية. ووفقا لبعض التقارير فان الارض المتاحة لسكن المواطنين لا تتجاوز ال . 10 بالمائة من مجموعمساحة أراضي البلاد، بينما تتحكم العائلة الخليفية بشكل كامل في ال 90 بالمائة الباقية.

ان سياسات بيع الاراضي وشرائها ليست من صلاحيات المجالس البلدية، بل ان العائلة الخليفية هي التي تصدر قرارات بيع الاراضي للاجانب، وذلك لخدمة اهدافها البعيدة المدى.

فسماحها للاثرياء الخليجيين بشراء الاراضي بدون عائق او شرط دفع اسعار الاراضي الى معدلات غير مسبوقة، حتى اصبح مستحيلا على المواطن العادي التفكير في امتلاك قطعة ارض بعد ان وصل سعر القدم المربع في ارخص المناطق الى اكثر من عشرة دنانير.

أما سياسة استصلاح الاراضي وردم السواحل فتقع خارج صلاحيات المجالس البلدية. ولذلك قامت العائلة الخليفية بتوزيع الاراضي البحرية على من تشاء من افرادها واصدقائها الاجانب والمحليين، حتى لم تعد هناك مساحة متوفرة للمواطنين. وليس هناك ساحل واحد يصلح للاستخدام العام، بينما وضعت هذه العائلة يديها على كافة السواحل بدون حدود، وخارج اطر الانظمة والمجالس البلدية.

وبالنظر الى السواحل من خلال Google Earth الذي منعت الحكومة استعماله مؤخرا، يتضح مدى الجريمة التي ارتكبتها ضد اهل البحرين. فقد أنشأت أرصفة لليخوت على طول السواحل التي اصبحت ملكا خاصا لافرادها واصدقائها، وشقت الطرق المائية في المياه الضحلة لمرور اليخوت الكبيرة.

والصور الفضائية لجزر ام النعسان وجدة والسواحل الغربية والشرقية للبلاد تكشف مدى التدمير الذي لحق بالبيئة البحرية جراء هذه التصرفات الاجرامية. فقد تم تدمير الفشوت «الشعب المرجانية» الضرورية لحياة انواع شتى من الاسماك بسبب سياسات الردم التي لم تؤسس على قواعد وشروط علمية.

ان ما ارتكبته العائلة الخليفية من جرائم لها ابعاد عديدة. فهي جرائم ضد اهل البحرين المحرومين من السكن، وجرائم

ضد البيئة البحرية التي عاش عليها الآباء والأجداد عبر قرون من الزمن، ولم يختل التوازن فيها الا بعد ان وضعت العائلة الخليفية ايديها عليها ودمرتها تماما.

اما في الاراضي البرية، فقد ادت السياسات الخليفية الى تدمير البيئة الزراعية تماما، فنضبت عيون الماء وردمت كلها واختفت معالم حضارات سابقة امتدت عبر التاريخ. وقتلت النخيل التي زرعها الآباء والاجداد، وحدثت حالة من التصحر غير مسبوقة في البلاد. المجالس البلدية لم تستطع ولن تستطيع التأثير على السياسات البلدية الحقيقية.

وكل ما استطاع هؤلاء عمله انهم اصبحوا موظفين ينفذون السياسات الخليفية من حيث يشعرون او لا يشعرون، وخداما لهؤلاء الطغاة، يبصمون على ممارساتهم، ضمن سياسات التمييع والاحتواء والتطبيع.

فتجربة المجالس البلدية تجربة سيئة جدا، إذ وفرت شهادات زور للنظام الذي لم تتغير ممارساته في مجال الهيمنة على الاراضي البرية والبحرية والسواحل، ولم تستطع اخضاع الممتلكات الخليفية للقانون بأي صورة. أما آن لنا ان نقرر مقاطعة النظام في هذا المجال لنحافظ على شيء من القيم والاخلاق والضمير؟

العنوان الأوسع لرسالة الدين (إقامة العدل ومقاومة الظلم)

الإسلام رسالة عالمية جاءت لرحمة البشرية كافة ونصرة المظلوم وتخليصه من سطوة الظالم وتحريره من العبودية والظلم وغرس قيم الكرامة والإباء فيه.

عن أبي ذر الغفاري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله فيما يرويه عن ربه عز وجل في حديث طويل أنه قال: (يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرما فلا تظالموا) وجاء في نهاية الحديث (فمن وجد خيرا فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه).

وكما حرم الظلم على نفسه جل وعلا وحذر الناس من ظلم العباد فإنه نهى العباد عن قبول الظلم أو السكوت عليه فقال تعالى: (وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ) سورة هود، الآية: 113.

كما أنه جل وعلا جعل أفضل الجهاد قول الحق أمام الحكام الظالمين. لذا وجدنا الإمام الحسين عليه السلام يقف في وجه يزيد الظالم ويضحي بنفسه في سبيل إظهار كلمة الحق لكي لا تنطمس معالم الدين بفعل ضلال الحكام الظالمين.

كما وقف العديد من رجالات الإسلام مواقف شجاعة في سبيل إظهار الحق، منهم سعيد بن جبير أمام الحجاج وحجر بن عدي رضوان الله عليه أمام ظلم معاوية.

وهناك الكثير من الأمثلة على الشجاعة والوقوف في وجه الظالم مصداقا للحديث الشريف (أفضل الجهاد عند الله كلمة حق أمام سلطان جائر).

لا يستطيع المرء أمام هذه الدلائل الدامغة والحجج الواضحة أن يجد مسوغا للسكوت عما يجري من ظلم فادح ليس لفرد واحد أو عدد قليل من الأفراد بل ظلم مستشر في كل جوانب المجتمع يطال الصغير والكبير والغني والفقير. انه فساد ضارب

بأطنابه في كل جنبات المجتمع وكل نواحي الحياة فما هو عذرنا أمام الله سبحانه تعالى ونحن نلوذ بالصمت بل ونشارك في مسلسل استباحة حرمات الدين وحرمات الوطن.

اننا لا نشكك في نوايا أحد من اخوتنا، وقد يكون لهم عذر في قرار مشاركتهم، فالله وحده هو الأعلم بما تخفي الصدور، ولكننا ننطلق من الشعور بالمسؤولية في مواجهة الظلم بدون كلل او تراجع، في إطار مشروع المقاومة المدنية الشاملة التي نأمل ان تتطور تدريجيا بعون الله. فاذا ارتأوا مبررا للمشاركة، فليس من حقهم منع من يريد الاستمرار في مقاومة الظلم من القيام بذلك.

ولنا في سيرة أئمة المسلمين عبرة

قال أمير المؤمنين علي (ع): أما والذي فلق الحبة وبرأ النسمة، لولا حضور الحاضر، و قيام الحجة بوجود الناصر، وما أخذ الله على العلماء أن لا يقاروا على كظة ظالم ولا سغب مظلوم، لألقيت حبلها على غاربها، وأسقيت آخرها بكأس أولها، ولألفيتم دنياكم هذه أزهد عندي من عفطة عنز.

خطاب الإمام الحسين (ع) في منى إلى علماء المسلمين، في السنة التي خرج فيها ثائراً على ظلم بني أمية، إذ قال للعلماء: ثم أنتم، أيتها العصابة، عصابة بالعلم مشهورة، وبالخير مذكورة، وبالنصيحة معروفة، وبالله في أنفس الناس مهابة، يهابكم الشريف، ويكرمكم الضعيف، ويؤثر كم من لا فضل لكم عليه، ولا يد لكم عنده، تشفعون في الحوائج إذا امتنعت من طلابها، وتمشون في الطريق بهيبة الملوك وكرامة الأكابر. أليس كل ذلك إنما نلتموه بما يرجي عندكم من القيام بحق

الله، وإن كنتم عن أكثر حقه تقصرون، فاستخففتم بحق الأمة.. أنتم تتمنون على الله جنته ومجاورة رسله وأماناً من عذابه.

لقد خشيت عليكم أيها المتمنون على الله أن تحل بكم نقمة من نقماته، لأنكم بلغتم من كرامة الله منزلة فظلتم بها. وقد ترون عهود الله منقوضة فلا تفزعون!!، وأنتم لبعض ذمم آبائكم تفزعون!، وذمة رسول الله (ص) محقورة، والعمي والبكم والزمني في المدائن مهملة! لا ترحمون، ولا في منزلتكم تعملون.. وبالأدهان والمصانعة عند الظلمة تأمنون!!

كل ذلك مما أمركم الله به من النهي والتناهي وأنتم عنه غافلون!! وأنتم أعظم الناس مصيبة، لما غلبتم عليه من منازل العلماء لو كنتم تسمعون!! ذلك بأن مجاري الأمور والأحكام على أيدي العلماء بالله، الأمناء على حلاله وحرامه.

فأنتم المسلوبون تلك المنزلة، وما سلف ذلك إلا بتفرقكم عن الحق.. ولو صبرتم على الأذى وتحملتم المؤونة في ذات الله كانت أمور الله عليكم ترد، وعنكم تصدر، وإليكم ترجع، ولكنكم مكنتم الظلمة من منزلتكم وأسلمتم أمور الله في أيديهم، يعملون بالشبهات ويسيرون في الشهوات. سلطهم على ذلك فراركم من الموت وإعجابكم بالحياة التي هي مفارقتكم، فأسلمتم الضعفاء بأيديهم، فمن بين مستعبد مقهور، وبين مستضعف على معيشته مغلوب.

ومنها رسالة الامام علي بن الحسين السجاد عليه السلام الى أحد العلماء، قال فيها: أغفلت ذكر من مضى من اسنانك واقرانك، وبقيت بعدهم كقرن اعضب. انظر هل ابتلوا بمثل ما ابتليت، ام هل وقعوا بمثل ما وقعت فيه، ام هل تراهم ذكرت خيرا علموه،

وعلمت شيئا جهلوه، بل حظيت بما حل من حالك في صدور العامة، وكلفهم بك، اذ صاروا يقتدون برأيك، ويعملون بأمرك. ان احللت أحلوا وان حرمت حرموا، وليس ذلك عندك، ولكن اظهرهم عليك رغبتهم فيما لديك ذهاب علمائهم، وغلبة الجهل عليك وعليهم، وحب الرئاسة وطلب الدنيا منك ومنهم.

اما ترى ما انت فيه من الجهل والغرة، وما الناس فيه من البلاء والفتنة، قد ابتليتهم وفتنتهم بالشغل عن مكاسبهم مما رأوا، فتاقت نفوسهم الى ان يبلغوا من العلم ما بلغت، او يدركوا به مثل الذي أدركت، فوقعوا منك في بحر لا يدرك عمقه، وفي بلاء لا يقدر قدره، فالله لنا ولك وهو المستعان.

اما بعد، فأعرض عن كل ما انت فيه حتى تلحق بالصالحين الذين دفنوا في أسمالهم، لاصقة بطونهم بظهور هم، ليس بينهم وبين الله حجاب، ولا تفتنهم الدنيا، ولا يفتنون فيما رغبوا، فما لبثوا ان لحقوا.

فاذا كانت الدنيا تبلغ من مثلك هذا المبلغ مع كبر سنك، ورسوخ علمك، وحضور اجلك، فكيف الحدث في سنه، الجاهل في علمه، المأفون في رأيه، المدخول في عقله. انا لله وانا اليه راجعون، على من المعول؟ وعند من المستعتب؟ نشكو الى الله بثنا، وما نرى فيك، ونحتسب عند الله مصيبتنا بك.

ومنها ايضا رسالة الامام علي السجاد عليه السلام التي رواها أبو حمزة الثمالي، وقال فيها: «كفانا الله واياكم كيد الظالمين، وبطش الجبارين أيها المؤمنون مصيبتكم الطواغيت واتباعهم من اهل الرغبة في هذه الدنيا المائلون اليها، المفتونون بها، المقبلون عليها وعلى حطامها وهشيمها البائد غداً». (انظر الملحق).

تضحية الإمام الحسين (ع)

أول العبر وأبلغها وأكثرها حضورا في أذهاننا ثورة الإمام الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام، فهي النموذج الحي الذي نعيشه كل يوم ونردد مقولات هذا الإمام المضحي ليلا ونهارا لنستمع له يقول:

(إني لم أخرج أشرا ولا بطرا، ولا مفسدا ولا ظالما: وإنما خرجت لطلب الإصلاح في أمة جدي رسول الله (ص)، أريد أن آمر بالمعروف، و أنهى عن المنكر، و أسير بسيرة جدي وأبي، ويزيد رجل فاسق شارب الخمر، قاتل النفس المحرمة، معلن بالفسق، و مثلي لا يبايع مثله، وأنا أدعوكم إلى كتاب الله و سنة نبيه (ص)، فإن السنة قد أميتت، والبدعة قد أحييت، فإن تسمعوا قولي، أهدكم إلى سبيل الرشاد» (مقتل الإمام الحسين للمقرم ص 141).

(أيها الناس، إن رسول الله (ص) قال: من رأى سلطانا جائرا مستحلا لحرام الله، ناكثا لعهد الله، مخالفا لسنة رسول الله (ص)، يعمل في عباد الله بالإثم والعدوان، فلم يغير عليه بفعل ولا قول، كان حقا على الله أن يدخله مدخله: ألا وإن هؤلاء قد لزموا طاعة الشيطان، وتركوا عبادة الرحمن، وأظهروا الفساد، وعطلوا الحدود، واستأثروا بالفيء، وأحلوا حرام الله، وحرموا حلاله) - (مقتل الإمام الحسين للمقرم ص 142).

حديث صفوان الجمال

كان من أصحاب الإمام موسى الكاظم عليه السلام، وقد كان من شيعته ورواة حديثه الموثقين. وحسب رواية الكشي في

رجاله بترجمة صفوان، قال صفوان: دخلت على أبي الحسن الأول (ع) - موسى الكاظم- فقال لي: يا صفوان أن كل شيء منك حسن جميل، ما خلا شيئا واحدا، قلت: جعلت فداك أي شيء؟ قال كراؤك جمالك من هذا الرجل- يعني هارون- قلت: والله ما أكريته أشرا ولا بطرا ولا للصيد ولا للهو ولكني أكريته لهذا الطريق- يعني طريق مكة- ولا أتولاه بنفسي ولكن أبعث معه غلماني.

فقال لي: يا صفوان أيقع إكراؤك عليهم؟ قلت: نعم جعلت فداك. قال: فقال لي أتحب بقاءهم حتى يخرج كراؤك؟ قلت: نعم. قال: من أحب بقاءهم فهو منهم ومن كان منهم كان ورد النار. قال صفوان: فذهبت فبعت جمالي عن آخرها.

كتاب الإمام زين العابدين (ع) إلى محمد بن مسلم الزهري

كتب الإمام زين العابدين عليه السلام إلى محمد بن مسلم الزهري بعد أن حذره عن إعانة الظلمة على ظلمهم: (أوليس بدعائهم إياك حين دعوك جعلوك قطبا أداروا بك رحى مظالمهم، وجسرا يعبرون عليك إلى بلاياهم، وسلما إلى ضلالتهم، داعيا إلى غيهم، سالكا سبيلهم، يدخلون بك الشك على العلماء، ويقتادون بك قلوب الجهال إليهم. فلم يبلغ أخص وزرائهم ولا أقوى أعوانهم إلا دون ما بلغت من إصلاح فسادهم واختلاف الخاصة والعامة إليهم، فما أقل ما أعطوك في قدر ما أخذوا منك، وما أيسر ما عمروا لك في جنب ما خربوا عليك. فانظر لنفسك فإنه لا ينظر لها غيرك، وحاسبها حساب رجل مسؤول).

ذلك شيء يسير مما سطره لنا التاريخ وكفى به عبرة لنا وحجة علينا يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

ورد في الصحيح عن ابي بصير قال: سألت ابا جعفر عليه السلام عن اعمالهم (الظلمة) فقال لي: يا ابا محمد لا ولا مدة قلم، ان أحدهم لا يصيب من دنياهم شيئا الا اصابوا من دينه مثله او قال: حتى يصيبوا من ديته مثله.

وفي رواية صحيحة اخرى عن ابي يعفور قال: كنت عند ابي عبد الله عليه السلام اذ دخل عليه رجل من اصحابنا فقال له: أصلحك الله انه ربما اصاب الرجل منا الضيق او الشدة فيدعى الى البناء يبنيه او النهر يكريه او المسناة يصلحها فما تقول في ذلك؟

فقال ابو عبد الله عليه السلام ما أحب اني عقدت لهم عقدة او وكيت لهم وكاء، وان لي ما بين لابتيها، لا ولا مدة بقلم ان اعوان الظلمة يوم القيامة في سرادق من نار حتى يحكم الله بين العباد. ولا يسعنا إلا أن ندعو كما دعى موسى عليه السلام ربه فقال عز من قال على لسانه:

(رَبَّنا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ ومَلَأَهُ زِينَةً وأَمْوالًا في الحَياةِ الدُّنْيا رَبَّنا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ رَبَّنا اطْمِسْ عَلى أَمْوالِهِمْ) سورة يونس، الآية 88.

هذه الأحاديث والروايات تؤكد موقف الأئمة عليهم السلام في مقابل الحكام الظلمة، وايرادها هنا يهدف لتوضيح ذلك الموقف بشكل لا لبس فيه ولا غموض. ولطالما تعلمنا من علمائنا الأجلاء، حفظهم الله وسددهم، تلك المواقف، ونهلنا من معينهم فيضا من العلم الذي استقوه من معين أئمتهم الاطهار عليهم السلام.

وان أملنا كبير في الله سبحانه ان يأخذ بأيديهم لما فيه صلاح الناس، انطلاقا من تلك الأسس، وان لا يجد الشيطان مكانا له في اوساط المؤمنين.

ركام من الأخطاء على مدى سنوات أربع

كانت مشاركة تيار المعارضة في الانتخابات البلدية أول علامات الإخفاق في القيام بدور المعارض والسقوط في حبائل الانضواء تحت مظلة نظام جائر يريد لنا الإذلال والاستسلام والتسليم دون الحصول على أية مكاسب تذكر.

فالمشاركة في المجالس البلدية أوقعنا في وضع من يقدم رقبته طوعا للجزار. إن مشاركتنا في تلك الانتخابات كانت إغراء وغواية لنا لندخل في اللعبة الكبرى وتطويعا لإرادتنا الحرة بأن تقبل بالنزر اليسير من الفتات مقابل كسر إرادتنا وتذويب صمودنا الذي استمر لأمد بعيد.

ولكي نتبين التبعات الخطيرة لمشاركة المعارضة في الانتخابات البلدية نورد ما يلي من التوضيحات:

أولا: دخلنا لعبة الإنتخابات بحماس من يريد أن يتخطى كل العوائق ويحقق الفوز الكاسح، لذا شجعنا ثلة من عناصرنا القوية للدخول في تلك الانتخابات، وكانت النتيجة أن ذابوا في محرقة السلطة، فلم ينج منهم الا القليل.

كانوا قبل الدخول في العمل البلدي اقوياء في مواقفهم تجاه الظلم والاستبداد، حتى ان بعضهم قبل الدخول على مضض، لانه يعتبر ان المشاركة في مجالس النظام الخليفي الظالم تنكر للمباديء ومسايرة للظالم، وتجاهل لقيم الحق

والعدل وتناس للتاريخ الطويل من النضال الوطني الذي دفعنا ثمنه من دماء الشهداء ومن آلاف المعذبين الذين حملوا عاهات دائمة.

شارك الاخوة في تلك الانتخابات، وهم على يقين بأنهم لن يحققوا لمن انتخبهم شيئا يذكر من الإنجازات التي وعد أغلبهم بها، وفي البداية راعهم هول ما شاهدوه من الفساد المستشري في الأجهزة الحكومية ومنها المجالس البلدية.

وعبروا مرارا وتكرارا عن تململهم وانزعاجهم من الفساد غير المحدود الذي اطلعوا عليه من خلال عملهم الذي لم يكن بوسعهم فعل أي شئ للقضاء عليه أو تقليصه بل وجدوا نفسهم يحترقون رويدا رويدا في أتونه، وفي النهاية وجدوا أنفسهم بعض ضحاياه.

لقد تذوقوا طعم المكرمات» فأصبحوا مخدرين بها، لم يعودوا قادرين على التمسك بموقف الرافض له كما كانوا يأملون في البداية، فاضطروا للقيام بالوساطات والدخول في المحسوبيات وقبلوا المكرمات وتذوقوا طعم الكسب السهل والمال الوفير والنعمة المتدفقة وراحوا يتساقطون الواحد تلو الآخر في مستنقع النظام القذر، يتصدرون الدعوة للمشاركة في المشروع الحكومي الأكبر وراحوا يمجدون ويتشدقون بما أطلق عليه المشروع الإصلاحي حتى في خلواتهم الخاصة بدون تردد او خجل، بل قاد بعضهم الحملة على المنتقدين والمعارضين والمقاطعين للمشروع الذي يجب أن يطلق عليه مشروع التخريب.

وأصبح بعضهم يرسل النظام الى الآخرين، لتحذيرهم او تهديدهم. بل ان بعضهم اصبح ينقل رسائل من الجلادين مثل عبد العزيز

عطية الله آل خليفة، رئيس جهاز الامن الوطني قبل ترقيته الى مستشار للشيخ حمد بدرجة وزير. واصبح دور بعضهم المفضل دور الحمام الزاجل ينقل الرسائل بين القصر وبعض رموز المعارضة، يحثهم على «التعقل» و «الواقعية» ويدعوهم للانخراط في المشروع الخليفي.

ثانياً: لقد ارتكبنا وخطأ فادحا بصمتنا على الفساد الذي يصاحب المشاركة في هذه المناصب، فأصبحنا، من حيث لا نعي، شركاء في ذلك الفساد. فقد اعتمدت العائلة الخليفية مبدأ إغداق اموال الشعب المسلوبة، على المشاركين في مشروعها، فاذا لكل واحد منهم سيارة فاخرة، ولرئيس كل بلدية منهم سيارة «لكزس»، بالإضافة الى المخصصات والمنح وجوازات السفر الخاصة. هذا هو عضو المجلس البلدي الذي اخترناه للمشاركة وشجعناه عليها.

كان اولئك الافراد جزءا من تيارنا الهادر، لكنهم اليوم أصبحوا جزءا من النظام، وسوف يقف أغلبهم ضد التيار إذا لم يلتحق بهم في مسلسل الفساد هذا.

لم نستنكر على اي منهم القبول بالعطايا في الوقت الذي يعاني منه العاطلون والمحرومون من شظف العيش، فأصبحنا شركاء في الفساد من حيث لا نعلم. فعندما يقدم الشيخ خليفة بن سلمان أل خليفة سيارة «لكزس» لرئيس كل من المجالس البلدية أو يعطيه عطية سخية، فانه يشركه في الفساد. لان هذا الشخص يصبح مغلول اللسان امام من يراه «ولي نعمته».

وفي مقابل تلك العطايا يلتزم عضو المجلس البلدي بالصمت ازاء الفساد المالي والاداري غير المحدود من قبل أفراد العائلة الخليفية

ومن يسايرهم. فلم نسمع أن اعضاء المجالس هؤلاء أجروا تحقيقا في ارض مستلبة او بحثوا اعتداء أحد المتنفذين من العائلة الخليفية على حقوق الناس وممتلكاتهم خصوصا من الاراضي.

ولم نسمع اعتراضا منهم عندما قررت العائلة الخليفية دفن الاراضي بأموال الدولة لتصبح ملكا للعائلة الخليفية، ليبيعوها لاحقا ويستغلوا اموالها في جيوبهم. ولم نسمع منه صوت استنكار على الأموال الضخمة التي بلغت مئات الملايين والمستلبة من خزينة البلد لتذهب الى جيوب ولي العهد الذي أصبح ولي البحر لبيعه كافة مياه البحرين الإقليمية، ذلك الرمز الذي علقت عليه الآمال في بداية الامر في دعم الإصلاح الحقيقي من خلال مسؤوليته المزعومة عن ديوان الرقابة المالية.

فمن المسؤول إذن عن هذا التداعي في المواقف والتدني في الاخلاق وعن المشاركة الواسعة في الفساد غير الذين حثوا على المشاركة في مشروع انتخابات المجالس البلدية؟ وهم الذين يدفعون الناس هذه الأيام بقوة إلى الترشح للبرلمان الصوري للشيخ.

ثالثاً: وارتكبنا خطأ آخر عندما صمتنا على نتائج الانتخابات البلدية. فقد عبأنا ما لدينا من طاقات للمشروع الانتخابي، ولم يقاطع احد منا تلك الانتخابات التي تصدرتها الجمعيات ودعا لها علماء الدين وكافة الرموز السياسية. فماذا كانت النتائج؟ لقد حصدنا (كأغلبية مذهبية) بعد كل هذه الجهود، 22 مقعدا من 50 مقعدا.

وبسكوتنا على هذه النتيجة المصطنعة ارتكبنا خطأ قاتلا بسكوتنا على الغبن الفاحش الذي وجه إلينا وعدم الاحتجاج

ضدها. لقد قمنا يومها بلعن الدوائر الانتخابية المزورة، دون ان نلتفت الى مشروع التجنيس السياسي الذي كان الاعداد له قائما على قدم وساق.

ربما يعود السبب في ضالة عدد المقاعد التي كسبناها إلى التلاعب في الدوائر الانتخابية، ولكن كان المراد من ذلك تطبيعنا على القبول بوضع الاقلية، بحيث عندما تكتمل جريمة التغيير الديمغرافي لا نفاجأ بها، ولا نحتج على نتائج الانتخابات المستقبلية عندما نكسب أقل من نصفها.

فما دمنا قد قبلنا نتائج الانتخابات البلدية التي حصدنا أقل من نصفها، فلماذا الاحتجاج لاحقا عندما نحصد أقل من نصف المقاعد، ليس بسبب تزوير الدوائر الانتخابية، بل بسبب اكتمال جريمة تغيير التركيبة السكانية لصالح الأسرة الحاكمة التي اتضحت معالمها بصورة جلية ضمن خطة مدروسة فضحها تقرير البندر.

من الغريب أن تكون قد خانتنا الفطنة آنذاك فصمتنا على تلك النتائج. لو كنا بمستوى المسؤولية، وكانت هناك قيادة ميدانية فاعلة لبادرت لإصدار أمر بالانسحاب من المجالس البلدية والمطالبة بإعادة الانتخابات لنحصل على ما يناسب حجمنا السكاني. فليس هناك في تاريخ الامم عرف بحصول الاغلبية في اي بلد أقل مما تحصل عليه الأقلية في المؤسسات المنتخبة. وفي العادة، تحصل الاكثرية على عدد أكثر من المقاعد، بينما تحصل الاقلية على عدد اقل مما يناسب حجمها.

اما نحن فقد قبلنا كأكثرية، بحق الاقلية، أليس ذلك خطأ سياسيا؟

رابعاً: وارتكبنا خطأ عندما تركنا التعاطي مع القضايا البلدية بأيدي الاعضاء المنتخبين، ونحن نعلم ان العائلة الخليفية تسعى بشكل متواصل لاحتوائهم. فلم نرفع اصواتنا ضد الفساد الا بشكل خجول لا صدى له. ولم نحاسب اعضاء المجالس البلدية من تيارنا لنطالبهم بالتصدي للفساد، والاحتجاج ضده، والتهديد بالانسحاب ان لم يوضع له حد.

وارتكبنا خطأ آخر عندما أقررنا مبدأ الوساطة مع هؤلاء، فما ان تكون لدى شخص مشكلة حتى يبادر الى أحدهم في القضايا التي لا تتعلق بالبلدية، مثل التوظيف والتوسط لدى رموز النظام. ولذنا بالصمت ايضا عندما رأينا اعضاء المجالس البلدية وهم يساقون الى مجلس الطاغية في الرفاع في ايام العيد والمناسبات الاخرى للتعبير عن الولاء. فلماذا يحدث ذلك؟

وأين هي الكرامة الوطنية والقيم النضالية التي صنعها شهداؤنا بدمائهم وأسس لها أسلافنا المجاهدون الذين تعرضوا للتنكيل والابعاد على ايدي هذه الطغمة الحاقدة؟

لقد صمدنا على مدى ربع قرن بوجه «نظام المكرمات» وسياسة «المجالس المفتوحة» ولكن سرعان ما انقلبنا على تلك القيم، فأصبحنا نمارس الوساطة ونطالب بالمكرمات والمنح. ألا يوجد في هذا التيار أشخاص مبدئيون يوقفون هذه المهازل ويعيدون الخط الى سابق عهده عندما كان يتسم بالاستواء والاستقامة ويرفض الانحناء امام الطغيان ويحارب الرشوة والوساطة؟

خامساً: وخطأ آخر ارتكبناه، فلم نشترط على الاعضاء الراغبين في خوض الانتخابات التزاما بثوابت محددة في الخط العام،

وتركنا الامور على عواهنها، بلا محاسبة او رقابة. وشيئا فشيئا، أصبح الاعضاء المنتخبون أقرب الى العائلة الخليفية في مواقفهم العملية من خط التيار.

ولم نوجد آلية لمحاسبة الفرد عندما يتجاوز الحدود في التعامل مع القوى المتعددة، وأصبحت مشاعرهم تتنامى بالقوة الذاتية بعيدا عن قوة التيار ودعمه. فبلغ الوضع هذا المأزق الذي نحن فيه، بحيث لو طلبنا من اي من الاعضاء المنتخبين الانسحاب مثلا من المجلس البلدية فانه لن يستجيب، لأنه لا يشعر بوطأة الضغط الذي يجبره على ذلك.

فلا التيار متماسك وقادر على ممارسة المحاسبة، ولا رموز التيار لديهم الوعي والجرأة المطلوبان للخوض في مسائل السياسة والحكم والادارة بشكل محترف يعتمد الاسس العلمية والمداخل المنطقية للرقابة والمحاسبة.

لقد دفعنا بثلة من أفضل الكوادر بدون تدريب كاف على خوض دهاليز المناورة السياسية ودون أن نتعاقد معهم على الوفاء بأية التزامات مهنية أو أخلاقية او نلزمهم بتعهد تجاه التيار وقياداته، فلم نكسب من مشاركتهم شيئا بل خسرناهم عندما ذهبوا ضحايا الذوبان في الآلة الخليفية أما المواطنون فلم يجنوا من مشاركتهم شيئا.

فما الذي حققه هؤلاء من انجازات متميزة لا يستطيع غيرهم القيام بها؟ ولو قرر التيار اليوم أن يقاطع الانتخابات البلدية المقبلة اذا كانت ستكرس وضع الاقلية لنا، فكم من هؤلاء سيستجيب لنا؟

هذه الملاحظات عما ارتكبناه من قصور في الاداء في مشروع الانتخابات البلدية تنحسب على أغلب قضايانا من تجنيس وتمييز وبطالة وإسكان وغيرها وهي جرس إنذار لما يمكن أن يحدث لنا إذا قبلنا المشاركة في انتخابات مجلس الشورى نصف المنتخب القادم.

حقيقة المناورة السياسية

البعض يقول ان علينا ان نلعب السياسة ونضغط على العائلة الخليفية بما نمتلكه من اوراق. فما مدى واقعية هذا الطرح؟ والسؤال هنا: هل نملك حقا قدرة على اللعب السياسي؟ ام اننا نستغفل ونجر من مصيبة الى اخرى ونحن نحدق بأعيننا بدون ان نرى شيئا، حتى وكأنما على رؤوسنا الطير.

هناك تساؤل يفرض نفسه بقوة وهو يتعلق بعمل المعارضة بعد قرار المقاطعة قبل أربعة اعوام. فمنذ ذلك الوقت لم يتجاوز عمل المعارضة الإحتجاج الخجول على الانقلاب الدستوري ووأد الإرادة الشعبية في المقاومة السلمية من خلال العريضة الشعبية وما تلاها من تنازلات وخنوع لصفعات الحكومة المتتالية.

ونتيجة لذلك انتهى الأمر باستسلام قوى المعارضة لإرادة الحكومة بالمشاركة في انتخابات نصف اعضاء مجلس الشورى المقبل. ومن أسباب ذلك ان أجندة المعارضة في المقاطعة كانت «استراتيجية مشاركة» ولو أنها فعلا وضعت لها استراتيجية للمعارضة بعد مقاطعة الانتخابات السابقة لتركزت في النفوس روح المقاومة المستبسلة والمصممة على مقاومة المشروع الخليفي.

لكن الواقع هو أن المعارضة لم تنفذ أي برنامج لتفعيل موقفها المعارض للمشاركة، وبدأت تقدم التنازل تلو التنازل ولم تشعر الحكومة أنها أمام معارضة قوية، فاستضعفتها وقامت بفعل ما يحلو لها والجمعيات السياسية منشغلة بقضايا جانبية.

أربعة أعوام من الجمود تحت التخدير

منذ ان تأسست الجمعيات السياسية في العام 2001، وقعت المعارضة في مأزق تاريخي ما تزال فصوله مستمرة حتى الآن، وهي فصول مؤلمة حقا. فقد نجحت العائلة الخليفية في اصطياد المعارضة بشكل تدريجي، وساهمت في تمزيقها تدريجيا ايضا.

فالمشاركة في الانتخابات البلدية حرم المعارضة من عدد من العناصر الفاعلة، وجعلها تقترب من التطبيع مع العائلة الخليفية التي لم تتوقف عن ظلمها الا بقدر ما يجنبها الشجب الدولي، ويصعد الموقف الشعبي ضدها.

وفي البداية كان ثمة امل بان يكون القائمون على الجمعيات السياسية قادرين على استيعاب المخطط السلطوي، وان يستفيدوا من الجمعيات لتسهيل العمل لتحقيق الاهداف الاساسية الكبرى، وفي مقدمتها الاصرار على اعادة العمل بدستور البلاد التعاقدي الذي توافق عليه الشعب مع العائلة الخليفية في 1973. ولكن مسيرة السنوات الأربع الاخيرة اثبتت ان العائلة الخليفية استطاعت احتواء المعارضة المتمثلة بالجمعيات السياسية تدريجيا، حتى استطاعت جرها لاقرار الدستور الخليفي الذي فرضه الشيخ حمد على البلاد في

فبراير 2002، وبذلك سقطت اهم اهداف تلك الجمعيات، وتم تأميم ذلك القطاع من المعارضة المرتبط بتلك الجمعيات.

والمتتبع لسيرة تلك المؤسسات الرسمية، يلاحظ التراجع التدريجي لأدائها، ولتوضيح ذلك نسوق بعض الامثلة:

أولاً: بعد الانتخابات التي فرضتها العائلة الخليفية على البلاد في إطار دستورها، والتي اجريت في 24 اكتوبر 2002، اعلنت السلطات ان نسبة المشاركين فيها بلغت 53 بالمائة. فاعترضت المعارضة على ذلك بشكل قوي في البداية. وقالت جمعية الوفاق، بعد دراسة اجرتها لجنة خاصة، ان المشاركة لم تصل ال 40 بالمائة.

هذه النتيجة كانت تكفي لإظهار نجاح المقاطعة وفشل العائلة الخليفية في سعيها لتجاوز الموقف الشعبي. كان يفترض ان يتم التركيز على هذه الحقيقة، ولكن الذي حدث ان هذه الارقام تم التخلي عنها بعد ايام من صدورها، بينما التزمت العائلة الخليفية بالنسبة المزورة التي اطلقتها.

يقول احد الصحافيين العاملين بوكالة انباء غربية، حضر البحرين لمتابعة سير العملية الانتخابية (في لقاء خاص مع حركة احرار البحرين في لندن) ان وزير الاعلام آنذاك، نبيل الحمر، اتصل به في منتصف النهار وقال له: لدينا معلومات تؤكد ان نسبة المشاركة حتى الآن تجاوز الخمسين بالمائة، وارجوك ان تنشر ذلك، فقال الصحافي: مستعد لنشر ذلك بشرط ان انسب التصريح لك، فرفض الحمر ذلك.

وبعد نهاية الاقتراع اتصل به مرة اخرى وقال له: لقد تأكد لنا ان نسبة المشاركة بلغت 53 بالمائة. يقول الصحافي: كيف

استطاع الوزير معرفة نسبة المشاركة في لحظة انتهاء الاقتراع؟ فالدول المتطورة جدا في الممارسة الانتخابية تحتاج بعض الوقت لمعرفة نسبة المشاركين.

وأكد الصحافي للحركة قناعته بان الرقم الذي أخبره به الوزير متفق عليه سلفا، لعلم العائلة الخليفية بضعف نسبة المشاركين في تلك الانتخابات. وجاءت الدراسة الاحصائية التي قامت بها جمعية الوفاق لتؤكد انخفاض نسبة المشاركة وإنها لم تصل حتى 40 بالمائة.

فأما ان العائلة الخليفية تكذب او ان احصاء الجمعية كان خاطئا. والارجح كذب العائلة الخليفية. ولكن كيف تم التنازل عن هذه الحقيقة؟ ولماذا لم تتمسك المعارضة بقولها في التصريحات اللاحقة؟ ألم يعلم رموز المعارضة باهمية الفرق بين النسبتين؟ في نظرنا ان الفرق بينهما هو الفرق بين نجاح المقاطعة وفشلها.

وحيث ان القائمين على بعض الجمعيات لم يؤمنوا بالمقاطعة اساسا، لم يصروا على ذلك. وهذا راجع الى واحد من سببين: فاما ان يكونوا غير واعين لاهمية تلك النسبة وضرورة تأكيدها، وهذه مصيبة لان ذلك يعني عدم استيعابهم لمغزى نجاح المقاطعة او فشلها، او انهم تعمدوا التخلي عن تكرار الحديث عن تلك النسبة، وهذه مصيبة أكبر.

مهما كان السبب فقد كان خطأ استراتيجيا للجمعيات السياسية ان تتخلى عن استنتاج مهم كهذا وتلغيه من خطابها، وهي التي كان يفترض ان تتشبث بكل رقم او معلومة تؤكد نجاح المقاطعة وفشل العائلة الخليفية.

ثانياً: لوحظ غياب شبه تام للاستفادة من تدني نسبة المشاركة في العام الاول بعد الانتخابات، ولم تقم الجمعيات السياسية بنشاط يذكر في الذكرى الاولى لفرض الدستور الخليفي على البلاد، وهذا امر يدعو الى التساؤل عن مدى جديتها في مشروع المعارضة والمقاطعة.

ثالثاً: عندما عقد المؤتمر الدستوري الاول في فبراير 2004، قامت العائلة الخليفية بمنع حضور عدد من الخبراء الدستوريين والرموز السياسية الاجانب، وتم ارجاع اثنين من الخبراء البريطانيين (الدكتور مارتن لو والمحامية سامانثا نايت) الى لندن على متن الطائرة التي استقلوها في توجههم الى البحرين.

وانعقد المؤتمر بدون حضور هؤلاء، وكان متوقعا ان تقوم الجمعيات السياسية بحملة محلية ودولية ضد العائلة الخليفية بسبب تصرفها المشين، خصوصا انها ما فتئت تستعين بالاجانب لضرب المواطنين منذ احتلالها البلاد. ولكن لم يحدث شيء من ذلك، ومرت الجريمة الخليفية بدون ان تضطر العائلة الخليفية لدفع ثمن يذكر.

رابعاً: بعد تدشين العريضة الشعبية التي أقرها المؤتمر الدستوري في فبراير 2004، وهو المؤتمر الذي منع الخبراء غير البحرينيين من حضوره، تقرر إطلاق العريضة لجمع توقيعات المواطنين.

فجاء رد فعل العائلة الخليفية بفتوى دستورية غير منطقية وهي عدم جواز قيام الجمعيات السياسية بجمع توقيعات المواطنين، وان ذلك مخالفة قانونية. فاعترضت تلك الجمعيات على ذلك القرار، وقالت ان المحامين البحرينيين أكدوا عدم

شرعية اعتراض العائلة الخليفية، وان لديها حججها القانونية التي تستطيع ان تترافع بها امام المحكمة.

وكان ذلك موقفا شجاعا ومطلوبا. ولكن سرعان ما تخلت الجمعيات السياسية عن ذلك، وأذعنت لأوامر العائلة الخليفية، وقررت عدم السماح لغير الاعضاء بتوقيع العريضة، واشترطت على من يريد التوقيع ان ينضم اليها.

فاذا بعضوية جمعية الوفاق التي لم تتجاوز ال 2500 عضوا، ترتفع في غضون اسبوعين الى أكثر من سبعين الفا. ولهذا دلالتان: اولاهما ان الجمعيات تراجعت عن موقفها القانوني واذعنت للعائلة الخليفية، بينما كان الأولى بها ان تواجهها بموقف ثابت بلا تراجع او انحناء.

وثانيها ان المواطنين لم يتحمسوا لعضوية الجمعيات السياسية الا بعد ان كان هناك تحد سياسي واضح، وهذا يؤكد الوعي السياسي للمواطنين ونزعتهم لمعارضة الاستبداد والطغيان الخليفيين.

فلماذا تراجعت الجمعيات عن موقفها القانوني؟ ولماذا سمحت للعائلة الخليفية بتمرير قرارها وفرض ارادتها عبر وزارة العمل بدون أدنى اعتراض؟ لماذا هذا التوجه لعدم مواجهة الاستبداد والقمع السياسي؟ من الذي يؤصل لهذه المواقف المتخاذلة التي ساهمت في تراجع الوضع السياسي حتى حققت هذه العائلة الجائرة كل ما تريده؟

خامساً: استسلام الجمعيات السياسية للإرادة الخليفية، شجع تلك العائلة على اتخاذ قرارات تعسفية اوسع. فقامت

باعتقال أكثر من عشرين مواطنا كانوا يجمعون التوقيعات على العريضة الشعبية، بدون ان يرتكبوا أدني جرم. وهنا صدرت عن بعض قيادات الجمعيات السياسية تصريحات بدت في وقتها نارية، ولكنها سرعان ما تلاشت. قال هؤلاء انهم مستعدون للقيام بجمع التوقيعات بانفسهم بعد اعتقال الشباب، وأعلنوا ذلك للملأ. ولكن لم يتحقق ذلك، بل بادروا في اليوم نفسه للتوقف عن جمع التوقيعات، وحققوا للعائلة الخليفية ما تريد مرة اخرى.

ودخلوا معها في مساومات رخيصة لإطلاق سراح الشباب الذين لم يقترفوا جرما، بل كانوا يمارسون دورهم كمواطنين بأقصى درجات التحضر وضبط النفس.

هذا الموقف من الجمعيات السياسية رفع الغطاء عن المعتقلين، وجعلهم تحت رحمة الجلادين، وفي مقدمتهم عبد العزيز عطية الله آل خليفة. فلو ان تصريحات مسؤولي الجمعيات تحولت الى واقع عملي، وبدأوا فعلا في جمع التوقيعات، لأحرجوا العائلة الخليفية، فاما ان تتراجع عن تهديداتها بالاعتقال او تقوم باعتقالهم. وفي كلا الحالتين سوف يتحقق نصر كبير للجمعيات، وتخسر العائلة الخليفية.

فهل هناك في العالم من يقبل باعتقال شخص لانه يقوم بجمع توقيعات لعريضة متحضرة تطالب الحكومة بالاصلاح السياسي؟ كان يفترض ان تتحول تلك الحادثة الى مناسبة لفحص مدى صدقية «الديمقراطية الخليفية»، ورفع سقف العمل الشعبي، ولكن الجمعيات التي كرست اسلوب «الانسحاب من موقع القوة والاقتدار» في مواقفها، كانت أضعف من ان تقف ذلك الموقف.

سادساً: كان مقررا عقد ندوة جماهيرية لتدشين العريضة الشعبية، متزامنا مع بدء فعاليات سباق السيارات «فورمولا!»، وذلك في 8 مارس 2004. وقبل انعقاد الندوة، اتصل عرابو العائلة الخليفية برؤساء الجمعيات وطلبوا منهم تأجيل الندوة الى ما بعد المهرجان الذي كان يهدف لتلميع صورة النظام امام العالم.

وزير الخارجية لعب اللعبة، واستطاع مخادعة رموز الجمعيات السياسية برغم احتجاج واسع وتململ بين اعضائها. كان الهدف من عقد الندوة ممارسة شيء من الضغط على العائلة الخليفية، وبالموافقة على تأجيلها، تلاشى الضغط، فكسبت العائلة الخليفية المزيد من الوقت لإضعاف مشروع العريضة وافراغه من محتواه.

وفي النهاية لم تعقد الندوة بعد التأجيل. هل كان امرا صعبا على من يمارس السياسة ان يدرك ابعاد هذه اللعبة فيرفض الانسياق معها؟ خصوصا بعد ان تكررت الخدع الخليفية واساليب اللف والدوران؟ أليست مصيبة كبرى ان يكون المتصدون للعمل السياسي بهذا المستوى من الخواء والضعف؟

هل هناك معارضة في العالم تقوم بما قامت به الجمعيات السياسية من منح العائلة الخليفية طبقا من ذهب بتأجيل الندوة التي توافق الجميع على عقدها بقرار من المؤتمر الدستوري؟ ومن الذي يحق له ذلك التأجيل؟ لماذا سلك مسؤولو الجمعيات هذا السلوك بالموافقة على طلب العائلة الخليفية وعدم التنسيق مع الاعضاء المستقلين بالأمانة العامة للمؤتمر الدستوري؟

الندوة لم تعقد، بل ألغيت وفقد قرار المؤتمر الدستوري بريقه بهذه التنازلات. فمن المسؤول عن ذلك؟ لماذا لا توجد آلية لمحاسبة الذين يتخذون قرارات خطيرة من هذا النوع بدون العودة الى من قدم التضحيات ودخل السجون من اجل ذك؟

سابعاً: أين العريضة الآن؟ كانت العريضة تطالب بإعادة العمل بالدستور التوافقي وترفض الدستور الخليفي بشكل واضح بلا لبس او غموض. وقعها أكثر من سبعين ألفا. فهل كانت العملية ممازحة ومداعبة مع النظام المستبد؟ إذا كان الامر كذلك فلماذا لا يعلن من تصدوا للقضية آنذاك عن ذلك امام الناس؟ وكيف يسمح البعض لنفسه ان يلغى هذه الارادة الشعبية ويقرر سلفا بالموافقة على الدستور الخليفي؟ بأي مسوغ شرعي او اخلاقي يقوم البعض بتغيير دساتير الجمعيات السياسية لكي تتماشى مع الدستور الخليفي الاستبدادي؟

سمعنا ان ما يقارب من ألف شخص اجتمعوا ليعلنوا عن موافقتهم على القرار الخليفي الجائر المسمى «قانون الجمعيات»، فأين السبعون ألفا الذين سارعوا للتسجيل بجمعية الوفاق عندما أبدت منحى نحو المعارضة الجادة؟ هل استقالوا من الجمعية؟ ام ان البعض يخول لنفسه ما ليس حقا له، ويتخذ قرارات مصيرية بالنيابة عن عشرات الألاف من الرافضين للمشروع الخليفي التخريبي؟ أين العريضة؟ أين العريضة؟ أين العريضة؟

مما تقدم يتضح ان المعارضة الحقيقية صودرت من المناضلين، وأقصد بهم عشرات الآلاف من ابناء الوطن، والكثيرون منهم ذاقوا العذاب في زنزانات التعذيب الخليفية، فبأي حق يصادر حق هؤلاء؟ ألا يستحقون اعتذارا من الذين قرروا

الانسياق في المشروع الخليفي ضمن دستور الاستبداد؟ لماذا لا يتمتع هؤلاء بشيء من الشجاعة والمروءة فيقدموا الاعتذار؟ أليس ذلك من سمات الحرية والايمان؟

ماذا حققت المقاطعة، وماذا حققت المشاركة؟

ماذا حققت المقاطعة؟ وماذا حققت المشاركة؟ هذان السؤالان أصبحا مطروحين بقوة في خضم النقاش المحتدم حول مقاطعة الحكم او مسايرته. ويصعب الاجابة الدقيقة على اي منهما، نظرا للاختلاف حول مسألة يمثل الخلاف بشأنها السبب الأساس لاختلاف الموقف بين معارض ومساير.

القضية المحورية هي: هل نحن في صراع مع العائلة الخليفية ام صلح؟ فالذين يدعون لمقاطعتها ينطلقون على اساس الايمان بان هناك صراعا مريرا بين هذه العائلة التي احتلت البحرين وابناء هذه البلاد، وهو صراع لم يتوقف الا بعد الانسحاب البريطاني من البحرين في 1971، واستمرت الهدنة اربعة اعوام فقط قبل ان تنقلب هذه العائلة على ما كان يعتقد انه ثوابت تلك الهدنة التي مهدت للانسحاب.

وكان اهل البحرين قد وافقوا مرة اخرى على مهادنة النظام وذلك في 2001، ولكن تلك الهدنة لم تلبث الا عاما واحدا، قبل ان تنقلب العائلة الخليفية المحتلة مرة اخرى على ثوابت تلك الهدنة. الذين يعتقدون بان العائلة الخليفية تشن حربا لا هوادة فيها ضد اهل البحرين، يؤسسون بذلك لموقف المقاطعة الكاملة، ليس للانتخابات الصورية فحسب، بل لكل المشروع السياسي الذي فرضه الشيخ حمد على البلاد منذ مجيئه الى الحكم.

بنود هذا المشروع متعددة وتمثل الاعمدة التي يرتكز عليها، ولا مجال لفصل بعضها عن البعض الأخر. ملامح هذا المشروع ما يلي: تغيير التركيبة السكانية بشكل جوهري، تكريس التمييز كممارسة في دوائر الدولة، مصادرة الاراضي بشكل يضطر الجيل الجديد من البحرانيين للهجرة، وتسهيل تلك العملية باقناع دول الخليج الاخرى بتوظيفهم، استبدال حكم القانون بنظام المكرمات بحيث يصبح الشيخ حمد هو القطب الذي تدور حوله البلاد، الاستعانة بالاجنبي لترويض المعارضة الشعبية وضمان استقرار امن العائلة الحاكمة، التخفيف من القبضة الامنية مؤقتا ريثما تكتمل بنود المشروع على الواقع العملي، اجراء انتخابات لنصف اعضاء مجلس الشورى ذي الصفة الاستشارية، وابقاء القرار السياسي بايدي رموز العائلة. هذه بعض ثوابت مشروع الشيخ حمد، وما الانتخابات المقبلة الا جزء من هذا المشروع.

ولذلك اصبح على المواطنين ان يختاروا بين ان ينجحوا ذلك المشروع او يفشلوه. وتجدر الاشارة الى ان افشاله لا يعني العودة الى المرحلة السابقة (كما يروج البعض) اذ لا مجال لتلك العودة في ظل التطورات الاقليمية والدولية.

فماذا حقق الذين تبنوا مقاطعة مشروع الشيخ حمد؟ وماذا حقق دعاة المشاركة فيه؟

لقد حقق مشروع المقاطعة انجازات كبيرة منها ما يلي:

1. حرمان العائلة الخليفية من الشرعية الشعبية للحكم، فمصدر الشرعية الوحيد لها هو الدستور، ورفض الدستور يعني سحب الشرعية الدستورية عن ذلك الحكم. وفرض دستور الشيخ حمد ليس طريقة مقبولة لتوفير الشرعية،

لان الشرعية لا تتحقق الا برضا المواطنين، والا اصبحت قهرا وتعنتا وقمعا.

2. نجحت المقاطعة في العمل خارج الاطر الخليفية، فاستطاعت التوجه الى الخارج، وحققت في هذا المجال عددا من الامور: فقد استطاعت استصدار قرارات وتوصيات من لجنة مكافحة كافة اشكال التمييز العنصري والديني، تحاصر العائلة الخليفية. ولعل من اهم تلك التوصيات مطالبة العائلة الخليفية بتقديم سجل كامل للشعب البحريني ومكوناته السكانية، العرقية والمذهبية، على ان يتم ذلك في موعد اقصاه نهاية مارس المقبل. وهذه المعلومات ستوضح حجم الجريمة التي ارتكبتها العائلة الخليفية في مجال تغيير التوازن السكاني.

3. نجحت المقاطعة في استصدار توصيات عن اللجنة المشرفة على معاهدة منع التعذيب، تطالب العائلة الخليفية بإعادة صياغة القانون 56 بحيث لا يوفر الحصانة لمرتكبي جرائم التعذيب.

4. نجحت المقاطعة في استصدار تقرير عن مجموعة الازمات الدولية تطالب العائلة الخليفية بالتوقف عن التمييز ضد الشيعة، ووقف جريمة ا لتجنيس السياسي.

5. نجحت المقاطعة في تأسيس جمعيات مستقلة، اهمها جمعية الوفاق، التي قامت بهدف المطالبة بدستور تعاقدي، وتبنت عريضة شعبية موجهة للشيخ حمد بذلك، واعتقل العديد من الشباب بسبب قيامهم بجمع التوقيعات.

6. نجحت المقاطعة في اقامة المؤتمر الدستوري ثلاث دورات متواصلة لتأكيد المطلب الاساس، وهو كتابة دستور تعاقدي، والتخلي عن عقلية الاحتلال التي تعشعش في نفسية الرموز الخليفية.

7. نجحت المقاطعة في تنظيم عدد من المسيرات الكبيرة والصغيرة للاحتجاج ضد القضايا الاساسية للمواطنين.

8. نجحت المقاطعة في دعم قضايا العاطلين عن العمل، وضحايا التعذيب، والباحثين عن السكن. وكان من نتيجة ذلك ان أرغمت العائلة الخليفية على اقرار نظام جديد للدعم المادي للعاطلين عن العمل، ابتداء من العام المقبل.

9. نجحت المقاطعة في ابقاء قضية البحرين حاضرة في المحافل الدولية، وجمعت العرائض الداعمة لنضاله ضد الاستبداد الخليفي، وعقد الندوات والمؤتمرات داخل البلاد وخارجها.

10. نجحت المعارضة في رفع سقف الحريات، بتحديها النظام الاستبدادي، ومواجهة فرق الموت الخليفية بدون خوف او وجل، حتى أرغمت العائلة الظالمة على التراجع قليلا عن اساليب القمع والارهاب.

وماذا حققت المشاركة؟

1. وفرت الشرعية لحكم الفرد الذي يقول: انا القانون، وذلك باقرار دستوره، واالقسم على صيانته.

2. وفرت للحكم فرصة عضوية الاتحاد البرلماني الدولي التي توحي بتحول البلاد الى نظام ديمقراطي.

3. أقرت عمليا مبدأ وجود جهتين في البلاد: العائلة الخليفية وشعب البحرين، واستبدلته بنظام لا يعترف بحق الشعب في الشراكة الدستورية والسياسية.

4. أقرت قانون الجمعيات السيء الصيت الذي ألزم كل من يسجل بناء عليه، بالاعتراف بالدستور الخليفي، والامتناع عن اجراء العلاقات وامالات مع الجهات الخارجية.

5. أقرت قانون التجمعات الخطير الذي يخضع التجمعات للارادة الخليفية وقوانينها الجائرة. جاء ذلك في الوقت الذي ألغت المحكمة الدستورية الكويتية قانون التجمعات الكويتي.

6. أقرت قانون الارهاب الذي تنص المادة 6 منه على ما يلي: «يعاقب بالإعدام كل من أنشأ أو أسس أو نظم أو أدار، على خلاف أحكام القانون، جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة أو عصابة أو فرعا لإحداها، أو تولى زعامة أو قيادة فيها، يكون الغرض منها الدعوة بأية وسيلة إلى تعطيل أحكام الدستور...“

7. ساهمت عقلية المشاركة في تحويل الجمعيات السياسية الحرة الى جمعيات خاضعة للدستور الخليفي الجائر، كما حدث مع جمعية الوفاق. وذهب بعضها الى حد إشراك جهات امريكية في صياغة نظامه العام.

8. أقرت المشاركة عمليا تحويل الحكم الى ملك خاص بالعائلة الخليفية، وشجعت الشيخ حمد على التمادي في الاستبداد، حتى بلغ به الامر ان يخصص نصف المقاعد الوزارية الى افراد عائلته.

9. حققت عقلية المشاركة دفع التيار الى تبني ثقافة جديدة تقبل بالامر الواقع ولا تنطلق على اساس منطلقاتها العقيدية لتحقيق حكم عادل ينسجم مع الدين والانسانية، ويعترف بوجود الشعب كشريك في صنع القرار. ادى ذلك الى قبول املاءات الحكم، والرضوخ لمنطق «المجالس المفتوحة»، التي يهرع اليها الرموز عند الحاجة نظرا لعدم وجود قناة قانونية فاعلة للتظلم والاصلاح. وحتى هذه اللحظة لم يتحقق شيء من تلك المجالس التي كرست نظام المكرمات بديلا لحكم القانون. فلو كان هناك نظام سياسي برلماني حقيقي لأغلقت تلك المجالس التي يعشعش فيها الطغيان، ولأصبح قرار الناس بأيديهم، يحولونه الى قوانين وتشريعات في مجالس متفق على ادوارها بين الطرفين: شعب البحرين وآل خليفة.

10. ادت عقلية المشاركة الى تشجيع الشيخ حمد على اهانة كبار العلماء بشكل لم يفعله احد قبله من آل خليفة. وما يزال مشهد العلماء وهم يستهدفون بالغازات السامة ويسقط بعضهم على الارض في المسيرة المطالبة بحماية العتبات المقدسة في مايو 2004، حاضرة في الذاكرة.

هذا ما حققته المقاطعة والمشاركة، وعلى المواطنين ان يحكموا أي الطريقين أقرب لتحقيق مصالحهم، المعنوية والمادية، وأيها أقرب الى التعليمات الدينية الداعية لمواجهة الظلم وعدم مسايرته.

التأصيل لخط الرفض ومواجهة الظلم

والآن بعد كل تلك المقدمات نسأل عن موقفنا من المشاركة في انتخابات مجلس الشورى القادم التي يدعو إليها النظام وهل هي أمر مشروع دينيا ووطنيا أم أنها لا تعدو أن تكون شهادة زور لنظام جائر، تؤدي إلى اضفاء الشرعية، واظهار النظام على انه نظام عادل ومنصف وله شرعية في الحكم.

التخلي عن ثقافة المعارضة

منذ بداية مشروع الشيخ حمد قبل خمسة اعوام، تخلى بعض الرموز عن المفاهيم والمصطلحات التي كانت من ثوابت المعارضة منذ أكثر من ثمانين عاما، واصبحت الأمور تسير الامور باتجاه التطبيع مع العائلة الخليفية التي تفاقم ظلمها وتوسعت جرائمها ضد ابناء البحرين.

فخلال تاريخ النضال السياسي لم يتم التطبيع مع هذه العائلة الجائرة ابدا، بل تشكلت الاحزاب السياسية السرية لمقاومتها، ووقف علماء الدين مواقف مشرفة ضدهم ورفضوا مسايرتهم، او زيارتهم في قصورهم، الا النزر اليسير منهم اختاروا مسايرة السلطة فتفرق الناس عنهم وأصبحوا في عزلة عندما عبر المواطنون عن غضبهم ازاء من يطبع العلاقة مع هؤلاء الظالمين بمقاطعتهم اجتماعيا.

كان منطق اولئك انهم يسعون للاستفادة من علاقاتهم لصالح المواطنين، لكن واقع الحال أظهر أن العائلة الخليفية هي التي استفادت منهم وجندتهم لخدمتها وجعلتهم وقودا لمعركتها مع أبناء الشعب.

لقد ساهمت تجربة النضال المتواصل في تقوية البصيرة لدى ابناء البحرين، فلم تنطل عليهم تبريرات المسايرين للظلم والاستبداد. واليوم، وكما أسلفنا، فان مشروع العائلة الخليفية أصبح يشرع الظلم قانونيا، ويغير التركيبة السكانية للبلاد ضمن الأطر القانونية التي وضعها، وهذا يفوق كل الجرائم التي ارتكبتها العائلة الخليفية منذ احتلالها البلاد.

ومن هنا استمر المعارضون الأشداء في التمسك بموروث المعارضة على صعيد مقاطعة الظالمين ومواجهتهم وعدم التطبيع معهم.

وفي هذا المجال يمكن تسليط الضوء على عدد من الامور:

أولاً: ان المشكلة الاساسية ليس بين «الحكومة» و «الشعب» بل بين العائلة الخليفية والشعب. فالحكومة لا تملك لنفسها ضرا ولا نفعا، فهي تأتمر بما تقرره العائلة الخليفية. هذه حقيقة لا يجادل فيها الا جاهل أو مخدوع. الحكومة، اي مجلس الوزراء، تنفذ السياسات العامة للعائلة الخليفية، ولديها مجال في وضع القوانين الهامشية غير الاستراتيجية للبلاد.

وعلى سبيل المثال: من الذي طرح مشروع التجنيس؟ أهي الحكومة أم العائلة الخليفية؟ من الذي قرر الغاء الدستور التعاقدي؟ أهو الحكومة ام العائلة الخليفية؟ من الذي قرر رفع مقاطعة «اسرائيل»؟ أهي الحكومة ام العائلة الخليفية؟ من الذي يدير العلاقات مع الشركات والاشخاص الذين يدافعون عن النظام الخليفي في الخارج، مثل مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، وشركة «بوليسي بارتنرشب، وغيرهما؟

من الذي قرر استضافة مايكل جاكسون واسكانه القصور وتسهيل مهماته؟ من الذي قرر حل مركز البحرين لحقوق الانسان؟ من الذي قرر منع العريضة الشعبية؟ من الذي أصدر قانون حماية المعذبين وقانون الجمعيات السياسية وقانون الإرهاب وبقية القوانين القمعية؟ من الذي قرر دفن البحر في المنطقة الشمالية؟ ومن الذي استلم 12 مليون دينار في مقابل السماح بدفن جزيرة «أمواج». كل ذلك تم بتوجيه مباشر من الديوان الملكي ونفذته الحكومة.

الحكومة تتشكل من وزراء يأتمرون باوامر رئيس الوزراء ولا يحق لهم مناقشته في شيء، حتى في شؤون وزاراتهم. فعلينا ألا نضحك من أنفسنا ونتظاهر بالإقرار بوجود نظام سياسي وديمقراطية وحكومة. هناك عائلة متسلطة تأمر وتنهي، وتعتبر البلاد ومن عليها ملكا لها، وتكرس مفهوم «الفتح» بدون ان يعترض عليه أحد بشكل عملي، برغم ما ينطوي عليه من اتهام لأهل البحرين الاصليين بالكفر.

اما الوزراء فليسوا سوى مستخدمين مأمورين برواتب عالية، ينتهي وجودهم الانساني وكرامتهم عندما يجلسون مع الطاغية على طاولة ما يسمى مجلس الوزراء. مطلوب من هؤلاء ان ينسلخوا من جلدهم كاملا، فلا يملكون دفع الضر عن أنفسهم ولا تحويله عنهم كما عبر عن ذلك القرآن المجيد، ولا يستطيعون مواجهة الطاغية الذي يصدر اوامره كما يشاء.

فالعائلة الخليفية لم تؤمن يوما بان اهل البحرين شركاء متساوون معها في الادارة السياسية، بل شعب البحرين مخلوقون لخدمة العائلة الخليفية التي تملك الارض ومن

عليها. ليست هناك حكومة في البحرين، ويخطيء من يقدم طلبا رسميا حول قضية استراتيجية، فتلك من صلاحيات العائلة الخليفية.

ولذلك فهناك ايحاءات متواصلة للمواطنين بالتوجه الى الحاكم شخصيا لتقديم الطلبات الشخصية او الفئوية، فهو الذي يحل ويربط، ولا أحد غيره له الحق في اتخاذ القرارات الكبيرة. واذا اتخذ قرارا فهو نافذ من اللحظة الذي يقرر فيها بدون جدل او نقاش.

ثانياً: ان من الخطأ الكبير تعظيم رموز العائلة الخليفية او توقيرهم او احترامهم، ما لم يتراجعوا عن تلك السياسات الاجرامية. فليس من المقبول اطلاق كلمة «سمو» مرادفة لاسم شخص مثل عبد العزيز عطية الله، الجلاد المعروف، ولا ضرورة لتبجيل العائلة الخليفية، او توفيرها، فتلك المصطلحات تضعف حالة الرفض للنظام الاستبدادي، وتوفر للطغاة والظالمين ما يريدونه، بدون عناء.

فلو ان الشيخ حمد شعر بهذا الرفض من خلال عدم استعمال مصطلحات التعظيم والتبجيل، لما تمادى في مشاريعه. فالطغاة لا يرعوون الا بالتقطيب في وجوههم، وفي ذلك تعبير عن الاعتراض القلبي، وذلك أضعف الايمان. والقرآن يشير الى حالة الاستخفاف التي يواجه بها الفرعون قومه، وما يستتبع ذلك من طاعة تعبر عن الاستسلام: «فاستخف قومه فأطاعوه». ولنسترجع ما تفعله هذه العائلة الجائرة، من جرائم بحق ابناء البحرين ماضيا وحاضرا. فعندما تعتقل شخصا مهما كان مرموقا، تجرده من اي لقب يعلي قيمته، فعندما قدم الشيخ

الجمري للمحاكمة، قيل «المدعو عبد الامير الجمري» و «المدعو عبد الوهاب حسين» و «المدعو حسن مشيمع».

ولا ننسى ما فعله جلاوزتهم عندما خلعوا عمائم العلماء المعتقلين مثل الشيخ حسين الاكرف والشيخ علي الصددي والشيخ حسين الديهي، والشيخ حسن سلطان والسيد ابراهيم السيد عدنان.

كما يجب ان لا ننسى ما فعله الشيخ حمد في مايو 2004 عندما سلط جلاوزته على اكابر علماء البحرين، وفي مقدمتهم سماحة الشيخ عيسى أحمد قاسم وسماحة السيد عبد الله الغريفي، في المسيرة العلمائية التي كانت تدعو لحماية العتبات المقدسة في العراق.

لقد كان في ذلك درس بليغ لمن اراد ان يفهم، مفاده ان العائلة الخليفية مستعدة لاهانة الرموز الدينيين بدون خوف او وجل. فهل تم توقيف شخص واحد من الضباط الذين أصدروا الاوامر بضرب المسيرة؟ لم يحدث ذلك ولن يحدث. ويجب ان لا ننسى كذلك ما فعله الشيخ حمد في اغسطس 1999، وذلك بعد استلامه الحكم ببضعة شهور.

فقد أمر بإحضار الشيخ الجمري من زنزانته، واجباره على تقبيل انفه، علنا وبلا حياء. كانت رسالته لشعب البحرين واضحة: ان أكبر شخصياتكم تقبل انفي علنا، ليس سرا، بل امام مرأى العالم ومسمعه. ثم أمر عملاءه ببث البلبلة وذلك بتوجيه اللوم للشيخ الجمري وعدم التعرض للشيخ حمد الذي ارتكب الجريمة عن عمد وسابق اصرار. اما الشيخ الجمري ففعل ما فعل مجبرا، بعد ان تعرض لكافة اشكال الضغط النفسي والجسدي، وقيل

ان الضغط النفسي شمل ارسال مبعوثين اليه داخل الزنزانة لإقناعه بذلك وبان الشعب قد نسيه، وان هذه هي الفرصة الوحيدة له للخروج من السجن بعد ان حكمت المحكمة عليه بالسجن عشر سنوات ودفع ملايين الدنانير.

لقد كانت مسرحية مخططة من اولها الى آخرها بعلم الشيخ حمد نفسه، فمن يستعيد كرامة الشيخ الجمري؟ ويقاطع هذا الحكم الجائر، بدلا من الدعوة لمسايرته والانخراط فيه؟ العائلة الخليفية عائلة ظالمة وجائرة ومتعسفة وحاقدة على ابناء البحرين، فما هو المسوغ لاستعمال الفاظ من نوع «الموقرة عندما يجري الحديث عنها؟ لا بد من استعادة قوة الموقف والشموخ والكرامة للمعارضة والشعب، فالتكبر على المتكبر عبادة، كما يقال.

ثالثاً: ان العمل السياسي يقتضي «تسييس» كل شيء، فالعائلة الخليفية تسيس الامور بلا حدود، فلماذا نحجم نحن عن تسييس القضايا التي تهم المواطنين؟ وهل هناك حكومة او معارضة لا «تسيس» القضايا؟ فالسياسة هي تصريف شؤون الناس، فشؤون الناس اذن شؤون سياسية، من أجلها تتأسس المعارضة للنظام الذي لا يديرها بالشكل الذي يحافظ عليها، وباسمها تتسابق الاحزاب السياسية في الدول الديمقراطية بهدف كسب مواقف الناخبين، وهي مقياس لنجاح اية حكومة او فشلها.

وقد شاهدنا بعض الرموز المحسوبة على المعارضة تدعو لـ «عدم تسييس» قضايا الناس. فعندما تخرج مسيرة العاطلين ترتفع الاصوات التي تدعو لعدم تسييسها، وعندما يطالب

ضحايا التعذيب بمحاكمة الجلادين وتعويض الضحايا واعادة تأهيلهم، تنطلق الاصوات الداعية لعدم تسييس قضية ضحايا التعذيب، وكذلك الامر لقضايا الإسكان، وغيرها. فقضايا الناس واحدة وتصريفها بالشكل الذي يؤمن مصالحهم يشكل جوهر السياسة، ولا ينفك عنها.

وقضايا حقوق الانسان مرتبطة بشكل مباشر بالوضع السياسي، ولا يمكن عرض انتهاكات حقوق الانسان بدون الاشارة الى الطبيعة القمعية للنظام، والى هيكليته وعدم انسجامها مع مفاهيم الديمقراطية.

والقول بعدم تسييسها يسيء اليها ويضعفها، ويقوم على اساس عدم احراج نظام الحكم، الامر الذي لا ينسجم مع الواقع. فمثلا النظام يسعى لاستغلال اي انجاز يقوم به، ويتاجر به ايما متاجرة، ويصدر اوامره لوسائل اعلامه وعملائه لتوجيه رسائل الشكر ونشر اعلانات التقدير والدعم له عندما ينفذ مشروعا ذا بعد اجتماعي.

وقريب من أذهاننا رسائل وإعلانات وبرقيات التهنئة بتخرج الشيخ ناصر، نجل الشيخ حمد، من دورة في كلية ساندهرست العسكرية وقد أهداه سيارة بقيمة سبعمائة ألف جنيه استرليني وحجز له غرفة لم يسكنها أبدا في فندق الدورشستر الشهير بلندن طوال مدة بقائه في الدورة وبقيمة ألف وسبعمائة وخمسين جنيها استرلينيا في الليلة الواحدة وأقام له حفل تكريم دعي له علية القوم وثارت على أثره ضجة نتيجة إغلاق الشارع المجاور للفندق لكي يمر موكبه بهدوء وهو أمر غير معتاد في بلد الديمقراطية العريقة التي وعدنا بمثلها.

رابعاً: كما أن الشيخ حمد يعبئ كل الطاقات التي تأتمر بأمره لشجب المعارضة عندما تتبنى قضايا تؤثر على سمعة العائلة الخليفية، وتكشف جرائمها للعالم. فالسياسة لا تنفك عن واقع الناس، بل انها لا تنفصل عن الدين، وكما يقول احد الفقهاء الكبار: ديننا عين سياستنا، وسياستنا عين ديننا.

وكل قضايا الشعب ذات طابع سياسي، وحالة الحرمان والتمييز التي يعاني منها المواطنون انما هي نتيجة للسياسات الظالمة للعائلة الخليفية، وليست امرا منفصلا عنها. لقد اعتادت حركات المعارضة في البلدان التي تناضل من اجل ضمان حقوق اهلها، تسييس كافة الفعاليات الشعبية والاجتماعية، والتشكيلات المهنية. فاتحادات الطلبة لها اجندتها السياسية المعلنة، فهي تدعم هذا الحزب وتعارض ذاك، وتنظم المسيرات السياسية الداعمة لقضايا الطلاب، وكذلك النقابات العمالية لا تنفصل عن الاوضاع السياسية التي تقوم فيها.

وإذا أحسنا الاستفادة من تشكيلات المجتمع المدني والنقابات المهنية أمكن ممارسة قدر أكبر من الضغط على النظام الاستبدادي. ولذلك يسعى النظام نفسه لتأميم هذه الفعاليات لمنع تأثيرها السياسي.

وقد نجح مؤخرا في تأميم، ليس الاتحادات المهنية فحسب، بل حتى الجمعيات السياسية التي كان يفترض ان تنفصل عن النظام تماما. هذه الجمعيات تم افراغها من محتواها المعارض، وأصبحت تقدم شهادة زور للنظام القمعي، هذا بفضل سياسة «عدم تسييس الفعاليات الشعبية، بالإضافة الى عوامل اخرى سوف نتطرق اليها لاحقا.

خامساً: وثمة مقولة أخرى، تكررت على ألسنة بعض الرموز، وهي مقولة تؤكد على ضرورة «عدم كسر هيبة الدولة». وهي مقولة خطيرة في بلد محكوم بالاستبداد والقمع. فما هي الدولة؟ أهي الكيان السياسي بمكوناته التنفيذية والقضائية والتشريعية والشعبية؟ ام هي العائلة الخليفية الحاكمة؟ اننا نرد على هذه المقولة، ونؤكد على ضرورة كسر هيبة هذه العائلة الجائرة التي مارست أصناف القمع والظلم منذ ان وطأة اقدام أسلافها أرضنا الطيبة.

فليس هناك «دولة» بالمعنى المتعارف عليه في العالم، بل هناك عائلة تتحكم في كل شيء، وتعمق وجودها وثقافتها بكل اصرار، وهناك شعب مستضعف يحرم من حقوقه الاساسية ويحارب في أمنه ورزقة وكرامته. وقد عمدت هذه العائلة لكسر هيبة الشعب بسياساتها الجائرة ابتداء بالتعذيب والقمع ومصادرة الحقوق السياسية والمدنية، مرورا بسياسات التمييز وتغيير التركيبة السكانية، وصولا الى التنكيل الذي لا يتوقف الاحرار والابرياء.

نحن امام حرب شاملة تشنها العائلة الخليفية ضد كل البحرينيين، وهي ليست حربا سرية، بل تعلن من خلال قوانين القهر والاستعباد والتغيير الديمغرافي، والاستعانة بالأجانب ضد ابناء البلاد. فأية حرمة او هيبة لهذا الظلم والارهاب السلطوي؟ هذا النظام الظالم يجب مواجهته بلا هوادة، بكافة الوسائل السلمية المشروعة، وعدم توفير المناخات المستقرة التي تساعده على بسط نفوذه وهيمنته، وتمنحه المزيد من الهيبة.

هذه العائلة لا تحترم شعبها، وعلى الشعب ان لا يحترمها، بل يواجهها بأساليب الازدراء والاهانة والاحتقار، وكسر عنفوانها وجبروتها. فكلما كسرت هيبتها أدركت قوة ابناء البحرين واستعدادهم للاستمرار في معارضتها ورفضها. اما ان نساعد على بقاء هيبتها، فهو امر يرتد علينا بالضرر، حتى لكأننا نطعن في خواصرنا.

على المعارضة ان تسعى باستمرار لكسر هيبة هذا النظام الجائر، فذلك هو الطريق لإجباره على القيام ببعض التنازل، فما لم يشعر بانه على وشك الانكسار، فلن يتنازل عن شيء. وهذا ما اثبتته تجربة السنوات الخمس الماضية. لقد ساهمنا، بوعي او بدونه، في توفير الاجواء التي ساعدت الشيخ حمد على تمرير مشروعه بشكل كامل، لأسباب عديدة من بينها تبني مقولة «الحفاظ على هيبة الدولة».

منطلق هذه المقولة اننا جزء من هذه الدولة، بينما الحقيقة ان العائلة الخليفية لا تعتبرنا كذلك، بل تنظر الينا كغرباء واعداء، وتسعى للقضاء علينا وعلى هويتنا وحقوقنا وتاريخنا وثقافتنا بكافة الوسائل، ومن بينها سياسات الخداع والتضليل وشراء الوقت. انها لم تراع يوما حرمة مواطن او مواطنة، بل كسرت كرامة الانسان واعتدت على حقوقه وهددت وجوده. فالدولة التي نسعى للحفاظ على هيبتها هي نفسها التي استباحت النويدرات والشاخورة والدراز في 1997 و1998.

سادساً: إنهم مجرمون ومتهمون بأشد الجرائم والحرب ضد الانسانية، ومنها الابادة الثقافية لشعب البحرين، والسعي المتواصل لمحو تاريخ البلاد بإزالة المعالم التاريخية التي ابتدأت

في السبعينات، والعمل الحثيث للفصل بين الاجيال الجديدة وتاريخ علمائها وعظمائها وتاريخها المديد. فآل خليفة يسعون لمحو ذلك التاريخ برمته، ويركزون في منهجهم الثقافي على تجاهل التاريخ الفكري الطويل للفترة التي سبقت احتلالهم البلاد في 1783.

فتلك الحقبة التي امتدت اثني عشر قرنا بعد الاسلام، لا وجود لها في القاموس الخليفي. فلا ذكر للفطاحل العظام مثل صعصعة بن صوحان، ومن تلاه من العظام مثل الشيخ ميثم البحراني والسيد هاشم التوبلاني والشيخ يوسف العصفور والشيخ حسين العصفور وغيرهم.

الاوضاع الدولية والاقليمية لصالحنا: لنا ام علينا؟

يرى البعض أن البحرين هي دولة تابعة في جميع الأوقات ولم تكن مستقلة في يوم من الأيام وربما يصح ذلك جزئيا بالنسبة للسياسة الخارجية التي تتجاذبها القوى الإقليمية والدولية. ولكن ذلك لا يمكن أن يصدق على الوضع الداخلي فقد أثبتت أحداث الحادي عشر من سبتمبر أن قوى التطرف والانغلاق في العالم العربي والإسلامي وسياسة الحماية لتلك الأنظمة الشمولية كان له أفدح الضرر على أمن الغرب الذي أصبح ضحية للجماعات الدينية المتطرفة وأصبح من الضروري مراجعة هذه السياسة وهذا ما حاولت الولايات المتحدة القيام به ولو ظاهريا في العراق حيث أن سقوط نظام صدام حسين فتح ابوابا واسعة للتغيير في المنطقة. هذا التغيير أصبح امرا ملحا في نظر الولايات المتحدة بشكل خاص.

فقد كانت حوادث 11 سبتمبر مرحلة تحول كبير في التفكير الامريكي تجاه المنطقة. فالمذهب الوهابي الذي فرخ جيلا

من المتطرفين مستعدين للقيام بعمليات عسكرية في العمق الامريكي، الأمر الذي شجع أمريكا على على اسقاط نظام صدام حسين ليعيد شيئا من التوازن الى المنطقة. وقد استطاعت العائلة الخليفية بالتغييرات الصورية التي أدخلتها تحاشي الحرج الكبير الذي كان سيلحق بها فيما لو حدث التغيير في العراق والوضع في البحرين على حاله السابق. ولكن الشيخ حمد يهدف لاكمال مشروع التغيير السكاني في هدوء كامل وبدون ازعاج من المعارضة. وصمتنا يوفر له هذه الفرصة، وهو يراهن على الزمن، فكلما تأخر فعلنا كان ذلك لصالحه.

ان أكثر ما يزعجه ان تتضح الصورة للعالم، وتنكشف حقيقة مشروعه بوضوح. وفي الوقت نفسه، لا يستطيع النظام العودة الى ممارسة البطش في المستقبل المنظور، ولذلك فهو لا يريد اية مواجهة سياسية او امنية مع المواطنين.

وحتى عندما قامت جمعية الوفاق بعرض مسرحية «ابوالعيش» وهدد وزير الاعلام برفع قضية ضد الجمعية، صدر امر من الشيخ حمد بعدم القيام بذلك، لكي لا يتصاعد الوضع. وعندما خرجت مسيرة عيد الشهداء في 17 ديسمبر الماضي، بلعها النظام ولم يقم بردة فعل عنيفة ضدها. كل ذلك لكيلا يثير حفيظة الاغلبية الشيعية فتتصاعد الاوضاع في الوقت الذي لا يريد ذلك لما له من انعكاسات سلبية على اوضاعه ومشروعه.

إن البديل عن وجود ديمقراطية حقيقية في البحرين هو دعم المجموعات المتطرفة التي سوف تقلب على الغرب ظهر المجن كما فعل بن لادن للغرب. وما العرس الحالي بين حكم

آل خليفة وبعض الجماعات المتطرفة إلا شأن مؤقت سرعان ما يستنفذ أغراضه وتدور رحى الحرب بين الطرفين. وهناك شكوك تساور كل طرف تجاه نوايا الطرف الآخر.

والمجنسون الذين تنتقيهم حكومة آل خليفة بعناية لتقوية موقفها ضد المواطنين هم خطر على الشيعة وعلى السنة وعلى أمن الغرب على المدى البعيد، وهو أمر معروف وتثبته الدراسات التي تقوم بها الأوساط الأكاديمية في الغرب ونعايشه نحن عمليا.

ان الوضع مهيأً لتحريك المياه الراكدة، ومواجهة مشروع الشيخ حمد بشكل مباشر، وعدم التخوف مما سيحدث. يجب ان لا ننسى ان العراق يشهد تحولا كبيرا ليس لصالح الحكم الخليفي باي شكل من الاشكال، خصوصا إذا استقر في ذلك البلد نظام ديمقراطي على اساس ان لكل مواطن صوتا.

كما ان ضعف الوضع السعودي ليس لصالحه. لقد استقوت العائلة الخليفية علينا بقوة نظام صدام حسين وشراسته، وغطرسة الحكم السعودي ورفضه منطق الاصلاح. اما الآن فقد انتهى صدام حسين وحكمه، وتداعت اوضاع الحكم السعودي، وتعالت الصيحات المطالبة بقدر من الديمقراطية في المنطقة. فاذا كنا غير مستعدين لخوض المعركة الديمقراطية، وذلك بتعرية ممارسة النظام السياسية وسياسته التضليلية، ورفض ميثاقه ودستوره، إن لم نفعل فاننا سوف نفوت على انفسنا فرصة قد لا تتوفر في المستقبل المنظور.

كما ان التصدي لمشروع تغيير التركيبة السكانية أصبح امرا ملحا، اذ لا يمكن ان نقف مكتوفي الايدي ونحن نرى البلاد

تنتهك حرمتها، وتعرض في سوق النخاسة، توزع جنسيتها على من لا يستحقها بدون رادع من قلب او ضمير.

ان الهوية الشيعية تتعرض ليس للتدنيس فحسب، بل للطمس والتغيير، يحدث ذلك علنا وبلا مواراة. نحن نعلم بحدوثه، وتقرير البندر وفر الدليل على جدية الحكومة واستعجالها في تحقيقه، ولم يتكتم الحكم على حدوثه وان كان يتكتم على حجمه والاسلوب الذي يتم به.

فقد أصدر الشيخ حمد قبل أربعة أعوام مرسوما يعطي نفسه بموجبه الحق في منح الجنسية لمواطني دول الخليج، ويلاحظ ان اغلب المجنسين هم من المناطق الاكثر عداء للشيعة في الصحراء السورية والاردن والسعودية وباكستان.. كما ان دستوره الذي اصدره قبل عامين قد ألغى مادة مهمة احتوى عليها دستور 73 وتنص على ان الجنسية البحرينية تسقط إذا اكتسب المواطن جنسية دولة اخرى. وكما كشف الفيلم الذي اعدته جمعية الوفاق، فقد وزعت الجنسية بشكل مدروس على اعداد هائلة في البلدان المذكورة بلا وازع او ضمير.

امام هذه الحقائق، فما نحن فاعلون؟ ماذا ستقول الاجيال عنا إذا سمحنا لهذه الجريمة بدون فعل حقيقي يوازي التحدي الخطير. الدساتير والقوانين تذهب وتأتي، ولا تستطيع التأثير على الهوية الدينية للبلاد مهما حاول الحكام، ولكن التغيير السكاني، إذا ما حدث، سيكون تحولا جذريا لا يمكن الغاؤه.

وهذا ما يسعى الشيخ حمد لتحقيقه. اننا لا نعرف حجم التجنيس السياسي الذي تم تنفيذه حتى الآن، فالحكم لا يمكن ان يكشف اوراقه او ارقامه. لكننا واثقون ان مشروع الشيخ

حمد يجب ان يوقف بأسرع وقت ممكن وبأي ثمن، لان القضية تجاوزت الخلافات السياسية وتحولت الى مسألة وجود وهوية ودين. هذا ما نود ان نقوله لكم، فما أنتم قائلون؟

هل هي هدنة؟

هذا ما يقوله البعض. فالمشاركة ليست استسلاما بل هدنة. ولطالما تمنينا ان تكون هناك هدنة بين الطرفين: شعب البحرين والعائلة الخليفية. ولكن أية هدنة هذه المفروضة من طرف آخر؟ نحن مع هدنة شبيهة بهدنة الامام الحسن عليه السلام مع معاوية بن أبي سفيان، او بين الامام الرضا عليه السلام والمأمون. ففي كلا هاتين الحالتين كان للهدنة طرفان اتفقا على شروط تلك الهدنة، ولم تكن مفروضة من طرف واحد فقط.

الفرق ان كلا من معاوية والمأمون اعترف بوجود الطرف الآخر، ولم يستطع تجاوزه، ولذلك دخلا في هدنة، اما في حالتنا، فما هي ظروف هذه الهدنة؟ متى تم لقاء الطرفين؟ وما هي بنود هذه الهدنة؟ وما مدتها؟ ومن الذي تفاوض عن الشعب بشأنها؟ اننا نجزم ان الشيخ حمد او أيا من جلاوزته لم يناقش مع اي طرف شعبي مسألة الهدنة، ولا شروطها او مدتها، لسبب واحد، وهو ان العائلة الخليفية لا تعترف بوجد طرفين في البحرين، فلا وجود لشعب او ثقافة او تاريخ.

فالبلاد لم تبدأ، في نظرهم، الوجود والتاريخ والثقافة الا بعد الاحتلال الخليفي في 1783، وبالتالي فكل شيء يفرض من طرفهم، وعلى المواطنين القبول بذلك. شعب البحرين رفض هذه الاملاءات وقاومها، وهو مستعد للهدنة ولكن أين هي؟

فأي تخل عن مبدأ مقاومة هذا الاحتلال والظلم والاستبداد لا يمكن اعتباره هدنة، في غيابها، بل يعني استسلاما غير مشروط.

هل هي مصالحة؟

يقول البعض الآخر اننا نود الدخول في مصالحة مع العائلة الخليفية، بعد عقود من توتر العلاقات والاضطرابات.

نقول لهم: نحن ايضا لا نرفض مبدأ المصالحة. ولكن المصالحة، كالهدنة، تتطلب طرفين، وليس طرفا واحدا فحسب. فلا يمكن القول بوجود مصالحة الا إذا كان هناك اعتراف متبادل بين طرفي الصراع. وهذا ما لم يحدث قط. المرة الوحيدة في تاريخ البحرين التي اعترفت العائلة الخليفية فيها بوجود طرف آخر، كان بعد الانسحاب البريطاني في 1971، حيث كان هناك المجلس التأسيسي الذي كتب الدستور التعاقدي، وهو الوثيقة الوحيدة التي تضمنت اعتراف الطرفين أحدهم بالأخر.

ومنذ ذلك الوقت لم يحدث يوما ان اعترفت العائلة الخليفية بالوجود الشعبي، ولم تستقبل قط وفدا مشتركا من ابناء البحرين، ومارست التشطير على اسس مذهبية وعرقية بأبشع الصور. لو جنحت العائلة الخليفية للسلم لجنحنا له قبلها، ولكنها قبيلة محاربة لا تؤمن بوجود الطرف الآخر، وتستبسل للقضاء عليه بشتى الاساليب والطرق.

فأي صلح هذا الذي يعلن فيه أحد الطرفين عزمه على ابادة الطرف الآخر؟ وأين حسن النوايا عندما يسعى الحاكم لاستبدال شعب البحرين الاصيل بشعب مستورد من اصقاع الدنيا؟

فالعلاقة مع العائلة الخليفية لا بد ان تتأطر بواحد مما يلي: فأما التعايش ضمن دستور تعاقدي متفق عليه، او الدخول في هدنة لحين التوصل الى صيغة للتعايش يتعاون الطرفان على وضع أسسها او التصالح في إطار وثيقة طريق واضحة يشترك الطرفان في وضع بنودها.

وفي غياب هذه الخيارات يبقى الصراع هو عنوان العلاقة بين الطرفين. نحن لا نريد العداء، بل نسعى للتصالح والاستقرار، ولكن بشرط أن يكون هناك اعتراف بوجود شعب البحرين، كشرط لأي من الخيارات الثلاثة.

ذريعة تقليل الضرر

قد يقال ان المشاركة انما هي من اجل «تقليل الضرر». وفي هذا الكلام إقرار بالضعف وتسليم بسوء المصير وعجز عن أداء الدور المشرف في مقاومة الظلم وردع الظالم، وهو يعبر عن شعور داخلي بالهزيمة وبعدم القدرة على ازالة الضرر، فمؤسسة الحكم استطاعت أن تخلق واقعا خطيرا يستضعف من يعارضه، سواء من الشيعة او السنة، يصطف معه كل المنتفعين والإنتهازيين ليبقوا أمام المواطنين خيارا مذلا يجعلهم يستسلمون بدون شروط ليعمل فيهم عدوهم بالقتل والتنكيل باسم القانون.

وبالتالي فالضرر واقع لا محالة وإنما غاية الجهد هو التقليل من آثاره المدمرة.

والضرر هنا يعني الظلم، فلو ان النظام حكم بالعدل لما كان هناك ضرر على أحد من المواطنين. لقد كان هدفنا، وما يزال،

كشعب وأصحاب قضية ورسالة مقدسة، القضاء على الظلم، وهي مهمة مقدسة انبرى لها الانبياء والمرسلون والأئمة ودعاة الحق. وبالتالي فنحن امتداد للتيار الرافض للظلم، ذلك التيار الذي منع الائمة عليهم السلام من مسايرة الظالمين او اقرار أنظمة حكمهم. وكثيرا ما يستشهد بعلي بن يقطين، كمنوذج للعمل داخل السلطة الظالمة.

كان علي بن يقطين من وزراء هارون الخليفة العباسي، ومن خيار الشيعة في المائة الثانية ومن أتباع الإمام الكاظم (عليه السلام) لكنه كان يخفي ذلك، وكان الإمام قد سمح له بالتصدي الوزارة حتى يخفف من وطأة الظلم عن المظلومين والأبرياء.

انها حالة فردية لا تمثل خطا عاما، وهي مشروطة بعدد من الامور: انها ضمن خطة غير ظاهرة، وإنها تشترط قدرة الشخص على مساعدة المؤمنين بدون الكشف عن هويته. اما الوضع في البحرين فمختلف تماما عن ذلك، والمشاركة تأتي علنية ومكشوفة وليست ضمن خطة دقيقة لدى اية جهة.

لقد أثبتت تجربة السنوات الاربع الماضية، عدم امكان تقليص الضرر الذي يمثله نظام الحكم أو وقف أي قرار يريده، لانه صاغ اللوائح والقوانين بطريقة تمكنه من تمرير ما يشاء من قوانين، ما دام قد ضمن نصف اعضاء المجلس بالتعيين، وما دام اعضاء المجلس محكومين بالدستور الذي صاغه ليحقق اهدافه.

فاذا شعر البعض انه غير قادر على التصدي للظلم والقضاء عليه، فان هناك من يشعر بان مسؤوليته الشرعية مواجهة

ذلك الضرر (الظلم) وعدم مسايرته، وعدم جدوى الانخراط في مشاريعه. فمن الذي قال ان الحكم الخليفي للبحرين مسألة أزلية؟ أي بلا بداية ولا نهاية؟ ومن قال ان شعب البحرين لا يستطيع ان يغير الوضع الذي يعيشه بالجهاد والكفاح والصمود؟

وهل ان النظام الخليفي أعتى من الانظمة الاخرى كنظام صدام حسين وغيره؟ ان هناك من الشعور بالغبن في نفوس اهل البحرين ما يكفي لإبقاء جذوة التغيير مشتعلة في نفوسهم حتى تتحقق أهدافهم.

وإنها لظاهرة خطيرة ان يتم تجاهل مبدأ التغيير ومعارضة الظلم بأية ذريعة، ومن المؤسف أن هذا الموقف المتخاذل يقوي أزر النظام ويعمق استعلاءه واستكباره وظلمه.

مقاطعة الانتخابات موقف موجه ضد النظام وليس ضد غيره

ان مقاطعة الانتخابات خطوة موجهة ضد النظام، ويخطئ من يعتقد بانها موقف ضد أي من المواطنين. انها محاولة لحرمان العائلة الخليفية من الحصول على شرعية لدستورها الذي يستبطن عدم الاعتراف بحق الشعب في الشراكة السياسية المتوافق عليها.

فما دام هناك رفض للأساس الذي ترتكز عليه تلك الانتخابات، اي الدستور الخليفي للعام 2002، فمن الطبيعي ان يكون هناك رفض لكل ما يترتب عليه سياسيا، ما دام هناك سبيل لذلك الرفض.

أما المشاركة في هذه الانتخابات فإنها اقرار بذلك الدستور الذي رفضه الشعب عند صدوره، واقرار بكافة الاجراءات التي

ترتبت عليه، والقوانين التي صدرت عنه. وسوف تستعمل العائلة الخليفية المشاركة دليلا على انها «تصويت شعبي» على دستورهم، لأنها أدركت ان اجراء استفتاء مباشر على غرار ميثاق الشيخ حمد، سوف يأتي بنتائج سلبية، وسوف يرفض دستورهم.

ونعتقد ان التخلي عن مشاعر النقمة ضد العائلة الخليفية الظالمة تؤسس للتغاضي عن ممارسات الحكم وقوانينه القمعية التي اصدرها مجلسه المشؤوم، وهي امور لا تستوي مع طبيعة الشخصية الرسالية والوطنية التي يحملها ابناء البحرين.

ومن الخطأ الكبير الاعتقاد بان مقاطعة مشروع الشيخ حمد هي اعتراض على قرار أحد، بل انها رد الفعل الطبيعي لطبيعة الظلم الذي يقوم عليه ذلك المشروع. وهي محاولة لاعادة الروح للمقاومة المدنية التي تحرج العائلة الخليفية الظالمة امام الرأي العالمي.

والمشاركة هي اقرار كذلك بالتجنيس السياسي الذي ربما يكون قد حقق هدفه في تغيير التوازن السكاني في هذا البلد المبتلى. فعلى مدى السنوات الاربع الماضية بقي النظام مفتقرا للشرعية لان اغلبية المواطنين قاطعوه كمشروع.

والاصرار على المقاطعة انما هو رفض لتوفير الشرعية التي تبحث عنها العائلة الخليفية التي احتلت البحرين وسلبت اراضيها وثرواتها وامعنت في التنكيل باهلها. ونتمنى على اخوتنا ممن قرر المشاركة عدم اعتبار الدعوة للمقاطعة موجهة ضدهم، بل هي مشروع ضد النظام الخليفي ودستوره ومؤسساته.

وثمة قول بان الداخلين الى مجلس الشيخ حمد انما فعلوا ذلك رغبة منهم في العمل المعارض من داخل اجهزة النظام. ولكن الصراع الذي شهدته الساحة في الاسابيع الاخيرة بين المرشحين، يعكس ان الحماس للدخول ليس بهدف المعارضة بل بدوافع شخصية في اغلب الحالات.

لقد تعلمنا في تاريخنا الحركي اهمية التزاحم بالمناكب والتسابق الى الخيرات، وان يتجسد ذلك في عمل المؤمن، مع ذلك فالمواجهة مع الظالمين مسألة لا يتحمس لها الكثيرون، خصوصا إذا انطوت على مخاطر محتملة.

والامر الذي نستطيع التأكيد عليه هو ان التنافس بين المرشحين ليس من نوع «التزاحم بالمناكب والتسابق لعمل الخير». ولو كان من اجل مواجهة النظام من الداخل لما كان هذا التنافس الذي وصل احيانا الى مستويات هابطة من التشهير.

ان قيمة المؤمن الصامد عند الله كبيرة لا يعادلها شيء، ويكفي المؤمن ان يصبر نفسه مع الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي يريدون وجهه، فتلك مجالس الخير والبركة والطهر والايمان، وما عداها فهي مجالس فساد يعشعش فيها الشيطان.

هل تعتبر مقاومة الظلم الخليفي تمردا على الموقف الاسلامي؟

هذا ما يسعى البعض لترويجه، وذلك لإضعاف موقف المتصدين للإجرام الخليفي بحق شعب البحرين، والنيل من عزيمة المناضلين والاحرار، ولكن هل حقا ان هناك موقفا إسلاميا بمسايرة الظالمين؟ وهل مقاومة الظلم بحاجة لوضوح أكثر مما احتوت عليه الأحاديث والروايات السالفة؟

الاصل في مقاومة الظلم وتغيير المنكر الوجوب على درجات، باليد او اللسان او القلب: من رأى منكرا فليغيره بيده، فان لم يستطع فبقلبه، وان لم يستطع فبلسانه، وذلك أضعف الايمان. هذه ليست اجازة فحسب، بل أمر مباشر للمؤمنين بالتصدي للظلم والمنكر.

ولا شك ان التصدي للقضاء على المنكر باليد هو أعلى الدرجات، يليها التصدي باللسان، وأضعف التصدي يتحقق بالإنكار القلبي. اننا لا نطالب بأكثر من الانكار القلبي في ضوء حالة الخور والضعف لدى من يسعى لجر اهل البحرين لما نعتقد استسلاما ومسايرة.

نحن لا نطالب بأكثر من العبوس بوجه الظالمين، والابتعاد عنهم اجتماعيا وسياسيا وثقافيا، وعدم ارتياد مجالسهم، وعدم اضفاء صفات التعظيم والتبجيل عليهم. ما ندعو اليه هو عدم تلويث ايمان الناس ونقائهم وصفائهم بمخالطة هؤلاء الظالمين البغاة الذين تشبثوا بالفساد والباطل ولم يرعووا عن شيء من ذلك، وعمدوا للقضاء على تاريخ اهل البلاد وتراثهم وثقافتهم ووجودهم الانساني، وسعوا لنشر الفتنة بتجنيس المستوطنين الذين جيء بهم من مناطق معروفة بتفريخها التطرف والارهاب، وعمدوا لسرقة الاموال والاراضي.

نقول ان الغالبية العظمى ممن ارتبط بالمشروع الخليفي أصبح مطلوبا منه ان يكون شاهد زور ضد أهله ووطنه. ويعتبر بعض اعضاء المجلس البلدي من أتقى المواطنين، ومع ذلك فهم لا يستطيعون ان يتحركوا خارج الأطر الرسمية التي فرضتها العائلة الخليفية عليهم.

فاذا أقنع البعض نفسه بذريعة شرعية لعدم المقاطعة، فان تلك الذريعة لا تجيز له منع من يمارس دوره الشرعي في التصدي للظلم والظالمين.

عن عقبة بن ابي العيزار ان الحسين خطب اصحابه وأصحاب الحر بالبيضة فحمد الله واثنى عليه ثم قال: ايها الناس ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال:» من رآى سلطانا جائرا مستحلا لحرم الله، ناكثا لعهد الله، مخالفاً لسنة رسول الله صلى الله عليه وآله يعمل في عباد الله بالإثم والعدوان، فلم يغير عليه بفعل ولا قول كان حقا على الله ان يدخله مدخله».

وإنها لظاهرة خطيرة ان يتصدى البعض لتعطيل الحكم الشرعي، بمطالبة المتصدين للظلم والمنكر بالتخلي عن ذلك الموقف، ودعوتهم لمسايرة الظالمين.

فلم يحدث في التاريخ الاسلامي ان صدر منع من الائمة عليهم السلام والفقهاء الاعلام، للمتصدين. يقول الفضيل بن يسار: بعد قتل زيد ذهبت إلى المدينة لألتقي بالإمام الصادق (عليه السلام) وأخبره بنتائج الثورة، وبعد أن التقيته وسمع مني مادار في المعركة قال:» ... مضى والله زيد عمي وأصحابه شهداء، مثل ما مضى عليه علي بن أبي طالب وأصحابه».

وجاء في كتاب (رجال الكشي) ان الامام زين العابدين عليه السلام لما بلغه مقتل عبيد الله بن زياد وعمر بن سعد قال: «جزى الله المختار خيراً». نورد هذه الامثلة ليس بهدف الدعوة الى العنف، فقد رفضنا العنف وما نزال، خصوصا العنف الخليفي ضد ابناء البحرين، بل للاستدلال على حقيقة اساسية وهي ان الائمة عليهم السلام لم يمنعوا الآخرين قط من التصدي للظلم والظالمين.

لا تقدم رقبتك للجزار

إن الوضع الذي نعيشه الآن مشوب بالاضطراب وغياب الرؤية لدى البعض من اخوتنا. بينما تتحرك العائلة الحاكمة وفق مشروع لم تشهد البلاد له مثيلا من قبل. انه مشروع لا يؤمن بأنصاف الحلول، بل يسعى لسد النوافذ التي تسمح بدخول رياح الاعتراض عليهم، عمد الشيخ حمد للقضاء على المعارضة عن طريق الالهاء او الاحتواء. بينما هو يتبنى سياسة تجنيس الاجانب في محاولة جادة لتغيير التركيبة السكانية.

وهكذا يبدو الشيخ حمد قد استطاع طرح مشروعا أخطر كثيرا من مشروع الشيخ خليفة. واستعمل لتحقيق ذلك وسائل خطيرة ايضا، اذ عمد الى التخدير كسياسة ثابتة.

منذ حرب الكويت أصبح واضحا ان الامريكيين شطبوا على نظام صدام حسين، وان سقوط نظامه سوف يعيد قدرا من التوازن للوضع السياسي في العراق، وان البحرين سوف تبقى البلد الوحيد الذي تتحكم الاقلية فيه بالأغلبية. ولا شك ان الشيخ حمد كان قد أدرك ذلك سواء باستنتاجه الشخصي ام من خلال مستشاريه واصدقائه في لندن وواشنطن.

فجاء قرار تغيير التركيبة السكانية كقرار استراتيجي. فهو لا يريد ان يحكم البحرين متهما بانه يمثل حكم الاقلية. وهذا القرار، كما ذكرنا، استراتيجي، وبالتالي فان انجازه يتطلب ثمنا كبيرا، واقتنع الشيخ حمد بضرورة دفع ذلك الثمن. وقد أظهر تقرير البندر ان كل التطورات اللاحقة كانت ضمن مخطط تغيير التركيبة السكانية، الهدف منها تمرير مشاريع الشيخ حمد بدون اعاقة كبيرة.

إن أخطر مشاكلنا اننا رفضنا ان نمارس دورنا التاريخي المطلوب، وذلك بمناشدة المواطنين الشرفاء بعدم الانخراط في المشروع التخريبي الذي يمارس بشكل متواصل، ويستفيد القائمون عليه من صمتنا احيانا. هذا الصمت أحدث ميوعة في مواقف البعض، فانحاز الى جانب الحكومة بعد ان أيقن انه لن يدفع ثمنا اجتماعيا لذلك.

وثمة اسئلة ربما تطرح في هذا المجال حول الاوضاع السياسية الاقليمية والدولية ومدى تأثيرها على الوضع البحريني، واخرى حول اهم بند في مشروع الشيخ حمد، المتمثل بالسعي لتغيير التركيبة السكانية، ثم ماذا نستطيع عمله لمواجهة هذا المشروع.

اليوم يراد تغيير هوية هذا البلد، بل ربما تم التغيير وانتهى. لكن ذلك لا يبرر لنا الصمت. ربما كان هناك مبرر للصمت على بعض القضايا السياسية والدستورية، ولكن هل يجوز لنا الصمت على تغيير الهوية الدينية لبلادنا. وهنا طرح موقف لسماحة آية الله العظمى السيد السيستاني يحث فيه على المشاركة.

وهو أمر في غاية الخطورة. فهو:

1. إقحام للمرجعية الرشيدة في وضع مضطرب يقترب من الفتنة الاجتماعية، بدون ان تكون المرجعية على اطلاع تفصيلي بالوضع.

2. ان اي انسان في الدنيا سوف يجيب بالإيجاب فيما لو سئل عن المشاركة في انتخابات ما، ونحن ايضا مع المشاركة فيما لو كانت الانتخابات تستند الى دستور توافقي، كدستور الكويت مثلا، او دستور لبنان، او دستور العراق.

3. ان سماحة المرجع الاعلى لم يشجع اهل العراق على المشاركة في الانتخابات التي كانت تجرى في عهد صدام حسين.

4. رابعا: ان سماحة السيد السيستاني رفض فرض دستور امريكي على العراق، وطالب بان يكتب العراقيون دستورهم بأنفسهم. ولو تم اطلاعه على حقيقة الوضع في البحرين لكان له موقف آخر.

ويتم الاحتجاج احيانا بمشاركة حزب الله في البرلمان اللبناني. ونحن نقول ما يلي:

1. ان حزب الله لم يرض بمسايرة الاحتلال الاسرائيلي ولم يقر اي اتصال مع هذا الاحتلال (إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَاهُمْ هُدًى) سورة الكهف: الآية 13.

2. ثانيا: ان علينا ان نجيب على السؤال التالي: هل النظام الخليفي أقرب في وجوده الى الحكومة اللبنانية ام الاحتلال الاسرائيلي؟ وهل هو أقرب الى نظام صدام حسين ام الى حكومة المالكي؟

لم يكن للمرجعية الرشيدة او لحزب الله، او للمرجعية الرشيدة ايام حكم الشاه، سوى موقف المقاطعة عندما يكون الطرف الآخر يمثل احتلالا او استبدادا مطلقا، وعندما يسعى ذلك الطرف لتغيير هوية البلاد والهيمنة عليها كقوة منفصلة عن المجتمع تاريخا وثقافة وممارسة. فأين آل خليفة اليوم؟ هل هم جزء من المجتمع البحريني حقا؟ هل انصهروا فيه وكسروا الجواجز بينهم وبينه؟ ام انهم يعيشون في قصورهم في الرفاع بعيدا عن المظلومين والمستضعفين؟

لقد تحركنا بقوة عندما لوح الشيخ حمد بقانون الاحوال الشخصية، مع ان هذا القانون، حتى لو أقر، لا يمكن ان يؤثر على هوية البلاد او شخصية ابنائها.

فالدين اقوى من ان يتأثر سلبا بقانون هنا او دستور هناك. وكلنا يعلم كيف ان الاتحاد السوفياتي فشل في تغيير دين الناس في جمهوريات آسيا الوسطى، برغم المحاولات الشيوعية على مدى سبعين عاما.

الدساتير والقوانين التي لا تستقيم مع ديننا الحنيف يجب ان نقاومها بقوة، ولكن حتى لو لم ننجح في تلك المقاومة، فان للدين ربا يحميه، ولا يستطيع قانون أو دستور ان يؤثر على هوية شعب او يقلل من التزامها. ولذلك فبرغم مرور 25 عاما على تعليق العمل ببعض مواد الدستور فقد بقيت روح الشعب رافضة للاستبداد والقمع.

ولكن تغيير التركيبة السكانية موضوع آخر، ولا يمكن ان نتجاهله ببساطة. ولنضرب على ذلك مثلا. فإسرائيل استطاعت، من خلال تجنيس اعداد كبيرة من يهود العالم واستقدامهم الى فلسطين، من تغيير التركيبة السكانية لفلسطين. وبعد ذلك اقامت نظاما ديمقراطيا متميزا، ولكن ما جدوى هذا النظام، وما أثره الايجابي على القضية الفلسطينية؟

هناك الآن بضعة فلسطينيين اعضاء في الكنيست الاسرائيلي، يستطيعون التعبير عن آرائهم بكل حرية، ولكن ما جدوى ذلك؟ ماذا يجدي ان يتمتع هؤلاء بديمقراطية يشكلون فيها اقلية صغيرة جدا؟ هذا المصير هو ما ينتظرنا في البحرين ان نحن صمتنا الآن. وثمة شعور لدى البعض بان العائلة الخليفية

سوف تعيد الدستور التعاقدي للعام 1973، ولكن بعد ان يتم تغيير التركيبة السكانية. فماذا تجدينا الديمقراطية عندئذ؟ إذا تغيرت التركيبة السكانية فلا جدوى من الديمقراطية والدستور.

ولقد سمعت بان بعض الاخوة لا يريدون التصعيد بحجة انهم لا يريدون تعريض الوضع «الشيعي» الى الخطر، ويسعون للمحافظة على ما هو متاح لهم من ممارسة للشعائر الدينية مثل العزاء وقراءة المجالس الحسينية. وهذا شعور مشروع. ولكن المشكلة ان ما نتمتع به الآن لن يستمر إذا سمحنا بتمرير مشروع التغيير الديمغرافي.

فحينئذ سوف تمرر قوانين تمنع ممارساتنا بشكل ديمقراطي، حيث ستقرها الاغلبية «البرلمانية» المستوردة التي لن تكون لصالحنا. ولن نستطيع ان نحتج على ذلك لأننا سنبدو حينئذ غير ديمقراطيين. فما نسعى للحفاظ عليه بصمتنا الآن سوف نخسره بهذا الصمت، فالعائلة الحاكمة نفسها لن تكون مضطرة للتلاعب بالدوائر الانتخابية بعد تغيير التركيبة السكانية لصالحها، لان التجنيس قد حقق لها ما تريد.

لقد انتهج النظام اسلوب التضليل لتمرير مشروعه ابتداء بتمرير الميثاق وبقية الخطوات اللاحقة. فالنظام اقتنص لغة المعارضة، وأجرى تغييرا جذريا على اللغة التي يستعملها مسؤولوه ووسائل اعلامه. فالديمقراطية اصبحت تستعمل بشكل ممجوج بهدف تضليل العالم ازاء ما يجري.

والحديث عن الدستور والانتخابات وحرية التعبير والمملكة الدستورية، أصبح حديثا يوميا يمارس على كل المستويات.

النظام يعتقد ان هذه اللغة التي اصبحت هي اللغة المقبولة على الصعيد الدولي، سوف توفر له دعما دوليا وتبرر ساحته امام داعميه في الغرب الذين يودون سماع هذه المصطلحات في الوقت الحاضر بعد رواج الحديث عن الديمقراطية وحقوق الانسان.

واستطاع كذلك استعمال لغة علماء الدين، فراح يتحدث عن الوحدة الاسلامية، واستعمل الشيخ عبد الله بن خالد ذراعا ممدودة الى العلماء لتحييدهم عبر مشاريعه «الاسلامية»، ورأينا علماء الدين الكبار يزورون البحرين ويتحدثون في وسائل الاعلام ويستقبلون على اعلى المستويات، وأصبح اغلبهم يشعر بان القضية السياسية في البحرين قد انتهت وان «الشيعة» أصبحوا يتمتعون بحقوقهم كاملة، وانهم يعيشون اوضاعا لا يعيشها بقية الشيعة في المنطقة.

ووجدنا أنفسنا مضطرين لقضاء اوقات طويلة مع أقرب الناس لنا لنطلعهم على حقيقة ما يجري. يحدث ذلك بسبب تلكؤنا في مواجهة المشروع السلطوي بالجدية المطلوبة والوعي اللازم.

اننا نرى ان الحكم يحتفظ بكافة قواه الامنية والسياسية والاعلامية وفي مجال العلاقات العامة في الداخل والخارج، بينما تخلينا عن اغلب وسائل الضغط لدينا، وأصبحنا نتعاطى مع الوضع بقناعة راسخة بوجود مشروع اصلاحي حقيقي لدى النظام.

ان العائلة الحاكمة، بدلا من الاستغناء عن عناصر الحقبة السوداء، بادرت لمكافأتهم بالترقيات والرواتب العالية، ولم تستغن عن خدمة اي منهم. فلو كان النظام حقا قد قرر القيام بإصلاح

حقيقي، لاستغنى عن العناصر المتهمة بالتعذيب ولأجرى تعديلات حقيقية بوزارتي الدفاع والداخلية، الامر الذي لم يحدث ابدا.

وهذا يؤكد لنا ان النظام يتعاطى معنا وفق هدنة من جانبه، يأمل ان يستطيع فيها سحقنا كمعارضة وكقوى فاعلة. انه يخطط بدون توقف او تراجع، بينما يظهر لنا ابتسامات عريضة تخفي وراءها الكثير من الخداع والمكر.

في مارس 2005 ذهبت مجموعة من نشطاء حقوق الانسان البحرينيين الى جنيف، لحضور الدورة السنوية للجنة مكافحة كافة اشكال التمييز الديني والعنصري التابعة للأمم المتحدة، وذلك لتقديم الأدلة على التمييز الذي يمارسه آل خليفة ضد أبناء البحرين.

تألفت المجموعة من أربعة أشخاص هم الدكتور عبد الجليل السنكيس والاستاذ عبد الهادي الخواجة والأستاذ عباس العمران، والأستاذ عبد الرؤوف الشايب. اما الحكومة فقد بعثت وفدا مكونا من اثني عشر شخصا برئاسة وزير العمل، نصفها من الشيعة والنصف الآخر من السنة. كان هدف البعثة الحكومية الإثبات «العملي» بعدم وجود اي تمييز على أساس مذهبي.

وفي شهادته امام اللجنة قال وزير العمل: ان حكومتنا لا تميز بين المواطنين على اساس طائفي. وتركيبة الوفد الذي أمامكم يؤكد ذلك. فأنا شيعي وهذا سني، تلك سنية، والأخرى شيعية... اللجنة الدولية لم تهتم بتركيبة الوفد الحكومي، فقد اعتادت اساليب التضليل التي تمارسها الحكومات وهذه لم تكن المرة الاولى من نوعها.

لقد استطاعت الحكومة تجنيد افراد من هذه الطائفة او تلك لتضليل العالم بعدم وجود ممارسة تمييز على اساس الانتماء الطائفي. أليس ذلك ذروة التضليل؟ وهل هناك شهادة زور أكبر من هذه؟

كلمة أخيرة

نستطيع التغيير إذا توفرت لدينا العزيمة واتضحت امامنا الرؤية. نقول ما قاله الامام الحسين عند خروجه من مكة: لم أخرج أشرا ولا بطرا، ولا مفسدا ولا ظالما، وانما خرجت لطلب الاصلاح في أمة جدي». ولكن التغيير لا يتحقق بدون المعاناة والتضحيات. البعض يقول: ماذا حققنا من النضال؟ أغلب السجناء الذين اكتووا بتعذيب الظلم الخليفي لا يقولون ذلك، بل يعتبرونه عبادة يتقربون بها الى الله تعالى، وأنها ضريبة لا بد من دفعها لتحقيق الحياة الكريمة.

انهم يعلمون ان المشروع السياسي المفروض علينا الآن وضعه الامريكيون في العام 2000، وروجوه بما لديهم من امكانات ووسائل. وعندما نقاطعه، فإننا ننطلق من شعورنا بان الله وحده هو القادر على نصرة عباده، وليس الامريكيون او غيرهم. فأمريكا التي دعمت هذا النظام ومشروعه، وروجت له، وجندت بعض عناصره، ليست هي التي تحدد مصائر الشعوب.

فاذا صمد الناس في مواقعهم واهدافهم صنعوا النصر. وهذا ما رأيناه بأعيننا مؤخرا في لبنان عندما انتصرت ارادة المظلومين على الصهاينة المدعومين من امريكا، فكم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة بإذن الله، والله مع الصابرين. سنواصل طريقنا بعون الله، من اجل اقامة نظام يتوفر على

قدر من العدالة والحرية بعيدا عن النظام التوارثي الظالم، معتمدين على الله وعلى المناضلين من ابناء شعبنا، الرافضين للاستسلام للظلم او مسايرتهم او الخضوع لإملاءاتهم واستبدادهم.

هذه ليست كلمات عاطفية بل مشروع نضالي مشروع، تواصل في السنوات الاخيرة، وحقق انجازات سياسية واعلامية وحقوقية لأبناء هذا الوطن. ستتواصل المقاومة المدنية ضد النظام الخليفي، وسوف نبذل الجهد لإفشال خططه لشق الصف واشاعة البلبلة والفتنة. ونتمنى على اخوتنا الأحبة عدم الانجرار الى المهاترات، او مواجهة من نذروا أنفسهم للاستمرار في مقاومة الظلم ورفضه، ولنتعاون في ما هو مشترك، وليعذر بعضنا بعضا في ما نختلف فيه من الاساليب والوسائل.

هذا لا يمنعنا من الافصاح عن تصورنا للوضع. فأقول لكل أخ عزيز قرر المشاركة ما قاله الامام زين العابدين للزهري: (أوليس بدعائهم إياك حين دعوك جعلوك قطبا أداروا بك رحى مظالمهم، وجسرا يعبرون عليك إلى بلاياهم، وسلما إلى ضلالتهم، داعيا إلى غيهم، سالكا سبيلهم، يدخلون بك الشك على العلماء، ويقتادون بك قلوب الجهال إليهم.

فلم يبلغ أخص وزرائهم ولا أقوى أعوانهم إلا دون ما بلغت من إصلاح فسادهم واختلاف الخاصة والعامة إليهم، فما أقل ما أعطوك في قدر ما أخذوا منك، وما أيسر ما عمروا لك في جنب ما خربوا عليك. فانظر لنفسك فإنه لا ينظر لها غيرك، وحاسبها حساب رجل مسؤول.

أيها المواطن العزيز: تاريخ مزور جديد يكتب في 25 نوفمبر 2006، يدعي ان شعب البحرين أقر الدستور الخليفي بمشاركته، فلا تساهم فيه بقطرة حبر، وادع لنفسك ولأخوتك ولنا جميعا بالهداية والصلاح في الدارين والثبات على الحق، وليكن شعارك الموجه للطاغية: يا ليت بيني وبينك بعد المشرقين، فبئس القرين.

ومهما كان موقفك، فلا تكن شاهد زور

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ) سورة آل عمران، الآية: 200.

الملحقات

رسالة الامام السجاد عليه السلام إلى أصحابة

عن ابي حمزة الثمالي قال: كتب الامام السجاد (عليه السلام) الى اصحابه:

بسم الله الرحمن الرحيم

كفانا الله واياكم كيد الظالمين، وبطش الجبارين أيها المؤمنون مصيبتكم الطواغيت واتباعهم من اهل الرغبة في هذه الدنيا المائلون اليها، المفتونون بها، المقبلون عليها وعلى حطامها وهشيمها البائد غداً. فاحذروا ما حذركم الله منها، وازهدوا فيما زهدكم الله فيه منها، ولا تركنوا الى ما في هذه الدنيا ركون من اتخذها دار قرار، ومنزل استيطان، وبالله ان لكم مما فيها عليها دليلاً من زينتها، وتصرف ايامها، وتغير انقلابها ومثلاتها وتلاعبها باهلها. انها لترفع الخميل، وتضع الشريف، وتورد النار اقواماً غداً. ففي هذا معتبر ومختبر وزاجر لمنتبه.

ان الامور الواردة عليكم في كل يوم وليلة، من مظلمات الفتن، وحوادث البدع، وسنن الجور، وبوائق الزمان، وهيبة السلطان، ووسوسة الشيطان، لتثبط القلوب عن نيتها، وتذهلها عن موجود الهدى، ومعرفة اهل الحق، الا قليلاً ممن عصم الله. وليس يعرف تصرف ايامها وتقلب حالاتها، وعاقبة ضرر فتنتها الا من عصم الله، ونهج سبيل الرشد، وسلك طريق القصد، ممن استعان على ذلك بالزهد، فكرر الفكر، واتعظ بالعبر وازدجر، فزهد في عاجل بهجة الدنيا، وتجافى عن لذاتها، ورغب في دائم نعيم الاخرة، وسعى لها سعيها، وراقب الموت، و شناً

الحياة مع القوم الظالمين. فعند ذلك نظر الى ما في الدنيا بعين نيرة حديدة النظر، وأبصر حوادث الفتن، وضلال البدع، وجور الملوك الظلمة.

فقد لعمري استدبرتم من الامور الماضية، في الايام الخالية، من الفتن المتراكمة، والانهماك فيها، ما تستدلون به على تجنب الغواة واهل البدع والبغي والفساد في الارض بغير الحق. فاستعينوا بالله وارجعوا الى طاعته وطاعة من هو اولى بالطاعة من طاعة من اتبع واطيع.

فالحذر الحذر من قبل الندامة والحسرة والقدوم على الله، والوقوف بين يديه، وبالله ما صدر عن معصية الله الآ الى عذابه، وما آثر قوم قط الدنيا على الاخرة الا ساء منقلبهم وساء مصيرهم، وما العز بالله والعمل بطاعته الا إلفان مؤتلفان، فمن عرف الله خافه فحثه الخوف على العمل بطاعة الله، وان ارباب العلم واتباعهم الذين عرفوا الله فعملوا له، ورغبوا اليه، وقد قال الله: (انما يخشى الله من عباده العلماء) فلا تلتمسوا شيئاً مما في هذه الدنيا بمعصية الله، واشتغلوا في هذه الدنيا بطاعة الله، واغتنموا ايامها، واسعوا لما فيه نجاتكم غداً من عذاب الله، فان ذلك اقل للتبعة، وادنى من العذر، وارجى للنجاة.

فقدموا امر الله وطاعته وطاعة من اوجب الله طاعته بين يدي الامور كلها ولا تقدموا الامور الواردة عليكم من طاعة الطواغيت، وفتنة زهرة الحياة الدنيا بين يدي امر الله وطاعة أولي الامر منكم، واعلموا انكم عبيد الله ونحن معكم يحكم علينا وعليكم سيد حاكم غدا وهو موقفكم ومسائلكم فاعدوا

الجواب قبل الوقوف والمساءلة، والعرض على رب العالمين (يومئذ لا تكلم نفس إلا بإذنه) واعلموا ان الله لا يصدق كاذباً ولا يكذب صادقاً، ولا يرد عذر مستحق ولا يعذر غير معذور، بل لله الحجة على خلقه بالرسل والأوصياء بعد الرسل، فاتقوا الله عباد الله.

واستقبلوا من اصلاح انفسكم وطاعة الله، وطاعة من تولونه فيها، لعل نادما قد ندم على ما قد فرط بالامس في جنب الله، وضيع من حق الله، واستغفروا الله وتوبوا اليه فانه يقبل التوبة ويعفو عن السيئات، ويعلم ما تفعلون.

واياكم وصحبة العاصين، ومعونة الظالمين، ومجاورة الفاسقين، احذروا من فتنتهم، وتباعدوا من ساحتهم، واعلموا انه من خالف اولياء الله، ودان بغير دين الله، واستبد بامره، دون امر ولي الله، كان في نار تلتهب، تأكل اداناً قد غابت عنها ارواحها، وغلبت عليها شقوتها، فهم موتى لا يجدون حر النار، ولو كانوا احياء لوجدوا مضض حر النار، واعتبروا يا اولي الابصار، واحمدوا الله على ما هداكم، واعلموا انكم لا تخرجون من قدرةالله الى غير قدرته، وسيرى الله عملكم ثم اليه تحشرون، فانتفعوا بالعظة، وتأدبوا بآداب الصالحين

تقرير الدكتور صلاح البندر

تنظيم سري تابع لأحمد بن نتنياهو (عطية الله)

كتب عباس ميرزا المرشد المقالة التالية حول هذه الفضيحة

صلاح البندر سوداني الأصل بريطاني الجنسية، قدم البندر كمستشار أمني واستراتيجي لأحمد بن عطية الله، وأوكلت إليه مهام عديدة وخطيرة جدا أبسطها الإشراف على ملف التجنيس والطائفية في البحرين.

كان موعد صلاح البندر الشهر التاسع من عام 2006 وحسب الخطة المرسومة تقوم جهات محسوبة عليه بعملية اغتيال شخصية دينية شيعية وفي الوقت نفسه تثار أكثر من قضية مذهبية وأثنية. لم يدر في خلد البندر وهو يستلم ملفا ضخما من الأسماء المتعاونة والجهات المدنية التي تعمل لصالحه أن هذا المخطط سوف يكون مصيره الفشل وأن يطرد من البحرين بطريقة دنيئة بعد استقدامهم ضباطا أردنيين يسكنون حتى الآن في قبال بناية أجنحة السيف وأوكلت إليهم مهمة رعاية التنظيم والإشراف عليه. البندر كان أذكى من عطية الله الذي كان حسابه الخاص في بنك الشامل وبيت التمويل الكويتي يصرف الشيكات الشخصية لمن يقدم خدمات تخص خطة التنظيم، حاول البندر أن يلعب بالأوراق خلافا لرغبة عطية الله ورئيس الوزراء.

منذ ترحيله عن البحرين بتهمة تخص أمن الدولة والأخبار تبحث عن بعض كومات ورق ملفه الذي سربته إحدى السفارات في المنامة. ترحيل البندر جعل نظام الحكم في أشد ورطة يمر بها

الحكم الجديد، فطوال سنوات كانت الأبواق الإعلامية تنهش في جسد الشيعة وتؤكد على ارتباطهم بالخارج ويتم تخويف السنة من مخاطر الشيعة.

ووفقا لهذه الأجندة كان الشيعة عرضة لكافة أنواع التمييز والاتهامات والطعن. ما كشفت عنه أوراق ملف البندر أن المتورطين في كل أشكال الفتن والاضطرابات السياسية والاجتماعية هم المقربون من قصر الصافرية ومن الماكثين عند رئيس الوزراء.

في منتصف السبعينات تورط محمد بن سلمان في محاولة اغتيال لابن أخيه حمد بن عيسى إلا أن مجلس العائلة لم يكن في حل من أمره وتمت تسوية الأمر وحسب بعض الجهات فقد تورط رئيس الوزراء في حادثة مشابهة في بداية الثمانيات في صفقة تهريب أسلحة من العراق إلى البحرين وكشفت المخابرات العناصر العسكرية التي كانت تخطط لعملية انقلاب الحكم لصالح خليفة بن سلمان وعلى إثر ذلك سافر خليفة بن سلمان إلى لندن ومكث هناك أكثر من أربعة أشهر.

اليوم وفي سنة 2006 يتكرر السيناريو بقيادة أحمد بن عطية الله وإشراف خليفة بن سلمان عبر وجه جديد على البحرين، وهو صلاح البندر الذي أبعد عن البحرين قبل أسبوع على إثر تسريب ملف خطير يحتوي على كافة المهام القذرة والفتن الطائفية التي مرت بها البلاد منذ أكثر من 4 سنوات.

المتورطون في ملف البندر قائمة طويلة من الصحفيين يكتبون في صحيفة الوطن منهم هشام الزياني ويوسف بن خليل وجمال العسيري وهشام جعفر (الحريري)، ويوجهون أساسا إلى تأجيج السنة ضد الشيعة والنيل من الشخصيات

الشيعية وتبرير عمل الأجهزة الأخرى في التنظيم خصوصا كتابات المحرر السياسي الذي كشفت أوراق الملف عن اسمه وهو دكتور عراقي الجنسية (الغري)، كان هؤلاء يستلمون شيكات بأسمائهم الشخصية مقابل كل مقال وخبر مفبرك.

لم تنحصر خلايا التنظيم على الصحافة المحلية فأسماء المراسلين الأجانب كانت مدرجة في التقرير عبر وسيط بينهم وبين التنظيم، فمقابل عدم نشرهم للأخبار السياسية، واختلاق أخبار تخص سمعة نظام الحكم تصرف لهم المكافآت والمنح المالية. يأتي ذلك بجانب جهود» فيصل فولاذ»، وجمعية البحرين أولا.

ما تفصح عنه أوراق ملف البندر أخطر من أن ينشر بالأسماء والجهات الداخلة والمتورطة كجمعيات سياسية سنية تم إغراؤها بمخطط تعديل النسبة الطائفية في البحرين أو ما تم الاصطلاح عليه بتسنين البحرين. فال: «مسجات» السخيفة التي كانت ترسل لكافة هواتف البحرين وفتنة المحرق الأخيرة وغيرها من الفتن يمكن لقارئ الملف أن يجد خطوطها ومنفذيها.

أخيراً ستكون البحرين أمام منزلق أمني يطال كثيراً من الرؤوس وكثيراً من الشخصيات العامة المتورطة في تنظيم البندر، كما سيكون الحكم في ورطة كبرى تتعلق بتبرئة ساحته من كافة ما ورد في تقرير البندر. وفي هذا كفاية لمن دأب بقلمه ومحاضراته وكلماته على اتهام الشيعة وتخوينهم ومن يحمل الولاء لهذا الوطن هل هم المجنسين أم المخلصين.

ما تضمنه تقرير البند المدعم بالأدلة والوثائق الدامغة أحرج العائلة الخليفية فقررت منع الكتابة عنه في الصحافة المحلية كما فعلت حول الكثير من الملفات والقضايا الفاضحة والمكشوفة.

الغريب أن تقرير الدكتور صلاح البندر لم يتضمن شيئا لا يعرفه الناس ويعايشونه كل يوم فهذه إدارة الهجرة والجوازات تغص بالمجنسين الآسيويين وقبلهم المجنسين اليمنيين والبلوش وقبلهم السوريون والمغاربة لكن الجديد هو ما كشفه من وثائق حول وجود مخطط مرسوم وجهاز قائم عليه تابع لوزير الدولة لشئون مجلس الوزراء الذي كان لوالده الشيخ عطية الله دور بارز في نهب أملاك الشيعة وحرمانهم في الخمسينات والستينات.

وهذا الفرع من الأسرة الخليفية له دور بارز فأخوه محمد هو رئيس الديوان الملكي وهو همزة الوصل المرجحة بين هذا الجهاز والديوان الملكي وأخوه الآخر عبد العزيز كان رئيسا لجهاز الأمن الوطني وقبل ذلك كان رئيس لجنة المخابرات في وزارة الداخلية التي كانت تشرف على تعذيب المساجين وهو كما نرى تاريخ بالأعمال القذرة والموجهة ضد مصالح الشعب والمستبيحه لحرماته والمستهينة بكرامته.

بقي أن نقول إنه رغم خطورة التقرير فإن أحد من رموزنا لم يتجاوز شجبه واستنكاره له الكلمات التي لم تجد لها أى صدى بل استمر التهافت والتسابق على المشاركة في مشروع الانتخابات المشئوم واكتفى الجميع بتطمينات شفوية ستدرج ضمن قائمة طويلة من الأكاذيب والتضليل السياسي والإعلامي الذي تعودنا عليه. اللهم اجعل خير اعمالنا خواتيمها.

لا تكن ظهراً لغيرك

2010

مبادئ دعوتنا للمقاطعة

عندما دعونا لمقاطعة الانتخابات الصورية في العام 2002م والعام 2006م انطلقنا من أمور خمسة اساسية:

أولاً: الموقف الشرعي: الذي يحرم مسايرة الظلم والظالمين، بنصوص ثابتة، قرآنية ومن حديث رسول الله وأهل بيته عليهم لسلام.

ثانياً: الموقف السياسي: الأمر الذي منعنا من اقرار دستور فرضه آل خليفة على الشعب، وكتب بأيد غير بحرانية، ولم يجر استفتاءا شعبيا عليه.

ثالثاً: الدلالات: لإيماننا العميق بأن المشاركة في تلك الانتخابات تحقق أمورا ثلاثة:

1. أنها توفر الشرعية للدستور الخليفي الذي رفضته المعارضة قاطبة منذ أن أعلنه حمد بن عيسى آل خليفة بتاريخ: 14 فبراير 2002م.

2. أنها تمثل استخفافا بالتضحيات التي قدمها شعب البحرين الأبي على مدى ثمانية عقود، أي منذ انتفاضة البحارنة في 1922م.
3. أنها تكرس الضرر، ولا تقلله، لأن النظام الذي يؤسس على الظلم يمثل عين الضرر، ولا يمكن التخفيف منه اطلاقا.

رابعاً: الإرادة الشعبية في التغيير: إننا نؤمن بوجود ارادة شعبية عارمة للاستمرار في المطالبة بالحقوق المشروعة وفي مقدمتها اخضاع الحكم الخليفي لدستور توافقي لكي لا يتكرس شعور رموز هذه العائلة الجائرة بقدرتهم على فرض أي شيء يريدون.

خامسا: استحالة التغيير من الداخل: إننا نؤمن باستحالة التغيير من الداخل في ظل نظام شمولي يسعي لفرض إرادته المطلقة على الشعب، وكل من يدخل في مؤسسات هذا النظام، سوف يجد نفسه مضطرا هو أن يتغير لا أن يتغير النظام.

وقفة مع منطلقات المشاركة:

وقد اصدرنا في العام 2002م كتيبا بعنوان "لكي لا ننتحر مرتين" طرحنا فيه دوافعنا للدعوة لمقاطعة المشروع الخليفي، وأصدرنا في العام 2006م، كتيبا آخر بعنوان: "لا تكن شاهد زور" ولم يوزع على نطاق واسع لان النسخ التي اعدت تمت مصادرتها واعتقل اثنان من الاخوان لمدة ستة شهور بتهمة الإعداد لنشر ذلك الكتيب.

وفي مملكة الصمت الخليفي أصبحت حرية التعبير مصادرة بشكل مروع، فلا صوت مسموحا به سوى صوت المدح والنفاق

السياسي ودعم الإجراءات القمعية والارهابية التي تمارس بحق أهل البحرين. وفي هذه المرة نسجل ملاحظات اضافية لما جاء في الكتيبين المذكورين، وإن كان محتواهما لم يتغير، ولم تثبت تطورات السنوات الثماني الماضية خطأ ما جاء فيهما.

انطلق الداعون للمشاركة في المشروع الخليفي في العام 2006 على أساسين: شرعي، ومصلحي. وتم الترويج لمقولات دينية لم يمكن التأكد من صحتها، خصوصا بعد إقحام المرجعية في موضوع المشاركة، وفرض حالة من الهيمنة باسم الدين غير مسبوقة، حتى اصبح المواطن بين ضغوط من السلطة السياسية التي تمنع التدخل في الشؤون السياسية، ومن بعض العناصر الدينية التي تمنع التدخل في الشؤون الدينية، وفي ذلك تنكر لروح دين الاسلام العظيم الذي احترم العقل واعتبره اساسا لإنسانية الانسان، ومنع المسايرة العمياء والتقليد في غير قضايا الاجتهاد الديني. فالتقليد في المسائل الدينية واجب على المكلفين بإجماع فقهاء المسلمين الشيعة، ولكن لا يجوز التقليد في قضايا العقيدة. اما في الشأن السياسي فما يزال الوضع في البحرين يخضع للاجتهادات الشخصية، وليس الولاية الشرعية، وهي اجتهادات لا يصح الاخذ بها إذا تعارضت مع النص الوارد عن المعصوم.

وإن من الخطأ الكبير تخيير المكلفين بين اتباع النص أو الاجتهاد، فذلك مخالف لروح الدين وجوهر العقيدة وفقه أهل البيت عليهم السلام، وهذا لا يعني أن الاجتهاد لا مكان له في التشريع الاسلامي، فهو يسد منطقة الفراغ، وما اكبرها، ولكن بشرط ان لا يتعارض مع النص.

وفي القضايا السياسية، فان المجال واسع للاجتهاد، ومن حق الانسان ان يجتهد، ولكن ليس من حقه ان يصادر بذلك الاجتهاد جوهر النص. فالاجتهاد في مقابل النص انما يجوز لضرورة بالغة ومن اجل مصلحة سريعة محصورة بالزمان والمكان، وليست مطلقة مدى الايام، وليست لكل أحد من علماء الدين والفقهاء.

فالإمام الخميني رحمه الله منع الحج بعد المجزرة الشنيعة التي تعرض لها الحجاج الايرانيون على ايدي القوات السعودية في 1987م، ولكن ذلك لمصلحة مؤقتة، ولم يحرم الحج لذاته، بل دعا لتأجيله حتى تستعيد اجواء الحج عافيتها. وقد يمنع الحكم الشرعي مريضا من الصوم لما لذلك من أثر سلبي على صحته، وهو امر معقول ومنطقي، ينسجم مع فلسفة الاسلام التي تحترم الانسان وتكرمه وتشرع لما يفيده روحا وجسدا.

وهكذا نقف اليوم امام المنطلقين اللذين طرحا لتبرير مسايرة النظام الخليفي والعمل ضمن ما سمي "المشروع الاصلاحي" ومن الضروري اعادة النظر فيهما بموضوعية، بعيدا عن التشنج والانفعال واتهام الناس في عقائدهم.

ونورد هنا عددا من الجوانب المتعلقة بالقيم والاخلاق والمواقف الشرعية:

أولاً: أن الخيار الاسهل الذي لا يتطلب عناء او جهدا، الصمت والمسايرة والكف عن الاعتراض، واطراء المسؤولين الخليفيين، واطلاق صفات التبجيل والتمجيد التي لا تجور لغير الله مثل "صاحب الجلالة"، او "صاحب السمو" عندما تطلق على شخص يمارس تعذيب الابرياء، او ينهب اراضي البلاد واموال البلاد . فما أيسر ذلك الخيار، خصوصا إذا توفرت له مظلة دينية".

اما الخيار الصعب فهو الالتزام بأقوال الائمة المعصومين عليهم السلام، الذين قاطعوا انظمة الظلم والقهر بدون موارية او مجاملة، فبعضهم حمل السيف ضد تلك الانظمة، وبعضهم قاطعهم بلسانه، وبعضهم قاطعهم بقلبه، ورفض حضور مجالسهم.

كتب المنصور العباسي للإمام الصادق (عليه السلام): لم لا تغشانا كما يغشانا سائر الناس؟

فكتب اليه الامام (عليه السلام): لست في نعمة فنهنيك ولا في نقمة فنعزيك فماذا نصنع عندك.

فقال - تصحبنا لتنصحنا؟

فأجابه الامام الصادق (عليه السلام): من اراد الدنيا لا ينصحك ومن اراد الاخرة لا يصحبك.

فهل استطاع أحد ان يوجه للطاغية الخليفي نصحا يوما ما؟ ام ان ما سمعناه لا يتعدى القول بالسمع والطاعة؟

عندما قتل الشاب علي جاسم بعد مشاركته في مسيرة بمناسبة "عيد الشهداء" في 17 ديسمبر 2007، هل طرحت قضيته في هذا "البرلمان"؟ هل تمت مساءلة جهاز التعذيب الذي كان يديره آنذاك، خليفة بن علي بن راشد آل خليفة، السفير الحالي في لندن، عن سبب قتل ذلك الشاب؟

هل طالب ذلك "البرلمان" بتشكيل لجنة تقصي الحقائق للنظر في ازهاق روح من ارواح البحرانيين؟ بينما لم يتورع بعضهم من إطلاق تصريح قاتل بتجريم ابناء كرزكان بتهمة قتل أحد

المرتزقة. وهي تهمة رفضتها المحكمة الخليفية لاحقا وأمرت بإطلاق سراحهم. ولكن قرر الطاغية اعادتهم الى السجن بعد ان فضحوا زبانيته بممارسة التعذيب بأساليب بشعة، وكادت تلك الادعاءات ان تتحول الى فضيحة داخل البلاد وخارجها.

أليس للشهيد علي جاسم قيمة؟ ام ان قيمته أدنى من التمتع بعضوية المجالس الخليفية التي تحولت الى منابر لشتم الفقهاء الكبار؟

ألم يتم التعرض لآية الله السيد علي خامنئي؟ وسماحة المرجع الاعلى السيد علي السيستاني؟ وسماحة الامام الراحل روح الله الموسوي الخميني في ذكرى رحيله الاخيرة في الاسبوع الاول من يونيو الماضي؟ ما الذي حدث في كل مرة تصدى أحد سفهاء آل خليفة لهؤلاء المراجع؟ هل انسحب "الايمانيون" من جلسة واحدة احتجاجا على ذلك؟ ام ان الدبلوماسية اقتضت عدم فعل ذلك؟

ثانياً: ان للمسايرة "دبلوماسية" خاصة لا يستطيع أحد تجاوزها. فاذا دخل المرء في دائرة اولئك الطغاة سعى لمحاكاتهم، تارة بتغيير لهجة الكلام، واخرى باللغة والمصطلحات، وثالثة بالزي واللباس، ورابعة بتغيير التصورات والاولويات، اذ لا يعود المناضل المطالب بحقه الا "متهورا" و "متطرفا"، ويصبح من يحرق اطارا في الشارع بعد ان يحاصر من كل الزوايا "مخلا بالأمن" ويصبح مستهدفا من الميليشيات التي يتبرع البعض بتشكيلها ليس لمواجهة القوات الاجنبية الجائرة التي تستهدف البلاد وشعبها وتاريخها وفكرها، بل لمواجهة بعض الشباب المحروم من الوظيفة والسكن.

ويصبح وزير الداخلية، الذي ارتكب جرائم لا تحصى بحق ابناء البحرين واعاد ممارسة التعذيب في السجون والاقبية "الرجل المناسب في المكان المناسب"، وأصبح رئيس الوزراء، زعيم الحقبة السوداء "الاب الرحيم للمواطنين".

ولا ندرى ان كان من ينطق بهذه الكلمات يعي ما سيواجهه من موقف امام الله سبحانه "ما يلفظ من قول الا لديه رقيب عتيد". هل يعي هؤلاء قداسة الكلمة في الاسلام؟ وهل يدركون ان دخول الانسان في الدين او خروجه منه منوط بكلمات ترددها شفتاه؟

كيف ينظر الشاب البحراني الذي علق من يديه ورجليه اياما في غرف التعذيب الخليفية لمن يصف وزير الداخلية الخليفي الذي عذبه بانه "الرجل المناسب في المكان المناسب"؟ لماذا تتم خيانة الكلمة بهذا المستوى؟ وأية حكمة وراء هذا العهر السياسي الذي مزق اوصال الدين واستباح كرامته؟ لماذا تبرير الأخطاء القاتلة من هذا النوع؟

ان كلمة واحدة تطلق في غير مكانها من شخصية سياسية في دولة ديمقراطية تفقده منصبه بدون تردد او تلكؤ. بينما لم يحاسب أحد قط من يتفوه بالكلمات التي يمثل كل منها خنجرا يشق قلوب المعذبين من البحرانيين.

رئيس الوزراء، هذا الذي ولغ في دماء الابرياء اربعين عاما متواصلة، واستحوذ على اراضي البلاد بدون استحياء، ما المبرر لمسايرته؟ وما المبرر الديني لوصفه بما لا يليق به؟ فأي قلب لديه سوى ذلك القلب الذي يتفجر غيظا وحقدا ضد كل ما هو بحراني، وضد كل قلب حر أبي يرفض الضيم؟

أي قلب لديه سوى حب المال والجاه؟ من الذي سلط ايان هندرسون وعادل فليفل وعادل المعاودة وخالد الوزان وعبد العزيز عطية الله آل خليفة وعبد الرحمن بن صقر آل خليفة على البحرانيين ليقوموا بتمزيق اجسادهم في الزنزانات وغرف التعذيب؟ من الذي وضع يديه على ارض الفرضة السابقة وشيد عليها "المرفأ المالي" ليكون ملكاً خاصاً به؟ لماذا لم يسأله أعضاء الكتلة الايمانية، على مدى أربع سنوات متواصلة: "من أين لك هذا"؟

ثالثاً: تمخضت التجربة عن ظواهر تثبت ما تنبأ به من رفضوا مشروع المسايرة، بان الشخص الذي يشارك الطغاة في مشروعهم هو الذي يتغير. فاذا بالمناضل الذي كان واحدا من اولئك "يتطور" في منطقه، ويصبح "أكثر تحضرا" بعد ان خالط الطغاة ودخل قصور الملوك، وأصبح لا يسافر الا على الدرجة الاولى في الطائرات، ولا يستقل الا سيارات "المرسيدس" أو "اللكزز". انه تغير تدريجي من الداخل عندما يستكين الانسان الى الراحة ويخلد للعيش الهادئ البعيد عن المعاناة.

نقول ذلك وتختزن الذاكرة مصاديق لهذا السلوك، ابتدأ منذ الايام الاولى بعد انتخابات 2006م، عندما هدد أحد اعضاء الكتلة الايمانية بمحاسبة المسؤولين على التأخير في تسليم السيارات وبعدها ساد الجدل اوساط "الكتلة الايمانية" حول نوع السيارة التي يقبلون بها بعد ان أصبحوا اعضاء في "البرلمان" وهي كلمة اخرى من المصطلحات التي افرغت من مضمونها، واصبحت تستعمل لتزيين سمعة النظام الاستبدادي الجائر.

ذلك الجدل اصاب المؤمنين في مقتل، وكان عدوانيا بدون

حدود لأنه تجاهل معاناة الغالبية القصوى من اهل البحرين الذين لا يملك بعضهم قوت يومه، فضلا عن السكن والوظيفة.

رابعاً: الطريق الى الحق يجب ان يكون نظيفا. "وجاء من اقصى المدينة رجل يسعى، قال يا قوم اتبعوا المرسلين، اتبعوا من لا يسألكم اجرا وهم مهتدون". لقد كان هناك إدراك عميق بان من يدخل مجالس الطغاة يفقد حريته ويجد نفسه مسايرا لهم، حتى يبدأ بتغيير نفسه، وليس تغيير القانون او الدستور او النظام. وكما يقال: لا يطاع الله من حيث يعصى، فلا يجوز ارتكاب المعصية كطريق للطاعة، ولا يجوز دخول الحانوت بدعوى السعي لهداية الخمارين. ولا يجوز سرقة اموال الآخرين بدعوى التبرع ببعضها للمحتاجين. الآية الكريمة تشترط ان يكون المرسل "مهتديا" اي مستقيم السلوك.

خامساً: الآية الكريمة توضح أيضا أن من شروط الدعوة شرطا آخر مهما جدا، يسعى الكثيرون للتعتيم عليه، وهو ذو شقين:

1. مدى وجود مصلحة مادية يسعى "المرسل" لتحقيقها لنفسه من خلال ما يروج له.
2. ما هو الثمن المدفوع لتحقيق ما يعد الآخرين به؟

بالنسبة للبعد الأول، فالواضح ان اعضاء المجالس الخليفية يحققون لأنفسهم مصالح مادية غير قليلة. وبرغم سعي البعض للتقليل من تلك المنافع، يكفي مقارنة ما كانوا يتقاضونه قبل مشاركتهم في المشروع الخليفي سواء من الحقوق الشرعية ام من وظائفهم المهنية الخاصة. والقليل منهم كان يحقق مردودات مالية أكبر مما يحققه الآن. فهناك مصلحة شخصية ذات بعد مادي، تتمثل بالراتب والمخصصات الاخرى كالسيارة

الفاخرة (التي يقدرها الاستاذ ابراهيم شريف بانها تكفي لإعاشة عشر عائلات بحرانية شهريا)، والسفرات الى الخارج، والمخصصات التي يحصل عليها المبتعث، تصل الى أكثر من مائة دينار يوميا، بالإضافة الى تذكرة رجال الاعمال او الدرجة الاولى.

هذه المخصصات تؤكد امرا واحدا، وهو ان من يشارك في المشروع الخليفي لا يشارك في صنع القرار بل في ممارسة الفساد. انها مشاركة واضحة ومكشوفة في الفساد الخليفي، من مصاديقها التستر والصمت على الممارسات الخليفية، وعدم مناقشة مخصصات الجهات الخليفية المتعددة، وميزانياتها .. وفي الفترة الاخيرة، قرر "نواب الشعب" مشروع تقاعدهم، ليضمنوا مستقبلهم في مفارقة عجيبة تعكس البون الشاسع بينهم وبين الناس الذين ينتظرون أكثر من ثلاثين سنة ليحصلوا على تقاعدهم المتواضع في نهاية المطاف.

فبعد أربع سنوات من العمل ضمن هذا المشروع التخريبي، أصبح هناك من ارتبطت مصالحهم بالحكم الخليفي وفساده بشكل مباشر. وليقارن ذلك بما قام به الخليفيون من جرائم وهم يطاردون الاحرار. فقد سحبوا المنزل المتواضع الذي حصل عليه الاستاذ احمد جواد الفردان، والذي انتظره من وزارة الاسكان اثني عشر عاما، سحبوا منزله لأنه اعتقل ضمن المجموعة الاخيرة، وأصبح "متهما".فجاء العقاب الخليفي الظالم سريعا، قبل ان تثبت التهمة او يدان المتهم. وقرر المجرمون الخليفيون كذلك توقيف كل من الدكتور عبد الجليل السنكيس والاستاذ عبد الغني خنجر من وظيفتيهما وكذلك الاستاذ علي عبد الامام وغيرهم، قبل ان يدانوا. هذا الحصار المادي يقابله فسحة مادية لمن يساير المشروع التخريبي الخليفي.

اما الجانب الآخر من الجانب المادي، فهو الثمن المدفوع في مقابل ما يسمى "تقليل الضرر". فهناك اعتراف ضمني في هذا المصطلح بعدم امكان تحقيق مصلحة، وان غاية ما يرتجى محصور ب "تقليل الضرر". ان تقليل الضرر امر ايجابي ومطلوب، ان كان ممكنا. وسوف نتطرق لذلك لاحقا. اما الجانب المستفاد من الآية الكريمة فيتمثل بضرورة التعرف على "التكلفة" التي يجب على المواطنين دفعها لتحقيق ذلك الهدف المتواضع "تقليل الضرر". وهذا ما لم يتطرق اليه احد من المتحمسين للمشاركة في المشروع الخليفي.

وهنا لابد من توضيح بعض ابعاد ذلك الثمن الباهظ، في ما يلي:

أولاً: ان اقرار الدستور الخليفي يتضمن التخلي عن شعب البحرين كشريك سياسي في ادارة شؤون البلاد، لأنه منع من المشاركة في صياغة ذلك الدستور. وكما هو معروف فقد كان من شروط موافقة الشعب على استقلال البحرين عن إيران في 1970م ان يكون شريكا في الحكم، من خلال دستور يكتبه الطرفان وليس طرف واحد. هذا الشرط الغاه الديكتاتور الحالي جملة وتفصيلا. والقبول بالدستور يعني القبول بهذا الالغاء، والتخلي عن حق الشعب في الشراكة السياسية. فالدستور هو نظام الحكم، والخليفيون يسعون لإيصال فكرتهم الى الشعب باننا نحن الحكام، وان شرعيتنا مستمدة من قوتنا وليس من موقفكم الدستوري.

فنحن لا نحتاج لاستمداد الشرعية منكم. هذه حقيقة مرة ومؤلمة لن يناقشها "السياسيون" الجدد الذين أصبحوا يبحثون عن الطرق الميسرة للتعايش مع نظام احتلال بغيض، وهم

مستعدون لتنكيس الرؤوس امامه، وبالتالي فيجب رفض الدستور الخليفي لأنه كتب بأيد غير بحرانية، وفرض على البلاد والشعب بجرة قلم واحدة. فهل هناك دستور في اي بلد آخر فرض بهذه الطريقة؟ ام ان الشعوب اعتادت المشاركة في كتابة دساتيرها، ثم التصويت عليه في استفتاء شعبي؟ أليس هذا ما حدث في الاستفتاء على الدستور التركي قبل بضعة شهور؟

أليس هذا ما حدث للشعب العراقي حيث كتب دستوره بيده؟ وأليس هذا ما حدث لدستور البحرين للعام 1973؟ ان تغاضي الاخوة المشاركين ضمن المشروع الخليفي عن الثمن الباهظ، وهو التخلي عن حق الشعب في الشراكة السياسية، يعني الاعتراف المطلق بمنطق الاحتلال، وهو أمر يستدعي اجابات واضحة من كل من هو متحمس للشراكة ضمن المشروع الخليفي، وهي شراكة ضمن نظام احتلال وليس ضمن نظام متصالح مع الشعب الذي يريد ان يحكمه.

وعندما شعر الخليفيون بغياب المقاومة لمشروعهم، عمدوا بكل قوة وصلافة لتنفيذ مشروع تغيير التركيبة السكانية، بوتيرة غير معهودة في اي بلد منها وفرض رؤية مذهبية معينة على جميع الموطنين. انها ابادة صامتة تتواصل ليلا ونهارا في غياب ارادة المقاومة لدى الجهات التي يتوقع منها موقفا رافضا لهذا التغيير. ويصعب على المرء استيعاب هذه الحقيقة. فكيف يتخلى اعيان البلاد عن الدفاع عن هويتهم السكانية والثقافية والدينية؟

ما المبرر لهذا الصمت؟ وهل تكفي الاشارات المتقطعة التي تطلق على استحياء بين الحين والآخر لإثبات وجود مقاومة

حقيقية لهذه الابادة؟ وعندما نقول ابادة فاننا لا نبالغ في ذلك. ويكفي ان تجري مقارنة بين التركيبة السكانية قبل اربعين عاما عندما انسحبت بريطانيا عن البحرين في 1971م والتركيبة السكانية في الوقت الحاضر، ليتم التوصل الى الحقيقة المرة وهي ان الطاغية الحالي جاد في احداث التغيير السكاني الذي يخطط له، والذي يتم في صمت مطبق من الجهات المعول عليها للانطلاق على اسس دينية وانسانية لمقاومة ذلك.

ثانياً: لقد قبل الاخوة المشاركون في المشروع الخليفي من الناحية العملية مشروع التجنيس السياسي والتغيير السكاني وفرض رؤية مذهبية معينة على جميع المواطنين وتقييد الحريات والاعتقالات التعسفية والتعذيب، ورضوا بالحصول على ما يسمى "اكبر كتلة معارضة" في المجلس الخليفي. فماذا يجدي ذلك؟

طرح بعضهم في البداية شرطا للمشاركة بالقول: مالم يتم تغيير الدوائر الانتخابية ليعطي المواطنون حقوقهم على قدم المساواة فلن نشارك. ولكن سرعان ما تنازلوا عن ذلك، وقبلوا بالحصول على مقاعد تؤكد للرأي العام في الخارج انهم يمثلون اقل من نصف سكان البحرين. أليس هذا رضوخا لمشروع الابادة الصامتة؟ كيف تقبلون بأقل من نصف المقاعد وتنجروا الى الشعور بعكس ذلك، اي انكم أكبر الكتل السياسية؟

ما جدوى هذا الحجم إذا كان مؤسسا على اعتبار ان من تمثلونهم لا يمثلون الا 40 بالمائة من السكان؟ كيف تقرون ذلك؟ ما المبرر الشرعي للقبول بالنتائج التي ربما تحققت او التي ربما يخطط الطاغية لتحقيقها مستقبلا، ويستعملكم كمصداق لها؟ بمعنى انكم عندما قبلتم ان تحصلوا مقاعد اقل من نصف

النصف (النصف الآخر المسمى بالشورى ملك خاص للعائلة الخليفية) فقد اقررتم من الناحية العملية بانكم تمثلون اقل من نصف الشعب؟ بالله عليكم ما الذي اضطركم للقبول بهذا الوضع؟ من الذي وضع السكين على رقابكم واجبركم على الإقرار والقبول بانكم تمثلون الاقلية؟ فاذا كنا في السابق نناضل من اجل ضمان شيء من الحقوق، فإننا اليوم، بفضل مشاركتكم في المشروع الخليفي، نناضل من اجل الوجود. هذا الثمن الباهظ الذي دفعتموه، في مقابل ماذا؟ تقليل الضرر.

أضواء على أداء الكتلة الايمانية:

نعود الآن لهذه المقولة لنرى مدى تحققها خلال السنوات الاربع الماضية:

أولا: كان التصريح الاول لزعيم المجموعة المشاركة في المشروع الخليفي بعد انقضاء العام الاول من دورة مجلس الشورى (الذي يعين الطاغية نصف اعضائه) ان: حصيلة الدورة الاولى كانت صفرا. ونشر "منتدى الدير" في 12 سبتمبر 2007 مقابلة بعنوان: الشيخ حمزة الديري: لم ندفع ضرراً ولم نجلب منفعة. وربما حاول المشاركون في المشروع الخليفي في السنوات الثلاث اللاحقة تحسين ادائهم، ولكن كانت هناك خمس مشاكل جوهرية:

1. المجموعة لم تكن متجانسة في الافكار والمنطلقات والاهداف، خصوصا ان عددا من اعضائها فرضوا أنفسهم على اساس "الامر الواقع" اي انهم اصروا على الترشح خارج الكتلة، ولكنهم اصبحوا لاحقا ضمنها.

2. ان الكتلة لم تحظ بقيادة فاعلة لتوجيهها وفق اجندة عمل مدروسة.

3. ان اغلب اعضاء الكتلة كانوا من ذوي الامكانات السياسية المحدودة، وربما كان الاعضاء المستقلون في الدورة التي سبقت اقوى منهم كثيرا، سواء في قوة الأداء أم الخطاب أم الرؤية.

4. ان المشروع في جوهره كالصندوق المغلق، لا يستطيع من بداخله ان يتحرك، لانه مقيد بقوانين تمت صياغتها لتحقيق اهداف الحكم الخليفي وليس اهداف المواطنين. وبالتالي فمهما كانت قوة الاعضاء فلن يستطيعوا تقديم شيء يذكر، لان المشروع دعائي لا يتمتع بالقدر الادنى من الديمقراطية او الحرية.

5. ان مشروع المشاركة ضمن المشروع الخليفي كان ردة فعل على المقاطعة ولم يكن مؤسسا على قراءة واعية لآفاق العمل ضمن هذه المؤسسات.

ثانيا: ان المستوى المتواضع لأعضاء الكتلة، وحالة الحساسية بين اعضائها، وشعورهم بان المجموعة تتحرك بدون رأس فاعل، حال دون تحويل المشاركة الى مشروع مؤثر بأي اتجاه. وبالتالي فلو كان هناك من يتحرك وفق نظرة استراتيجية لتحقيق المصلحة ودرء المضرة لرأى انه يخوض معركة خاسرة مع نظام استبدادي لا يعرف الرحمة ولا يؤمن بالديمقراطية او الحرية ويرفض الشراكة السياسية، وانه نظام استئصالي ماحق، مستعد لممارسة الابادة لتحقيق اهدافه المؤسسة على عقلية الاحتلال وتحقيق اقصى المنافع بأقصر الطرق وأشدها قمعا وسلبا واجراما.

وبان ضعف المجموعة عندما فشلت في تسجيل هدف واضح ضد الحكم الخليفي بعد فضيحة "تقرير البندر" في 2006. فقد قدموا استجوابا لزعيم شبكة الابادة، احمد عطية الله آل خليفة، ولكنه لم يفلت من ذلك الاستجواب فحسب، بل تظاهر بالانتصار.

وسبق ذلك ان قامت المجموعة بمقاطعة جلسة افتتاح ذلك المجلس في ديسمبر 2006 احتجاجا على ذلك الشخص كوزير حكومي، وفق قرار آني بدون تخطيط، وما لبثوا ان عادوا الى الجلسات بدون ان يحققوا شيئا يذكر. كان حريا بهم، لو كانوا يحملون مشروع معارضة واضحا، مقاطعة كافة الجلسات حتى يتم اقصاء ذلك الشخص. لو فعلوا ذلك لبعثوا رسالة قوية الى الديكتاتور، ولمنحوا أنفسهم موقعا سياسيا بارزا. تلك الخطوة ساهمت في اضعاف هيبتهم، لأنها كشفت انهم لا يستطيعون طرح مشروع متكامل، وانهم يتحركون في اغلب الاحيان كأفراد وليس كمجموعة. وفي إطار ردات الفعل.

يضاف الى ذلك غياب النظرة السياسية لدى العديد منهم، وسعي بعضهم لتحقيق مكاسب شخصية للتقرب من العائلة الخليفية، ولو كان ذلك على حساب المواقف والمباديء. فمثلا اعتبر أحد اعضاء المجموعة بما مضمونه بان "الحكم الخليفي من الثوابت الوطنية"، الامر الذي أحدث ارتباكا حتى بين الاعضاء، فضلا عن الجماهير التي تراقب الوضع عن كثب وتتأثر بالتصريحات التي تنطلق من هنا او هناك. هذا الشخص لا يعتقد ان شرعية الحكم الخليفي مستمدة من الشعب، بل يعتبرها امرا بديهيا لا يجوز مناقشته.

بينما رأي المعارضة التي تعمل خارج النظام المحكوم بالدستور الخليفي، يتمثل بان الحكم الخليفي يجب ان يحظى بتوافق شعبي، وان ذلك التوافق لا يتحقق الا بالاعتراف المتبادل بين اهل البحرين والعائلة الخليفية، وبالتالي فهذا الحكم يخضع للظروف والمستجدات، وبالتالي فهو ليس "من الثوابت الوطنية".

فما دام الخليفيون قد رفضوا الاعتراف بشراكة الشعب البحراني السياسية ومنعوه من الدور الذي اكتسبه بعد عقود من النضال الذي استشهد فيه العشرات من البحرانيين كشريك سياسي في صياغة نظام الحكم الدستوري، فان حكمهم لم يعد يحظى بموافقة شعبية. فلا يجوز اعطاء عائلة احتلت البلاد بالقوة صكا مفتوحا بالشرعية، فلا بد من ربط الموافقة على حكمها بموافقتها على الاعتراف بوجود الشعب البحراني الذي سبق وجودها على ارض البحرين بقرون كثيرة.

هذا العضو، الذي يحتل موقعا متقدما في التصريحات، بسبب ارتباطه الشخصي برئيس الكتلة، كرر الخطأ نفسه، عندما قال قبل بضعة اسابيع: ان قرار المشاركة استراتيجي ولن يتغير. فهل هناك سياسي يطرح مثل هذا الطرح؟ المشاركة قرار مصلحي، يتخذ وفقا للظروف، فقد تشارك اليوم، وتقاطع غدا. فالمقاطعة، على اقل تقدير، سلاح تستعمله لدعم موقفك. ونظرة الى الجهات المعارضة التي شاركت في انتخابات ربما أفضل حالا مما هو في البحرين، وجدت نفسها مضطرة للمقاطعة لاحقا.

فالإخوان المسلمون في الاردن قرروا في شهر يوليو الماضي مقاطعة الانتخابات المقبلة في شهر نوفمبر بعد ان اتضح لهم

عدم جدوى المشاركة. وقال عبد اللطيف عربيات، رئيس مجلس شورى الجماعة، "ليس لدينا مواقع نخاف عليها ولا امتيازات لنخسرها، ونعتقد أن قرارنا جاء من أجل الوطن ولصالح أبنائه".

اما أمين سر الجماعة والناطق باسمها جميل أبو بكر، فقد قال: ان استمرار الحكومات في إيذاء الحركة الشعبية والتنكيل بالملمين وعمال المياومة كان أحد مبررات الإخوان للمقاطعة، علما بأن هذه الفئات الشعبية لم تخالف أي قانون وتطالب بحقوقها التي داست عليها الحكومات.

اخوان الاردن اتخذوا قرار المقاطعة بعد ان تعرض اخوتهم للتنكيل والاذى، ألا يكفي ذلك لغضب الجماعة وانسحابها من اللعبة الانتخابية؟ لماذا لا يحدث ذلك في البحرين التي ساقت حكومتها العلماء والنشطاء من خيرة المواطنين الى اقبية التعذيب؟ ألا يستحق هؤلاء وقفة مسؤولة امام الله والعالم للدفاع عنهم؟ هل يجوز هذا الافراط في خيم "العرس الانتخابي" في الوقت الذي تلهب السياط فيه ظهور المؤمنين؟

وقفة مع قاعدة دفع الضرر

السؤال الذي يحتاج الى اجابة وافية هنا: ما مدى تحقق مقولة "تقليل الضرر" التي طرحت مسوغا للمشاركة في المشروع الخليفي القائم على اساس تغيير التركيبة السكانية؟

يمكن تلخيص الاجابة في عدد من النقاط لتوفير صورة شبه شاملة لتطورات الوضع خلال السنوات الاربع الماضية.

ان وضع المعارضة حتى 2002م كان شبه متماسك، مع اختلافات في ما يدور داخل نفوس النشطاء في فصائلها، وتباين الرؤى حيال ما

كان يجري. حتى تلك اللحظة كان الوضع يبدو مخمليا: معارضة شبه موحدة، ونظام يعد مواطنيه ب "الأيام التي لم يعيشوها بعد".

وضع المعارضة لم يتأرجح كثيرا بعد ان طرح الديكتاتور دستوره الذي صاغه ليناسب خططه وسياساته. فبعد الاعلان عن ذلك في 14 فبراير 2002 بقيت المعارضة على موقف شبه موحد ازاء ذلك الدستور، فتم تشكيل المؤتمر الدستوري الذي يضم الجمعيات السياسية، وبقي الحديث عن رفض المشروع الخليفي الذي أسس على ذلك الدستور.

وجاءت مقاطعة الانتخابات الصورية في شهر اكتوبر من ذلك العام لتعطي الانطباع بوجود توافق وطني على الاستمرار في الضغط على العائلة الخليفية للاعتراف بوجود شعب البحرين وحقه في الشراكة السياسية. ولكن لوحظ ان السنوات الاربع اللاحقة شهدت ما يشبه الجمود في الحراك السياسي والعمل الحقوقي، ولم يتم تفعيل المعارضة لذلك الدستور بشكل فاعل. كانت افكار الرموز السياسية والدينية غامضة، ولكن يتضح الآن ان المعارضة، منذ ذلك الوقت، بدأت تتصدع من داخلها، وان هناك توجها لدى بعض الاوساط الدينية للتعايش ضمن المشروع الخليفي.

وعندما جاء موعد انتخابات الدورة الثانية في اكتوبر 2006م، كان واضحا ان هناك دفعا للتخلي عن موقف المعارضة من خارج النظام الخليفي. فكان القرار التاريخي بفك الارتباط بين طرفين كانا يمثلان ثقل الطرف الشيعي في المعارضة.

فقد تمت السيطرة على القرار السياسي لصالح المشاركة، الامر الذي اضطر عددا من العناصر السياسية المرموقة للإصرار على

الموقف التاريخي الاستمرار في مقاومة الاحتلال الخليفي من خارج اطره التي فرضها دستوره الذي كان، حتى تلك اللحظة، من اغلب فصائل المعارضة. ورب ضارة نافعة، كما يقال. فقد ادت تلك المفاصلة الى تشكل خطين متميزين. البعض يخيل له ان ذلك امر جديد، ولكن من يقرأ التاريخ الحديث للوجود السياسي الشيعي يلاحظ ان هذين الخطين يعبران عن عقليتين كانتا قائمتين طوال العقود الاخيرة، وكانتا أكثر تجسدا في حقبة التسعينات، احداهما تؤمن بالعمل داخل النظام الخليفي، والاخرى ترى ان التغيير لا يمكن ان يتحقق الا من خارج نظام الاحتلال ذاك.

المفاصلة التي حدثت في صيف 2006م كانت متوقعة وضرورية، وقد احدثت مفاصلة لا بد منها بين الخطين، لان السفينة التي كانت تجمعهما قبل ذلك الوقت كانت راكدة، تراوح مكانها، فقد كان التجديف يحدث باتجاهات مختلفة يلغي بعضها الآخر، ويمنعها من التحرك. فقد كانت هناك مقاطعة في السنوات الاربع السابقة ولكن كان هوى بعض المقاطعين المشاركة، فلم يعملوا على تفعيل تلك المقاطعة.

ولكن الوضع تغير كثيرا بعد ذلك، وأصبح الخطان يعملان منفصلين، أحدهما يسعى لترويج مقولة "التغيير من الداخل" تارة ويروج مقولة "تقليل الضرر"، والثاني يدعو لمقاطعة المشروع السياسي الخليفي ويصفه بانه ""تخريبي" وينقل صراعه مع الاحتلال الخليفي الى خارج الحدود. بعد أربع سنوات من عمل التيارين ماذا حقق كل منهما؟

لتوضيح مدى ما حققه تيار المشاركة، يتطلب الامر استيضاح ما إذا كان الضرر قد تقلص ام توسع. ولا شك ان دعاة المشاركة

يقولون انهم استطاعوا تقليص الضرر، وسوف يقدمون الادلة لدعم دعواهم. غير اننا نقدم الحقائق التالية على امل المساهمة في الاجابة على التساؤل عن مدى تقلص الضرر ام توسعه:

اولا: حتى نهاية العام 2006م لم يكن هناك معتقلون سياسيون، برغم بعض الاحتجاجات من قبل المجموعات الشعبية كلجنة العاطلين عن العمل ولجنة الشهداء وضحايا التعذيب وغيرهما. ولكن بعد ذلك فتحت ابواب السجون الخليفية على مصراعيها، وبدأ جهاز الامن الخليفي يمارس أقسى الاعتداءات على البحرانيين، فيعتقلهم ويعذبهم ويتهمهم بالتآمر والارهاب والتخريب.

وقد بلغت درجة القمع السلطوي ذروتها باغتيال الشهيد علي جاسم في17 ديسمبر 2007، فيما بدأت الاخبار تنتشر حول العودة لممارسة التعذيب على نطاق واسع. لم يكن هناك تعذيب يذكر في الفترة ما بين 2000م و2007م، لكن الوتيرة تضاعفت وشهدت تصاعدا غير مسبوق. وهناك من الشواهد والادلة والصور ما يؤكد ذلك.

وجاءت الاعتقالات المتوالية لتكرس الانطباع بان المشاركة شجعت نظام الاحتلال الخليفي على التمادي في قمع اهل البحرين من جهة، ثم يتجه للعالم ليبرر جرائمه بالادعاء بان الكتلة السياسية الكبرى من الشيعة تعمل ضمن المشروع السياسي للحاكم، ولكن "هناك مجموعات صغيرة متطرفة" تسعى لزعزعة الامن والاستقرار، وتواصلت الابواق المأجورة تشن الحملات الاعلامية ضد الاحرار، بدون توقف.

هذه الابواق لم توفر احدا، ولا تميز كثيرا بين المشاركين والمقاطعين لسبب واحد: ان مشروعهم يتجاوز الاوضاع المحلية الحالية ويتصل بأصل الوجود البحراني على هذه الارض، فلا فرق عندهم بين من يساير ومن يعارض، فالجميع "أعداء" في نظرهم.

تواصلت حملات الاعتقال فشملت مجموعات عديدة من بينها مجموعة كرزكان والمعامير والمالكية، وبدأ الاهتمام الحقوقي الدولي يتصاعد بما يجري وراء القضبان. وتم اخراس الرموز الخليفية التي كانت حتى ذلك الوقت تتبجح بعدم وجود اي سجين سياسي في البحرين.

لقد أصبح "سجناء الرأي" ظاهرة تقض مضاجع الخليفيين خصوصا انهم يسعون لإقناع العالم بأنهم تغيروا وانهم أصبحوا أكثر ديمقراطية وانفتاحا وحرية.ولكن تواصل صدور القرارات الدولية التي تشجب الاعتقالات التعسفية بدأ يلطخ سمعتهم بشكل لم يتوقعوه. وشيئا فشيئا "عادت حليمة الى عادتها القديمة"، واعيد تشكيل الاجهزة الامنية وتم تطعيمها بعناصر أكثر اجراما كفدائيين صدام لتكون أشرس وأكثر وحشية من جهاز الامن الذي أسسه ايان هندرسون في 1996م.

السجون اذن فتحت، وسيق الاحرار زرافات ووحدانا الى الاقبية، ولم تستطع المجالس الخليفية الصورية مساءلة واحد من المسؤولين عن ذلك التداعي حول ما يجري في البلاد، وعن استهداف ابناء الغالبية الكبرى من المواطنين بهذا الاعتقال. فما الضرر الذي تم تقليله في هذا الجانب؟

ثانياً: ان التعذيب عاد مجددا ولكن بقسوة أشد. وهناك من قصص التعذيب ما يفوق الخيال، وتشهد اجساد ابناء كرزكان

والمعامير وبقية الابطال على وحشية الخليفيين في تعاملهم مع البحرانيين.

وجاء تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش الامريكية الذي صدر في شهر فبراير الماضي ليوثق عشرين حالة تعذيب على لسان الضحايا انفسهم، واغلبهم من المتهمين في قضية "كرزكان".

وبسبب هذه الافادات، اعيد اعتقال هؤلاء الشباب بقرار ظالم، وأعيدوا الى زنازين التعذيب. وكان نصيب شباب المعامير كبيرا ايضا، اذ تعرضوا للتعذيب لإجبارهم على توقيع اعترافات مزيفة. اما العدوان الاخير على خط المقاومة المدنية ورموزه فقد تجاوز في وحشيته الحدود.

فقد اعتقل العلماء وعذبوا بدون رحمة، وتعرض بعضهم للإهانات والتحرش الجنسي، وعومل البحرانيون باساليب مهينة تعكس حقدا خليفيا بلا حدود.

وقد استحدث النظام الخليفي اسلوبا جديدا يتمثل بخطف الشباب واخذهم الى اقبية سرية، حيث يمارس بحقهم أبشع اساليب التعذيب، ولدى المعارضة افادات موثقة من عدد من هؤلاء، على امل استعمالها لإدانة بعض رموز الاحتلال الخليفي بارتكاب جرائم ضد الانسانية.

وقد فاجأت العودة للتعذيب منظمات حقوق الانسان، المحلية والدولية. واتخذ الخليفيون اجراءات قمعية بحق جمعية البحرين لحقوق الانسان بعد ان رفضت دعم التعذيب الخليفي بشكل علني. وبرغم مرور أكثر من ثلاثة اعوام على العودة للتعذيب، فقد فشل

اعضاء المجالس الخليفية في اتخاذ اي اجراء، ولو شكلي، لمواجهة هذه الظاهرة. وكان اداء المشاركين في هذه المجالس هابطا جدا، فقد لاذوا بالصمت طوال هذه الفترة، ولم يستطيعوا الحد من ممارسة التعذيب فضلا عن منعه. لقد تمت العودة للتعذيب بعد قرار المشاركة، فما الضرر الذي تم احتواؤه او التخفيف منه؟

ثالثا: شتم المقدسات والعلماء. لم تكن لدى الاحتلال الخليفي جرأة على استهداف المقدسات والعلماء قبل 2006م، وذلك تحسبا لردة فعل شجاعة من المعارضة. اما بعد المشاركة فقد أدركوا حالة الضعف المستشريه في اعلى مراتب الهرم السياسي والديني، فكثفوا حملتهم ضد الشيعة وعلمائهم، سواء في ابواقهم الاعلامية ام في مجالسهم، حتى التي ينتخب اعضاؤها. ولم يعرف عن المجلس السابق تعرضه لأي من الفقهاء.

ولكن في عهد المشاركة، تم شتم الفقهاء الكبار، ابتداء بمرشد الثورة الاسلامية، آية الله السيد علي خامنئي، مرورا بالشيخ عيسى احمد قاسم، والمرجع الكبير آية الله السيد علي السيستاني، وصولا الى الامام الخميني رحمه الله.

ولم يقم اي من اعضاء هذا المجلس الصوري باي اجراء ضد ذلك، بل ان أحدهم وصف أحد المعروفين بالاعتداء على هؤلاء الفقهاء بـ "الحبوّب"، وصلى عضو آخر وراءه. هذه حقائق، قد تبدو موجعة ولكنها موجودة، وبدلا من الشعور بالأذى عند استعراضها، فمن الاجدر اتخاذ الاجراءات التي تحاصر المشروع الخليفي التخريبي وتفشله، بدلا من رعايته وتوفير الوسائل والذرائع لإضفاء الشرعية عليه.

ولم يقتصر التعدي على المواطنين الاصليين (خصوصا الشيعة منهم) على ما يمارسه سفهاء آل خليفة، بل أصبح الرموز الخليفيون يتعدون على الحقيقة ويكررون ان الشيعة "مجنسون" ايضا وانهم ليسوا اصليين في البلد. وقال وزير جهاز الامن الوطني الحالي عندما كان في لندن، في أحد اللقاءات مع بعض المعارضين: اننا جميعا مجنسون! البحراني الاصيل ليس مجنسا، بل هو الوريث الشرعي للأجداد الذين اختلطت اجسادهم بثرى هذه الارض التي دنسها الاحتلال الخليفي.

ولقد أصبح التصدي للمسلمين الشيعة ظاهرة في الابواق الاعلامية، خصوصا صحيفة "الوطن" وبعض المنتديات المدعومة من الديوان الملكي، التي اصبحت تسمي شيعة البحرين ب "الصفويين" تارة و "الفرس" تارة اخرى. ويمكن مقارنة هذا الوضع بما كان الامر عليه في منتصف السبعينات.

يومها تطرق علي سيار في مجلته "صدى الاسبوع" لمواكب العزاء تحت عنوان: هذا الحزن المدمر متى ينتهي؟ فكانت ردة فعل المؤمنين حاسمة، اذ قاطعوا الجريدة وتظاهروا واحتجوا ضد ذلك، فما كان من المجلة الا التراجع والاعتذار. ولكن في عهد "المشروع الاصلاحي" الذي يحظى بشرعنة مباشرة من القيادات السياسية والدينية، يشتم المواطنون الاصليون ويعتقلون ويعذبون، ولا يكتفى بالصمت فحسب، بل وتمنح الشرعية للمشروع القائم على اساس تصفية السكان الاصليين. فأين الضرر الذي تم تقليله؟

رابعاً: تكريس التغيير السكاني، هذه الظاهرة بدأت على أشدها بعد صعود الطاغية الحالي الى سدة الحكم بعد وفاة والده

في 1999م، وفقا لأجندة وضعها وزير الديوان، الطائفي المقيت، خالد بن أحمد آل خليفة. واكتشفها المعارضون في بداية امرها، وحثوا العلماء والسياسيين على التصدي لها، ولكن في غمرة البهرجة التي صاحبت "المشروع الاصلاحي" والتداعي النفسي والمعنوي لدى البعض، كان الصمت سيد الموقف ازاءها. وحتى هذه اللحظة ليس هناك خطة لمواجهة هذه الجريمة التي اصبحت تسمى "الابادة الصامتة".

وفي السنوات الاخيرة رشحت وثائق عديدة تؤكد استمرار مشروع التغيير السكاني، ليس بتجنيس الاجانب فحسب، بل بتفعيل الخطة المستقبلية التي تقوم على افتراض ان الشيعة يمثلون الاقلية وليس الاكثرية من السكان. فجاءت الدوائر الانتخابية مرسومة لتكريس الانطباع بان الشيعة يمثلون الاقلية، ولم يعترض عليها "المشاركون" بل سايروها وقبلوا بنتائجها.

وفي بلد يمثل سكانه الاصليون من الشيعة 70 بالمائة من مجمل السكان، تتباهى الكتلة الكبرى في المجلس الخليفي بان لديها ما يعادل 43 بالمائة من المقاعد؟ وفي زمن الصمت المفروض على المواطنين، لا ترتفع الاصوات والتساؤلات: كيف تقرون تحويل الشيعة الى اقلية؟ ما المسوغ الشرعي لذلك؟ أليس قبولكم بهذا العدد من المقاعد اقرارا واعترافا بانكم تمثلون اقل من نصف السكان؟ في حالة الصمت، لا يعود امرا مقبولا طرح اي تساؤل مشروع من هذا النوع لأنه "يخربط" ما يخطط له المشاركون.

التغيير السكاني لم يعد مقتصرا على زيادة اعداد السكان لغير صالح "البحارنة" وهم السكان الاصليون، وفقا للوثائق الدولية،

بل ان هؤلاء اصبحوا يعيشون في مستوطنات منتشرة في كل المناطق، بهدف تذويب الهوية الدينية والثقافية لتلك المناطق بشكل تدريجي.

وثمة مشاريع اسكانية وتجارية كبرى لتمييع الهوية التاريخية للبلاد وأهلها، من بينها مشروع بناء ثلاثة ابراج عملاقة يرتفع كل منها الى سبعين طابقا بمنطقة الديه. هذا المشروع يهدف لفرض واقع جديد يذيب هوية تلك المنطقة ويجعل تركيبتها السكانية والمعمارية متواضعة امام الابراج العالية. يطرح المشروع ويتم اقراره من قبل "المشاركين" لان رفضه يزعج الخليفيين المحتلين. وتبنى المدينة الشمالية شمال غربي الدراز بوعود رسمية بمنحها لأهالي الدراز، وما ان ينتهي العمل منها حتى يتم التنصل من تلك الوعود، كما هي عادة الخليفيين المحتلين.

ثم تصدر وعود اخرى لتمييع الموقف، وهكذا يستمر مشروع "الابادة الصامتة" باستمرار صمت "المشاركين" الذين يخشون من ان يؤدي ضجيج المحتجين الى احراجهم امام "المعازيب".

فهل ثمة محنة أكبر من هذه المحنة؟ وهل هناك من يساعد الظالم على ظلمه بشكل فاضح ومكشوف أكبر مما يحدث؟ وعندما بنى الخليفيون "الجدار العازل" من الذي تصدى له؟ من الذي استهدفه سوى شباب المنطقة ونشطاء المقاومة المدنية؟ ولا يستبعد ان يكون هدف المحتلين الاستمرار في بناء الجدران العازلة بين السكان الاصليين والسواحل لاحكام محاصرتهم في مناطقهم الضيقة التي تتعرض لزحف المستوطنين الجدد من جهة، والسماح للأثرياء الخليجيين المتحالفين مع الخليفيين

لشراء ما تبقى من الاراضي للاستمرار في تمييع هوية المناطق وحرمان شبابها من السكن في بيئتهم الطبيعية. لقد تعمقت هذه الجريمة، وكل ما حدث ل "تخفيف الضرر" توجيه بعض الاسئلة في المجلس الخليفي حول المجنسين واعدادهم.

فكان الجواب بسيطا: تعالوا الى غرفة مغلقة واطلعوا على ما قامت به وزارة الداخلية من تجنيس "رسمي"، بشرط ان لا تخرجوا ورقة واحدة من تلك الغرفة؟ فكان لهم ما ارادوا، واكتفى "المشاركون" بالاطلاع على ارقام وزارة الداخلية التي سبق ان أعلن عنها بكذبة كبرى مفادها ان عدد الذين جنسوا في خمسين عاما لم يتجاوز 50 الفا. جهاز التضليل الخليفي يسعى لإخفاء الحقائق بتقديم معلومات محدودة وليست كاملة.

فالاعتراض ليس ضد الذين يتم تجنيسهم وفق القانون بعد قضائهم فترة العمل المنصوص عليها. وانما جريمة التوطين والتجنيس ترتبط بالذين يتم تجنيسهم من قبل ديوان الحاكم خارج ذلك القانون، ووفقا للمادة السادسة من قانون الجنسية للعام 1963م الذي يعطي الامير في بعض الحالات الاستثنائية منح الجنسية البحرين لبعض الاشخاص.

وقد استغل الديكتاتور هذه المادة لمنح الجنسية البحرينية لعشرات الآلاف من الاجانب، وهذه هي المشكلة. هذه الارقام لا ترد في السجلات الرسمية لأنها تتم خارج الاطر الرسمية، وتنفذ بقرارات مباشرة من ديوان الديكتاتور الخليفي. فأين هو الموقف الشرعي والسياسي من جريمة الابادة الصامتة؟ وما هو الضرر الذي تم تخفيفه في هذا الجانب من خلال المشاركة في المشروع الخليفي التخريبي؟

خامسا: تعمقت حالة الحرمان في السنوات الاخيرة نتيجة لسياسات الحصار الجائرة التي يفرضها الاحتلال الخليفي على اهل البحرين. وقد نشرت صور كثيرة للتعبير عن حالة الحرمان هذه.

فهناك صور النساء اللاتي يجلسن في الشوارع ويشحذن من الناس، وصور اللاتي يبحثن في القمامة عن الفضلات، وصور العائلة التي افترشت الارض اسابيع بعد ان رفضت سلطات الاحتلال منحها مسكنا ملائما، وصور الشباب البحراني الذي يغل السيارات، او الشباب البحراني الذي يمسك بشهادته الجامعية ليشير الى عدم جدواها في توفير وظيفة له، حتى بلغ عدد الخريجين الجامعيين العاطلين عن العمل 5000 شخص. حالة الحرمان هذه اضيف اليها ظاهرة غلاء اسعار الاراضي.

وهو غلاء مفتعل لأسباب عديدة، منها:

1. زحف المستوطنين على الاراضي السكنية الامر الذي أدى الى شحتها وبالتالي صعود اسعارها.
2. السماح لأصحاب الثروة الخليجيين الحليفين للاحتلال الخليفي بتملك الاراضي في المناطق السكنية المحدودة، الامر الذي دفع الاسعار الى القفز بشكل جنوني الى الاعلى.
3. حالة الجشع المختزنة في نفوس الخليفيين وطمعهم المتواصل في وضع اليد على الاراضي العامة في تلك المناطق، فلا تكاد منطقة تخلو من قطعة ارض واسعة محجوزة لرئيس الوزراء.وقد شارك ولي العهد وابوه "العم العزيز" في اقتطاع الاراضي، خصوصا المستصلحة من البحر، وبدلا من توزيعها على المحتاجين من البحرانيين، اصبحت ملكا خاصا لهم. ان صعود أسعار الاراضي بهذا

الشكل الجنوني قضية مفتعلة تهدف لإجبار البحرانيين على الهجرة الى دول الخليج الاخرى، خصوصا مع شحة فرص التوظيف.

4. فالبحراني يجد نفسه مضطرا للهجرة الى قطر او الكويت بحثا عن وظيفة وسكن ما دام غير قادر على الحصول عليهما في بلده. لقد انتشرت حالة الفقر بين العائلات البحرانية بشكل مقلق جدا، بينما تصاعدت حالة الثراء الفاحش في اوساط رموز النظام وعملائهم. ففي الوقت الذي يعيش فيه آلاف البحرانيين في بيوت آيلة للسقوط، يمتلك رئيس الوزراء "المرفأ المالي" وعددا من الفنادق الضخمة، ويحتل الحاكم جزيرة ام النعسان. انه مشهد من مشاهد الحرمان والظلم والجور، التي تتكرس بالصمت والمسايرة. فأين الضرر الذي تم تخفيفه بإفرار المشروع الخليفي التخريبي والقسم على دستور يلغي وجود الشعب؟

سادساً: الهدف من انتخاب نصف اعضاء مجلس الشورى: تلميع صورة الاحتلال الخليفي واظهاره بمظهر "الديمقراطية" و "الحرية" وتمرير القوانين التي تريدها العائلة الخليفية، وليس الذي يريدها الشعب. فقد استطاعت تمرير أخطر القرارات القمعية التي تهدف لمصادرة حق البحرانيين في التصدي لسياسات الاحتلال.

ومن تلك القوانين:

1. قانون الارهاب الذي يستعمل الآن ضد العلماء والدكاترة والأكاديميين والمؤمنين والشرفاء.
2. قانون التجمعات الذي سوف يستخدم لـ "تنظيم" المواكب

العزائية والمجالس الحسينية والمحاضرات والاحتفالات الدينية.

3. قانون الصحافة الذي يقيد الحريات ويقنن الاستبداد.
4. وقانون المولوتوف الذي يصدر حكم الاعدام بحق من يستعمل المولوتوف حتى لو كان ضد المعتدين من قوات الشغب الاجنبية او فرق الموت، بحق الابرياء والمناطق السكنية، وقانون الاستقطاع وغيرها.

وإن هذا المجلس الصوري لم يتصد لتجاوزات الحكم وجرائمه:

1. لم يمنع مصادرة الاراضي والسيطرة على المدخولات من النفط والخدمات العامة.
2. لم يوقف السيطرة على السواحل حتى لم يبق منها سوى 10 بالمائة.
3. لم يوقف جريمة الابادة الصامتة التي تمارس بشكل منهجي مدروس.
4. فشل اعضاء تلك المجالس في اتخاذ اية خطوة ضدها.
5. فشل المجلس في وقف جريمة التطبيع مع الكيان الصهيوني، وحتى عندما استغل الاحتلال الخليفي الانتماء الديني لليهودية لأحدى المواطنات، لم ترتفع اصوات الاستنكار لذلك الاستغلال البشع للهوية الدينية وتجييرها لضرب البحرانيين.
6. فشل المجلس في ممارسة الرقابة على التعيينات، فبينما تضاعف عدد الخليفيين في المناصب الوزارية، قلت تعيينات الشيعة في المناصب الادارية العليا من 20 الى 13 بالمائة.

7. فشل المجلس في التصدي لسياسة "الفصل الطائفي" ولم يستطع فتح ابواب التوظيف للشيعة في وزارتي الداخلية والدفاع. وأصبح كل موقف يعترض على سياسات الابادة او الهيمنة او السرقة او الاحتلال، يعتبر "ارهابا". وقد جاءت الجرائم الخليفية الاخيرة باعتقال العلماء والأكاديميين والاطباء ليؤكد ما آلت اليه الامور، في ظل حالة الصمت من الاوساط التي يتوقع منها ان تنطق وتدافع عن المظلومين.

ان من أخطر آفات المجتمعات سكوتها، على الظلم وتخليها عن الامر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقد هلكت الامم السابقة عندما تخلت عن هذه المسؤولية: "كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه، لبئس ما كانوا يفعلون".

هذه المشاركة لم تؤد الى اعادة النظر في الدستور الخليفي او القوانين التي صدرت في فترات الانعقاد السابقة، خصوصا قانون الارهاب الذي أصبح سيفا مصلتا على رؤوس من يعارضون سياسة "الابادة الصامتة" والاستبداد الخليفي.

ربما حدثت "صفقة" غير معلنة بتأجيل النظر في قانون الاحوال الشخصية في مقابل دعم المشروع "الاصلاحي" بالمشاركة واقرار الدستور الخليفي، ولكن حتى هذا التأجيل، ان كان قد حدث، سيظل وسيلة ضغط تستعمل متى ما برزت الحاجة لذلك.

سابعاً: اثبتت السنوات الاربع الماضية ان المجلس الخليفي كان مجلس فتنة، اثار الفتنة الطائفية بشكل فاضح، فانقسم اعضاؤه على اسس الانتماء المذهبي، بعيدا عن الحس الديني النقي، او الانتماء الوطني. أصبح التراشق الطائفي سمة لمن شارك فيه.

وأصبح واضحا انه تحول الى ساحة حرب بين فريقين، يوقد النظام اوارها، بهدف منع التلاحم الوطني الذي طالما نادت به المعارضة وحاربه الخليفيون. فقد فشل الخليفيون في اذكاء الفتنة الطائفية طوال العقود الماضية، وذلك بسبب وعي رموز المعارضة، ولكنهم نجحوا الآن في تحويل البلاد الى بؤر طائفية مقيتة، سوف تأتي على الاخضر واليابس، وتفرق المواطنين على اساس الانتماء المذهبي، كل ذلك ليبقى الخليفيون اسيادا على الجميع.

ماذا حققت مقاطعة المشروع الخليفي؟

منذ حدوث المفاصلة بين خطي المسايرة والمقاومة، انفسح المجال امام النشطاء الذين آلوا على أنفسهم الاستمرار في الدفاع عن البحرين، كأرض تاريخية مؤمنة، وشعب مظلوم يعاني من الاحتلال. انطلق هؤلاء على بركة الله، من اجل هدف نبيل يتمثل بمقاومة الظلم بكافة الاساليب السلمية المشروعة، وعلى كافة الصعدان داخل البلاد وخارجها، غير آبهين برغاء البعير الخليفي المريض. وقد استطاعوا، من خلال مشروع المقاومة المدنية تحقيق الكثير، **ومن ذلك ما يلي:**

اولاً: كشف المشروع الخليفي على حقيقته. فقبل 2006م، كان النظام يسعى لتضليل الآخرين، في الداخل والآخر بانه تحول الى نظام ديمقراطي، وانه اقام "مملكة دستورية" تضاهي أعرق الممالك في العالم. واستطاع تحقيق دعم اعلامي وسياسي وحقوقي للمشروع السياسي الذي فرضه حمد بن عيسى على البلاد والعباد. ولكن نشاط المقاومين طوال الفترة السابقة، كشف هذا المشروع على حقيقته، وتراجع العالم

الخارجي عن التصفيق والتطبيل لذلك المشروع، بعد ان أصبح واضحا ان اوضاع المواطنين لم تتحسن، وان حالة الاستحواذ على الثروات والقرارات لم تتراجع. فلم يعد هناك داخل البلاد، من يؤمن بوجود مشروع اصلاحي، الا المستفيدين ماديا من ذلك المشروع.

وقد انضوت الاجيال الجديدة تحت راية مقاومة ذلك المشروع لانه مؤسس على "الابادة الصامتة" برغم ما له من ظاهر يوحي بغير ذلك. القليلون جدا هم الذين يؤمنون اليوم بوجود مشروع اصلاحي.

ولولا عمل النشطاء من تيار المقاومة المدنية لكشف التزييف والتضليل، لاستمرت الصورة المزيفة لذلك المشروع في اذهان الناس. وحتى سنوات قليلة مضت، كان الاصدقاء يباركون للبحرانيين بـ "الانتصار الكبير في انتخابات 2006" او "الانفراج السياسي الذي سمح للمعارضين بالعودة" وغير ذلك من المظاهر القشرية. اما الآن فقد أصبح اصدقاء شعب البحرين في كل مكان يدعون على هذا النظام الذي ظهر على حقيقته، وعمد هؤلاء للشد على ايدي الناشطين والدعاء لهم بالنصر على اعداء الشعب، اعداء الانسانية.

ثانياً: ان مشروع المقاطعة اعاد التوازن الى الموقف الشعبي، وأعاد الروح التحررية التي كادت تخبو في النفوس بعد قرار المسايرة. ففيما عدا من أصر على ابقاء عقله مغلقا، لم يبق هناك من يضمر حبا للاحتلال الخليفي او يثق به او يدعو له بالبقاء.

وشهدت ليالي شهر رمضان ادعية المؤمنين التي انطلقت من اعماق القلوب طالبة من الله ان يمحق هذا الحكم الظالم، ويريح

البلاد والعباد منه. هذه هي الحقيقة خصوصا بعد ان اظهر الخليفيون حقدهم على الشعب بالاعتداء على علمائه ومفكريه ونشطائه وتعكير صفو ليالي الشهر المبارك بالاعتداءات على المنازل وترويع الآمنين واختطاف الابرياء وتعذيبهم.

لقد أعان الخليفيون المقاومين على أنفسهم، بتلك التصرفات الرعناء التي قلبت القلوب ضدهم. لقد تحول حمد بن عيسى آل خليفة الى رمز للكراهية والعداء والاستبداد والاستكبار.

ويكفي الاطلاع على المواقع الالكترونية، التي هي المجال الوحيد المتاحة، برغم منع اغلبها، للمواطنين لكي يعبروا عن آرائهم ومواقفهم. هذه المواقع تعبرعن اتجاه الرأي العام وتكشف مدى ما بلغت اليه المفاصلة النفسية بين البحرانيين والخليفيين.

هذه المفاصلة كانت ضرورية لقطع الطريق على من يسعى لـ "تطبيع العلاقة" بين الجلاد والضحية، بين الظالم والمظلوم، بين المحتلين واصحاب الارض المظلومين.

لقد انتهى عهد التطبيع مع المحتلين والمستوطنين، وقد أدرك الطاغية هذه الحقيقة فراح يمارس أبشع وسائل التنكيل والانتقام بحق البحرانيين، بسحب منازلهم وطردهم من العمل ومطاردتهم في اي مكان حلوا. وقد تضاعف حقده بعد فشل مسرحيته الفاشلة التي لم يحصل له من يدعمها سوى اشكاله من الطغاة في البلدان المجاورة.

وقد كان هدف المقاطعين وقف مسلسل التطبيع الذي شهد توجه بعض العمائم الى قصور الحكام في مشهد مغاير لما اعتاده المواطنون من ثقافة تعلموها من أئمتهم وقادتهم

العظماء، كالإمام الخميني والشهيد الصدر والشيخ الجمري رحمهم الله جميعا.

ثالثاً: نجحت المقاومة المدنية في اعادة النظام الخليفي الى القوائم السوداء في مجال حقوق الانسان والحريات العامة. فحتى العام 2006م كان النظام الخليفي قد حقق لنفسه موقعا متقدما في هذه المجالات نتيجة نشاطه الاعلامي وفي مجال العلاقات العامة، وبسبب تلكؤ المعارضة في التصدي لمشروعه التخريبي.

اما الآن فقد تغير الوضع رأسا على عقب. فقد صدرت في السنوات الاربع الماضية من التقارير الدولية في مجال حقوق الانسان ما لم يصدر طوال العقد السابق كله. فلم تبق منظمة حقوقية دولية الا واصدرت بيانا يؤكد العودة لممارسة التعذيب، حتى قبل العدوان الاخير الذي حدث في شهر رمضان المبارك. تلك التقارير اصبحت ادلة دامغة أدت الى تعرية المشروع الخليفي، وفتحت بابا واسعا للمقاضاة الدولية لعناصر التعذيب والحرب ضد الانسانية ابتداء برأس الحكم وصولا للمعذبين أنفسهم.

واستطاع المناضلون البحرانيون افشال كافة الوسائل التي استخدمها الاحتلال الخليفي لتضليل المنظمات الحقوقية الدولية. وفشل في الحصول على دعم الجمعيات المحلية التي رفضت مسايرته في تعذيبه وقمعه. فقام بحل مجلس جمعية البحرين لحقوق الانسان. ولم يدعمه سوى بضعة افراد يعملون موظفين لديه. وحتى الهيئة التي قام بتشكيلها باسم حقوق الانسان والتي استهلت نشاطها بهجوم ضد الشيعة بالكونجرس

الامريكي، اصيبت بالتصدع، عندما رفض احد مسؤوليها ان يبصم على بيان اصدره جهاز التعذيب باسم المنظمة.

وأدرك الخليفيون ان عناصرهم المطبلة لهم في مقابل اموال طائلة، لم تجدهم شيئا، بل فشلوا جميعا في منع صدور قرار واحد ضد الارهاب الخليفي من اية جمعية دولية. وكان النظام الخليفي قد وظف شركات عديدة في مجال العلاقات العامة في دول اوروبية وفي امريكا لتلميع صورته، ولكنها هي الاخرى عجزت عن تحقيق شيء من ذلك لان بشاعة الوجه الخليفي كانت اقوى من اية محاولة لإخفائها.

فقد صدرت تقارير ضد النظام من منظمات مرموقة مثل منظمة العفو الدولية، وهيومن رايتس ووج، ومنظمة فرونت لاين، وجمعية الدفاع عن الصحافيين، وجمعية القضاة والمحامين الدولية، ومنظمة أو ام سي تي، وآيفكس، وغيرها من المنظمات الحقوقية الدولية كما فشلت الجهود الخليفية التي ادت الى شراء بعض الموظفين والاقلام لدى مؤسسات حقوقية واعلامية في منع تلك المؤسسات من اداء دورها بشكل مهني، على عكس ما كان الخليفيون يطمحون اليه.

لقد نجح نشطاء الشعب في ايصال رسالة المظلومين الى العالم واندحر النظام الخليفي في الجانب الحقوقي بشكل مدمر يفوق في آثاره ما وصل اليه في التسعينات.

رابعاً: اما في مجال الحريات العامة والديمقراطية، فقد نجح المقاومون في كشف الطبيعة القمعية للاحتلال الخليفي، واقناع الجهات الدولية المهتمة بتقييم اداء الدول في مجال الحريات العامة والديمقراطية. وقد شعر الخليفيون بأكبر احباط

عندما غيرت منظمة "فريدوم هاوس" تقييم الوضع البحريني من بلد "يتمتع بحرية جزئية" الى بلد "لا تتوفر فيه الحرية".

هذا التقييم ألغى البحرين من قائمة الدول ذات الصفة الديمقراطية ونزل بها الى مصاف أكبر الدول القمعية في العالم، برغم قلتها في الوقت الحاضر. اي ان البحرين اصبحت في المستويات الهابطة من الدول القمعية.

هذه النتيجة جاءت معاكسة لما توقع الخليفيون عندما اعلنت بعض الجهات المعارضة مشاركتها في الانتخابات ضمن المشروع الخليفي الذي كان يسمى "اصلاحيا".

وأدركت ان المجموعات المقاومة هي التي فرضت اجندتها على الصعيد الدولي، بتعرية النظام، وليس المجموعات التي شاركت ضمن مشروعه. فلم يعد هناك من يؤمن بوجود "ديمقراطية" في البحرين، بل ان هناك انتخابات لمجالس صورية.

وقد توجه العديد من المؤسسات الاعلامية الدولية بذريعة تغطية الانتخابات المزمعة في 23 اكتوبر، ليس بهدف تغطيتها، خصوصا انها لن تحقق "مفاجآت" كبرى، بل للاطلاع عن كثب على ما يعتمل تحت الارض من مشاعر معادية للاحتلال الخليفي.

وقد ارتكب الخليفيون خطأ فادحا وقد يكون قاتلا، باعتقال شخص مثل الدكتور عبد الجليل السنكيس، الذي حظي بتعاطف عالمي غير مسبوق بسبب اعاقته وسوء معاملته على ايدي الخليفيين. وهكذا فقد دفعهم الله لارتكاب جرائم وحماقات دعموا بها ادعاءات المعارضة، وساهموا في خراب بيوتهم "يخربون بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين فاعتبروا يا أولي الابصار".

خامساً: نجح المقاومون في تدويل قضية شعبهم، واوصلوها الى ابعد الحدود، فلم تعد قضية محلية كما كان يأمل الاحتلال الخليفي. ونظرا لشعورهم بخطر ذلك التدويل، سعى الخليفيون من جانبهم للتدويل ايضا، فسعوا لجر مجلس التعاون الخليجي للتدخل، فاجتمعوا في جدة في شهر سبتمبر، وأصدروا بيانا تضامنيا مع الخليفيين، ووجهوا نداء للحكومة البريطانية لطرد اللاجئين البحرانيين في بريطانيا (خمسة لاجئين حصلوا حق اللجوء في عشر سنوات، بينما تمنح بريطانيا سنويا حق اللجوء لـ 28 الفا).

وواصلوا جهودهم باجتماع سفراء دول المجلس مع الخارجية البريطانية لإثبات دعمهم للخليفيين. ولكن الله للظالمين بالمرصاد "ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين".

لقد اصبحت قضية البحرين مطروحة على الصعيد الدولي على نطاق واسع، وقد حظيت قضية شعبها في الاسابيع الاخيرة باهتمام اعلامي غير مسبوق، فما تزال التقارير والمقابلات حول اوضاع البحرانيين تتواصل بدون توقف، برغم اعتقال أكثر من 250 من الرموز والنشطاء. انه نصر مؤزر من الله عز وجل به على المؤمنين الصابرين المحتسبين الذين أمدهم الله بجنود لم يروها، وجعل كلمته هي العليا، وكلمة الظالمين هي السفلى "والله غالب على امره ولكن أكثر الناس لا يعلمون".

سادساً: سعى المقاومون للحفاظ على الهوية الوطنية، ومنع الاحتقان الطائفي، وضمت حركة "حق" عناصر شيعية وسنية، اسلامية ووطنية. وشاركت العناصر الوطنية من كافة الطوائف في الندوات التي عقدت خارج البحرين، بعيدا عن الانتماء المذهبي. وما تزال المعارضة تنطلق على اساس حبها

للوطن، والاحترام المتبادل بين مكونات الشعب، والحصر على ضمان حقوق الجميع بشكل متساو وعادل، انطلاقا من عدالة الاسلام وانسانيته، والمنطق السوي.

عزيزي المواطن الكريم

بعد هذا الاسهاب في عرض الموقف، اصبح القرار قرارك، فإما ان تكون اداة لإنجاح المشروع الخليفي التخريبي المؤسس على "الابادة الصامتة" او مع الرافضين لذلك الظلم والاستبداد والقمع.

لقد قدمنا في السابق نصيحة لكل مؤمن مخلص: "لا تكن شاهد زور". ونكرر النصح لمن فتح الله قلبه للتقوى، بالقول: "لا تكن شاهد زور".

لتعلم اخي المواطن، اختي المواطنة، إنك لا تصوت للشخص الذي تمنحه صوتك، انما تصوت للمشروع الخليفي المدمر.

إنك تصوت لمشروع حمد التخريبي الذي فعل كل ما تمت الاشارة اليه.

وتكفي السنوات الاربع الماضية وما تم فيها لإثبات عدم جدوى المشاركة في مشروع قائم على الظلم والاقصاء والتهميش والتمييز، والطائفية.

أنت تصوت اذن لمجلس مسخر لتمرير القوانين التي تحاصر وجودك وتصادر حقوقك، فكأنك تسلم السكين للذباح لينحر بها رقبتك، فما الحكمة وراء ذلك؟

وأين الضرر الذي يمكن تخفيفه؟

بعض مستندات البحث

(1)

السعيدي يهاجم الامام الخميني - 8 مايو 2010

استنكر عضو مجلس النواب البحريني الشيخ جاسم السعيدي بشدة القول المنسوب لمؤسس الجمهورية الإسلامية الإمام الخميني بأنه لا يوجد أفضل من الشعب الإيراني ولا حتى شعب رسول الله في صدر الإسلام، مطالباً علماء ووجهاء الأمة بتدشين حملة قوية من دون مداهنة ولا مجاملة للرد على هذه الإساءات لخير القرون والذين كانت لهم إسهاماتهم وبصماتهم الواضحة في نشر الإسلام وتعاليمه وغرس مفاهيمه للأمة من بعدهم.

وفي خطبة الجمعة بمسجد سبيكة النصف بمدينة عيسى في البحرين, أمس, اعتبر السعيدي أن "الجراءة على الإسلام في بعض الفرق المنحرفة الباطلة تزداد يوما بعد يوم, فلم نتوقع أن يتجرأ ممن يدعون انتسابهم لهذا الدين الحنيف لأن يكذب رسول الله ويزعم بأن قومه وعشيرته هم خير من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

إلى أن ظهر لنا مؤخراً المدعو علي أكبر ولايتي وزير الخارجية الإيرانية الأسبق وكبير مستشاري المرشد الإيراني الأعلى الحالي علي خامنئي للشؤون الدولية ليسرد لنا بعضاً من الأقوال الكفرية التي لا يجوز الصمت حيالها وذلك حينما سرد بعضا من عبارات الهالك المقبور الخميني في برنامج متفلز بمناسبة استرجاع مدينة خرمشهر من القوات العراقية.

حيث نقل عن الخميني قوله من شدة اعتزازه بإنجاز قومه الفرس: لا يوجد أفضل من شعبنا ولا حتى شعب رسول الله في صدر الإسلام. في إساءة بالغة من الخميني لديننا الحنيف ولرسولنا الكريم ولرموزنا وآبائنا وسلفنا الصالح الذي لم يكن هناك أمة خير منها."

وشدد السعيدي على أنه "لا يجوز البتة السكوت حيال هذه الإساءات المتكررة على ديننا الحنيف ورموزه الشامخة وواجب على علماء المسلمين ووجهائهم والمصلحين أن يدشنوا حملة لردع هذه الإساءات وكشف زيف وباطل الاعتقادات المنحرفة الضالة التي يعتقدها الكثيرون ممن يقدسون الهالك المقبور الخميني وأمثاله من المبتدعة والزنادقة."

(2)

النائب عبد الحسين المتغوي : سمو رئيس الوزراء والد الشعب الكبير

12 أكتوبر 2007

رئيس الوزراء يوجه لإنقاذ عائلة بحرينية. وجه رئيس الوزراء سمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة إلى إنهاء معاناة عائلة بحرينية تعيش في غرفة واحدة في منطقة السنابس، وذلك تفاعلاً مع المناشدة التي أطلقها عضو كتلة الوفاق النائب عبد الحسين المتغوي عبر «الوسط» يوم أمس.

وأفاد النائب المتغوي أنه تلقى اتصالا من وكيل ديوان سمو رئيس الوزراء علي العريض لإبلاغه بأن سموه «يشكر على إثارة

هذه القضية، ووجه المسئولين إلى حلها فوراً، والتنسيق مع النائب في هذا الشأن». وأضاف المتغوي في تصريح ل «الوسط» «نثمن عالياً الاستجابة السريعة لسمو رئيس الوزراء والتي إن دلت على شيء فإنها تدل على أن سموه هو والد الشعب الكبير».

(3)

النائب خليل المرزوق: الظهراني شخصية مؤهلة لإدارة مجلس النواب، والسعيدي حبوب ومرح

22 فبراير 2007

السعيدي «حبوب»... «حق» لا تحرجنا... وليست لدينا آذان في مجلس الوزراء.

قال نائب رئيس كتلة الوفاق ورئيس اللجنة التشريعية في مجلس النواب النائب خليل المرزوق إن «الوفاق» لن تترك التقرير المثير وراء ظهورها، ولكننا في حراكنا نعالج القضايا بروية. لكنه أكد في الوقت ذاته أن «الوفاق» ستصر على فتح تحقيق نزيه ومحايد في القضية.

من جهة اخرى، قال المرزوق: «ان الظهراني شخصية مؤهلة لإدارة مجلس النواب»، فيما وصف نائبه في اللجنة التشريعية الشيخ جاسم السعيدي بأنه «حبوب ومرح». إلى ذلك نفى المرزوق ان تكون ل «الوفاق» آذان في مجلس الوزراء، غير انه اقر بوجود وزراء قريبين من المعارضة ينقلون الرؤية الحكومية إلى «الوفاق».

(4)

برلماني يهاجم "رمز الشيعة" في البحرين.. بعد دفاع لم يقدمه "الآيات" لإيران

2 أبريل 2010

شن النائب البحريني السلفي الشيخ جاسم السعيدي هجوما لاذعا على خطيب جامع الإمام الصادق، الشيخ عيسى قاسم، أحد رموز الشيعة في البحرين، بسبب خطبته الأخيرة، واصفا إياه بأنه "المحامي الأول لإيران في مملكة البحرين بدلالة دفاعه المستميت عن إيران في قمع المظاهرات ومصادرة الآراء وحقها في امتلاك السلاح النووي".

وقال السعيدي، في بيان صادر عن مكتبه الإعلامي، "لقد سبق لي أن طالبت عيسى قاسم بتوضيح موقعه في العلاقة الحميمة مع إيران وهل هو ممثل ديني لولاية الفقيه أم هو ممثل سياسي لإيران، فإلى جانب احترامه وتوقيره لرموز الدولة الإيرانية السياسية والدينية فإنه ظهر لنا في خطبة الجمعة بمظهر المدافع المستميت للجمهورية الإيرانية وحقها في استخدام العنف والقتل ضد المتظاهرين وضد المعارضين لنظام الحكم فيها وكأن الخطبة لا يلقيها عيسى قاسم في الدراز (في البحرين) بل يلقيها أحمد خاتمي في طهران". وخاتمي هو أحد خطباء جمعة طهران ومن المقربين للمرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي.

وأضاف السعيدي "لم يكتف قاسم بذلك بل تناول بقوة أحقية إيران في الدخول لسباق التسلح النووي، شاذا بذلك عن جميع المواقف العربية التي تتعامل مع هذا الملف بحذر، خصوصا مع النوايا الإيرانية الواضحة لتوسيع النفوذ في الدول العربية، متناسيا أن إيران التي يدافع عن حقها في السلاح النووي ما زالت تحتل الجزر العربية الإماراتية الثلاث فكيف لو امتلكت السلاح النووي، إذن كيف يستنكر قاسم ان تقف الدول العربية موقفا حذرا من تسلح إيران بالقوة النووية".

واعتبر السعيدي أن "من السذاجة والسخرية والبلاهة أن يدافع قاسم تلميحا عن حق إيران في قمع المتظاهرين وقتل المعارضين بحجة أن حاكمها مسلم جاء برضى الناس ويعمل بحدود الشريعة في حدود بلده.

بينما يدين في الخطبة ذاتها الممارسات القانونية التي تقوم بها وزارة الداخلية البحرينية في القبض على مجرمي كرزكان وفقا للحكم الصادر من محكمة مستقلة نزيهة, إضافة إلى إدانته استخدام وزارة الداخلية لوسائل تفرقة المتظاهرين البسيطة كمسيلات الدموع والرصاص المطاطي, بينما يغض الطرف بل ويجيز ان تستخدم إيران الرصاص الحي ضد المتظاهرين وحبال الشنق ضد المعارضين السياسيين".

وسأل "لماذا الكيل بمكيالين ولماذا يدين قاسم البحرين ويبرئ إيران، وهل يعتبر قاسم النظام في البحرين غير مسلم ويمارس صلاحياته خارج حدود أراضيه والعكس ما يحصل في إيران التي يدافع عنها".

(5)

رافضاً ما وصفه بالمزايدات .. المزعل : أمن السعودية من أمن البحرين

3 نوفمبر 2009

قال النائب عن كتلة الوفاق النيابية محمد المزعل إن موقف الوفاق يتمثل في أن أمن المملكة العربية السعودية هو أمننا والعكس صحيح، وأن كل ما يهدد أمن المملكة العربية السعودية يهدد أمن مملكة البحرين". وأكد المزعل على أن هذا الموضوع ليس مجالاً للمزايدات السياسية، وأن موقفنا هو نفس الموقف المعلن من قبل وزارة الخارجية البحرينية التي هي جهة الاختصاص بهندسة المواقف والسياسات الخارجية للمملكة بما يتفق ومصالحنا الوطنية العليا وامتدادنا وعمقنا العربي والإسلامي. وشدد على أن الوفاق تؤكد على انتهاج الأساليب السلمية في العمل السياسي وترفض في المقابل كل أشكال العنف والتطرف وكل ما يرمي لتهديد استقرار وأمن جميع الدول العربية وشعوبها من أي جهة كانت، وأيا كان انتماء من يتبنى تلك الأساليب المرفوضة، شيعياً كان أو سنياً أو غيرها من المذاهب والانتماءات. فالتطرف والإرهاب لا مذهب لهما ولا دين.

(6)

خليل المرزوق: المشاركة خيار استراتيجي لا يتغير

28 أغسطس 2010

يعتبر البعض أنكم أقدمتم على «المشاركة» في الانتخابات المقبلة، رغم أنكم لا ترون الحد الأدنى لشفافيتها. هل يمكننا أن نعتبر ذلك تناقضاً في تعاطيكم مع هذا الملف؟

مطلقاً، نحن في تحليلنا الاستراتيجي نرى أن المشاركة هي الأصل، وخيار استراتيجي، لأن مطلب الشعوب الحرة هو الشراكة في إدارة أوطانهم، ونعلم أن استراتيجية السلطة بالمقابل هي الاستئثار والتفرد، ولذا هي تسعى بكل ما تستطيع أن تشل المشاركة أو تقلل منها، وتستغل كل الظروف والأدوات لذلك، فهل تريدنا أن نترك لها المجال فضلاً أن نساعدها في ذلك بإقصائنا وتهميشنا. صحيح نحن نعترض على كثير من إجراءات العملية الانتخابية، ولكن نعلم جيداً أن السلطة تستخدمها لتقليل فرصنا في المشاركة، وأنا أقول للأسف إن بعض القوى لا تريد أن تتفاعل معنا في المطالبة بعملية انتخابية أكثر عدالة وشفافية، لأنها إما خائفة أو تستفيد من غياب العدالة والشفافية، فنصبح وحيدين في هذه المطالبات - ولأكون شفافاً وصريحاً - ينطبق ذلك على الموالاة والمعارضة.

يقول البعض إنكم تهرولون وراء المشاركة في البرلمان المقبل، وأن أي تطورات في الساحة حتى ولو كانت كبيرة، ليس من شأنها أن تزحزح قراركم بالدخول والمشاركة، هل ذلك صحيح، وهل تعتبرون قرار المشاركة تكتيكاً قابلاً للمراجعة؟ المشاركة خيار استراتيجي، لا يتغير بظروف طارئه ولو كانت قاسية، لكن في الوقت نفسه قلنا إن المشاركة ليس قدراً محتوماً، وقابلة للمراجعة في أي وقت تطلب ذلك، لكن الوقت الحالي لا تأثير للأحداث الأمنية في قرار المشاركة، وأحد الأسباب أن بعض التحليلات بل أقربها تكيف هذا التصعيد الأمني في هذا التوقيت بالذات هو لضرب المشاركة و تحديداً مشاركة «الوفاق»، والاستفادة من الأجواء الانتخابية لتقليل المعترضين على توجهات السلطة وكسب أكبر مساحة للتأييد، ومن يتابع

الإعلام يرى التحريض اليومي على فئة كبيرة من المجتمع، وما تبثه صحف معينة، كلها دلائل واضحة على أن هناك استهدافاً واضحاً للمشاركة.

(7)

الشيخ حمزة في حديث مثير لمنتدى الدير: لم ندفع ضرراً ولم نجلب منفعة

12 سبتمبر 2009

منتدى الدير: أولاً، نرحب بكم سماحة الشيخ في منتدى الدير، وكما عودتنا دائماً في استجابتك لطلبنا للقائك، وكما عودناك نحن أيضاً بأن نكون في غاية الصراحة والشفافية والوضوح، والأسئلة التي جهزناها لا تعبر بالضرورة عن رأي إدارة المنتدى، بل هي ما يتكلم به الناس، كيف تقيم حصيلة دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الثاني؟

سماحة الشيخ حمزة الديري، عضو مجلس النواب: أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم، بسم الله الرحمن الرحيم، اللهم صل على محمد وآل محمد والعن أعدائهم، أولاً أشكرك يا أخي يا أبا حمزة على هذا التفضل وإتاحة الفرصة للتعبير والإجابة عن بعض ما يختلج في صدور الناس، وما يصدر على السنة الناس من أسئلة واستفسارات.

جوابي على السؤال الأول، أنا أقيم حصيلة دور الانعقاد الأول، باعتبار أن دور الانعقاد الأول لم يتجاوز خمسة شهور، وحداثة التجربة بالنسبة لنا في كتلة الوفاق، فأعتبر حصيلة ما تقدمنا به، لأن أدوات المجلس البرلماني محصورة في أدوات محددة،

بين سؤال لوزير، أو اقتراح برغبة، أو اقتراح بقانون، أو استجواب، أو لجان التحقيق.

هذه هي الأدوات المتاحة أمام مجلس النواب، فرغم عدم رضاي الرضا الكامل أقول بأننا استثمرنا كل قدرتنا وطاقتنا، لا، غير راض كل الرضا، لكن أقول لا باس بالحصيلة التي قدمناها من أسئلة ومقترحات بقانون ومقترحات برغبة، على محاولة طرح استجواب، وتشكيل لجان تحقيق، يعني لا أقول أنني راض تمام الرضا، لكن بدرجة لا أعطيها ممتاز أو جيد جداً، لكن أقول تقدير جيد، بالنسبة إلى قصر المدة وحداثة التجربة بالنسبة لنا.

منتدى الدير: لماذا لست راضياً 100 ٪، ما الذي من الممكن أن تقوموا بعمله ولم تقم به الكتلة؟

الشيخ حمزة: لو كانت الأمور أكثر ترتيباً من البداية، لو حصلنا على مستشار قانوني منذ بداية دخولنا المجلس، لو حصلنا على بعض الشغلات، المدير التنفيذي وغيره للكتلة منذ البداية لكانت الأمور أكثر ترتيباً، لكن كما قلت بأن حداثة التجربة، وبداية الأيام كنا نعاني من عدم وجود مستشار قانوني، فهذا أثر على عطائنا.

منتدى الدير: لماذا لم تفتحوا ملف التعديلات الدستورية؟

عضو البرلمان: ملف التعديلات الدستورية، بهذه التركيبة في المجلس، إذا تريد أن تطرح أي ملف لابد أن تحاسب إذا توافق بقية الكتل، فلابد أن تستشف وجهات نظر الكتل الأخرى، وما لمسناه حسب الظاهر بأنه ليس لديهم رفض إلى أن تكون هناك تعديلات دستورية، ولكنهم يطلبون التأجيل، هذا ما

استشفيناه أو قرأناه عند الكتل الأخرى، لهذا نحن نتمشى معهم ولا نترك لهم الحجة، نحن لدينا نفس للتأجيل.

لكن في النهاية ليس لدينا استعداد لإلغاء الملف نهائياً، وبما أنه يوجد المجال أن بقية الكتل تتعاون معنا لكن ببعض التأجيل فلا بأس، لذلك عندما سنحت الفرصة وشعرنا أنهم يرغبون في التعديلات الدستورية أو ممكن تمريرها، بدأنا بطرح مادتين أو ثلاث مواد للتعديل، نعمل جس نبض، ومع موافقتهم على التقدم بالتعديل، لكن في النهاية عند التصويت...

منتدى الدير: إلى أي مدى تعتقدون بأن بقية الكتل ستمضي معكم في ملف التعديلات الدستورية؟

الشيخ حمزة: هذا مطروح للوقت، عندما نقرر طرحه سننظر موقفهم النهائي، لأننا لن نذهب إلى ما لا نهاية، صحيح نتمنى موافقتهم، ونتجاوب مع رغباتهم في التأجيل، لكن ليس إلى ما لا نهاية، نأمل أنهم يقفون، بالتجربة في المادتين أو الثلاث مواد التي تقدمنا لتعديلها، ورغم أنهم وافقوا معنا في اللجان لكن في المجلس لم يوافقوا.

منتدى الدير: سماحة الشيخ، لدي بعض النقاط والتي أريد تعليقاً عليها من سماحتكم، لقد فشلتم في ملف عطية الله والذي قال الشيخ علي سلمان بأنه سيطيره في غضون أسبوع.

الشيخ حمزة الديري: إذا ستحاكم التصريحات، أولاً الشيخ علي ليس معصوماً، فالإنسان أحياناً يطرح أجندة ويفكر في أشياء ثم تعترضه أمور لم تكن في الحسبان تغير أجندته، وهذه في

أبسط الأمور قد تحصل وليس فقط في التشريع، أنت في الشهر السابع مثلاً قد تخطط أن تسافر في الشهر التاسع، ولكن في آخر لحظة قد تغير رأيك، أو تحصل أولويات أو أمور تعترض طريق تنفيذ البرنامج الذي رسمته.

فالشيخ علي كان يأمل أن يطرح موضوع عطية الله من أول جلسة للمجلس، إما أن يطير المجلس أو يطير عطية الله، لكن هذا الكلام النظري غير الشيء العملي، لما يأتي للشيء العملي يشوف كل الظروف من حوله لا تسمح بهذا الأمر، فأنت عندما تتقدم بمشروع، يعتمد على المشروع الذي تقدمة، إذا كان المشروع كبيراً، مشروع حساس يحتاج فيه عناصر كثيرة حتى ينجح، إذا لم تتوفر عناصر نجاحه يصير عبث طرحه.

لهذا ملف مثل ملف التقرير ككل ليس ملف فقط عطية الله، هذا يحتاج إلى جهود كثيرة، ويحتاج إلي عناصر كثيرة، ليس فقط على مستوى المجلس، بل يحتاج إلى مستويات أخرى، أول شيء يحتاج أن الجمعيات السياسية كلها تكون على اطلاع وفي تشاور وتنسيق مع كل الجمعيات السياسية، مع الرموز الوطنية كلها في البلد، مع الرموز العلمائية في المجلس العلمائي، والرموز والدينية كلها، إضافة إلى القواعد الشعبية، لازم يكون تشاور وتنسيق.

لأن هذا الملف سينعكس مردودة سواء كان فشل أو نجاح على العملية السياسية كلها، على الوضع بكاملة، لذلك يحتاج إلى تنسيق ودعم من خارج المجلس، في اعتقادي من داخل المجلس فقط لن يصير شيء مع التركيبة الموجودة، لابد من تنسيق من خارج المجلس وعمل من خارج المجلس

ودعم من خارج المجلس، من الجمعيات السياسية وكل الرموز الوطنية والقواعد الشعبية والرموز الدينية، لهذا نحن عندما رأينا الفرصة مناسبة أو مواتية لتقديم استجواب فقط لأشياء بسيطة مخالفات المالية التي لا تحتاج إلى جهد كبير.

ويكفي التقرير الذي عملته الحكومة في قضية التقرير يا زعم لإدانة كاتب التقرير المثير للجدل، ويوجد في التقرير تحقيق مع عطية الله ومعترف كما جاء في التقرير الذي عملته الحكومة أنه قايم به تحت إشراف الشيخ خالد بن عبدالله بن خالد، فهذا لا يحتاج إلي تحقيق كبير، ولا يحتاج إلي جهد كبير حتى يمكن أن يشكل إدانة تكفي للاستجواب، ولما تقدمنا به كنا نأمل من الكتل الأخرى أنها تقف.

لكن للأسف ما وقفت الموقف المطلوب والمشرف، وقفت موقفاً آخر، والحجج التي ساقوها لاعتراضهم واهية وغير حقيقية، اعتراضهم بأنه غير قانوني وتحويله إلى اللجنة القانونية، هذا استغلال الأداة القانونية في غير محلها، استغلال الحقل الدستوري بتعسف، لأن مطلبهم انه لا يحول إلى اللجنة المختصة وهي المالية والتحويل إلى اللجنة التشريعية في غير محله، هذا كنوع من الاختبار إلى الكتل الأخرى وللأسف أقول خذلوا دورهم وموقفهم وصلاحياتهم، وهم لا يضرونا بهذا الموقف وإنما تأسف لأنهم يقللون من صلاحياتهم.

منتدى الدير: سماحة الشيخ، لقد فشلتم أيضاً في حل ملف التجنيس.

العضو النيابي: كذلك ملف التجنيس، ملف التجنيس يحتاج إلى عناصر كثيرة، مثل هذه الملفات اتضح الآن بأنه لا يمكن الاعتماد

فقط على المجلس، لابد من التنسيق مع خارج المجلس مثل الجمعيات السياسية وغيرها، وفي نظري العمل عليها في خارج المجلس مع القيادات السياسية يمكن يكون انفع وأجدى من المجلس.

منتدى الدير: أيضاً لقد فشلتم في حل قضية تعويض أهالي الشهداء وضحايا التعذيب.

الشيخ حمزة: هذه مو كلها أجنده مخطط أن نطرحها في ثلاثة أو أربعة أشهر، لم يطرح ملف التجنيس أو هذا الملف، ملف التجنيس فقط تقدم الشيخ حسن سلطان لوزير الداخلية بسؤال عن عدد المجنسين، أنت تقدم السؤال أحياناً حتى تستفيد منه وتأخذ معلومات ومن خلال هذه المعلومات تقدر تطلب لجنة تحقيق أو تطلب مثلا استجواب، فالأسئلة تكون لطلب معلومات معينة، ما تقدمنا بشيء بخصوص التجنيس، ولم نطرح ملف ضحايا التعذيب لغاية الآن، قاعدين نفكر في الأجندة بس متى نطرحه ما قررنا للحين.

منتدى الدير: أبو علي، إذا كان مجرد سؤال للوزير الملزم دستورياً بالإجابة في غضون أسبوعين، إذا كان الإجابة على السؤال استكثروها عليكم فكيف تحلون قضية التجنيس.

الشيخ حمزة الديري: أنت تقول فشلتم، الفشل إذا تقدم بشيء وتسوي شيء ومحاولة وفشلت فيها، ونحن لم نحاول للآن، من خلال السؤال تحصل على معلومات وتكتشف ماذا تكتنف القضية من صعوبات ومعوقات حتى بعد ذلك تقرر كيف تعالج هذا الملف، لازم تشوف المعوقات التي أمامك فتكتشف من خلال السؤال أحياناً.

فهذا السؤال كشف لنا أن هنالك خشية، إذاً يوجد شيء مخالف للقانون وإلا لماذا يخشون من اطلاع النواب على العدد وأسماء وتواريخ المجنسين؟، وإلا لماذا فقط النائب الذي سأل السؤال فقط يطلع على الإجابة في مكتب المجلس ولا احد يشوف ولا يعطوه نسخة منها؟، لماذا هذا التكتم؟، هذا يكشف لك أنه توجد مخالفة للدستور والقانون، هذا يعطيك خلفية تجعلك تتعامل مع الملف بصورة أخرى.

منتدى الدير: سماحة الشيخ لقد فشلتم في حل قصة البطالة؟

عضو مجلس النواب: مسألة البطالة، البطالة لم نطرحها، والبطالة ليس فقط نحن نطالب بحلها، حتى الكتل الأخرى تطالب بإنهائها، لكن أنا بقناعتي الشخصية وقلتها من زمان ولازلت أقولها بأن البطالة صارت بقرار سياسي وما تنتهي إلا بقرار سياسي، وإلا هذا الآن التمييز الواضح في التوظيف في اغلب وزارات الدولة وعلى رأس الوزارات وزارة الدفاع ووزارة الداخلية.

فهذه لو فتحت فستستوعب غالبية هؤلاء العاطلين، وفي اعتقادي لو أن هناك قرار سياسي لإنهائها ستنتهي، ستبقى بطالة بس بسيطة جداً مو مثل الآن بطالة واضحة، فأقول يوجد تمييز واضح وطائفية في التوظيف في الوزارات، ونحن طرحناه أمام ولي العهد بصورة صريحة وواضحة، وطرحناه مع رئيس الوزراء، لا يوجد أحداً يقدر ينكر أن هناك طائفية في التوظيف، وهذه سياسة التمييز الواضحة وقرار غلق الباب في وزارة الدفاع والداخلية إلا للقليل تسبب شك.

منتدى الدير: أبو علي، إذا نظرنا كما قلت لمسألة القرار السياسي في قضية البطالة، فأنا أجد بأن الأمر نفسه ينطبق

أيضاً على مسالة التعديلات الدستورية، ينطبق على التقرير، ينطبق على الطائفية، ينطبق كل شيء، إذا لماذا تخص البطالة فقط بالقرار السياسي؟

النائب: بقية الأمور لو النواب استخدموا صلاحياتهم فعلاً بجد، لو كانوا بعيدون عن أي تأثيرات جانبية أو ما شابه ذلك لكان المجلس يستطيع تحقيق شيء، ويبقى أيضاً إرادة الحكم ومجلس الشورى كذلك لازم يوافق على قرار المجلس النيابي، لكن البطالة قد لا تحتاج إلى تشريع، لكن مثل التعويضات والتجنيس وغيرها يمكن من خلال التشريع إلزام النظام بتقنين التجنيس، أو إيقاف التجنيس، أو بشروط معينة للتجنيس.

(8)

أكدوا أن النقد لا يكون بالطرح الشاذ و«اللامسؤول» .. شخصيات سياسية: طرح الخواجة خارج عن الثوابت الوطنية.

9 يناير 2009

الوقت - فاضل عنان: أبدى عدد من السياسيين وأعضاء الجمعيات السياسية في البحرين استياء هم من الطرح الذي جاء به رئيس مركز حقوق الإنسان (المنحل) عبدالهادي الخواجة ليلة العاشر من المحرم والذي دعا فيه إلى إسقاط نظام الحكم وخلع البيعة. ورأى عدد من السياسيين أن هذا الطرح يعتبر خروجاً على العمل السلمي والثوابت الوطنية في البحرين، وهي أشبه بدعوة إلى فتنة طائفية وسياسية لا يقبل بها عاقل.

شعب البحرين حدد خياراته منذ 1971: الى ذلك أكد نائب رئيس كتلة الوفاق النيابية خليل المرزوق أن منهجية المعارضة واضحة وأنه

ليس بحاجة في كل مرة إلى أن يعيد الكلام نفسه، مشيراً إلى أن شعب البحرين حدد خياراته منذ أن جاءت لجنة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق العام ,1971 وعندما كتب دستور البحرين في العام ,1973 وعند التصويت على الميثاق وأضاف "خطابنا واضح، فالمعارضة الأمر محسوم عندها ولا كلام آخر لدينا ومطالبنا واضحة".

وعلق على كلام الخواجة قائلا "أنا عموما لم اسمع ماذا قال، ولكن حسب قولك فنحن نؤكد على مواقفنا، ومنذ العام 1971 عندما جاءت لجنة تقصي الحقائق للأمم المتحدة وفي دستور 73 وأثناء انتفاضة التسعينيات كانت مطالبنا واضحة، فلم نكن في يوم من الأيام ندعو لإسقاط نظام الحكم، ولكنا طالبنا بإصلاحات ديمقراطية وسياسية وما زلنا نطالب بها من خلال الملفات التي ندعو الحكومة لحلحلتها وعدم تركها".

وأضاف "هناك مطالب بالإصلاحات وعودة الحياة النيابية ونطالب بحلحلة الملفات العالقة من تمييز وتجنيس في هذا الإطار، ولا توجد عندنا مطالب بإسقاط النظام وأهدافنا وتحركاتنا واضحة ومعلنة، ونحن غير معنيين بهذا الطرح وأي طرح خلاف أهدافنا المعلنة وتحركاتنا السياسية من خلال النهج السلمي المتبع".

(9)

حكم آل خليفة من المسلمات الدستورية والوفاق تحتكم له.

13 يناير 2009

صحيفة الأيام - علي مجيد: أفاد النائب الوفاقي سيد جميل كاظم ان اتصالات الوفاق مع جهات رسمية عديدة بشأن قانون

«أحكام الاسرة» تمخض عنها، عدم إدراج القانون على جدول أعمال جلسة اليوم.

وقال في مؤتمر الوفاق الاسبوعي، عقدته ظهر أمس في مقر كتلتها، انه حتى أمس كانت النتيجة هي عدم الادراج، إلا انه في حال طلب عدد من النواب ادراجه فسيكون موقف نواب الوفاق هو الرفض.

حكم آل خليفة من المسلمات الدستورية: وأكد جميل كاظم ان رؤية الوفاق بشأن حكم آل خليفة من المسلمات إذ ان الوفاق تحتكم الى الدستور الذي ينص على ان الحكم في البحرين وراثي.

وقال: الوفاق واضحة بالنسبة لنظام الحكم في البحرين ووراثية الحكم في عائلة آل خليفة، وهي من المسلمات بالنسبة لنا. وعن رأيه في خطاب الخواجة، قال: الخواجة ناشط مستقل لا علاقة بالوفاق فيه فهو ليس عضوا في الجمعية.

البحرين

إضاءات على طريق الوعي

لماذا قاطعنا الانتخابات التي سبقت الثورة؟

يحتوي هذا الكتاب على ثلاثة مقالات طويلة كتبها الدكتور سعيد الشهابي لتبرير مقاطعة الانتخابات الخليفية في 2002 و 2006 و 2010. فكان أولها بعنوان: لكي لا ننتحر مرتين، والثاني: لا تكن شاهد زور، والثالث: لا تكن ظهرا لغيرك.

مركز أرشيف البحرين
BAHRAIN ARCHIVE CENTER

ISBN 978-1-3999-7034-1
9 781399 970341 90000